



جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري



الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل
التنمية المحلية في الجزائر
برنامج دعم قنرات الفاعلين المحليين في التنمية
2020/2017 أنموذجاً

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية
تخصص: تنظيم سياسي وإداري

تحت إشراف:

أ.د. سالمى العيفة

من إعداد:

✦ حرشاوي محى الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
رابح لعروسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر (03)	رئيسا
العيفة سالمى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر (03)	مشرفا ومقررا
سفيان رميلاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر (03)	مناقشا
حكيم سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشا
لمين هماش	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الطارف	مناقشا
محمد تيبب	أستاذ محاضر - أ -	المركز الجامعي آفلو	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

بداية أتقدم بشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في انجاز هذا العمل

وأشكر منارة العلم والفكر جامعة الجزائر 03

وأقدم بشكر التقدير للأستاذ المشرف "سالمي العيفة" لما بذله

معي من جهد في توجيهي ونصحي خلال فترة الإشراف

وأشكر أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة عملنا

ونصحنا وتوجيهنا

وإلى كل من أكرمنا بعطائهم العلمي أساتذتنا الكرام

في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كما تتسع دائرة شكري لتشمل جميع أساتذة وعمال الجامعة الجزائر (03)

فقد وصلنا إلى ما نحن عليه الآن بفضل جهدكم نحونا

وإلى كل من أمدنا بالمساعدة أو النصح دون استثناء

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من لهم في القلب مكانة، وفي مسيرة الحياة أثر لا ينسى:
إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى روح والدتي الطاهرة: حليلة حرشاو، رحمها الله وأسكنها فسيح جناته،

إلى من غابت عن العين، ولم تغب عن القلب، وبقي أثرها دعاء وحنينا وذكرى لا تزول.

إلى والدي الكريم: حسين حرشاوي، المجاهد والإطار السامي بالجيش الوطني الشعبي،

وفاء وعرفانا لمن كان ولا يزال سنداً، ومنبعاً للقيم والعطاء.

إلى روح أخي الأكبر: مبارك حرشاوي، رحمه الله،

إلى ذكره الطيبة التي ستظل حاضرة في القلب، وإن غيبه الرحيل.

إلى زوجتي، رفيقة الدرب وشريكة العمر، وسندي في الحياة،

إلى من شاركتني مشاق الطريق، ووقفت إلى جانبي في لحظات التعب قبل لحظات الفرح، وكانت

لي عوناً وسنداً بكلماتها ومواقفها وصبرها، وإلى من آمنت بي حين كان الطريق شاقاً، ومنحتني

من قوتها وصبرها ما أعانني على مواصلة المسير.

إليك خالص حبي وامتناني، فما كان لهذا الجهد أن يكتمل لولا دعمك، وإيمانك بي، ووقوفك إلى

جانبي في كل خطوة. وسيظل لك في كل نجاح أحققه نصيب، وفي كل إنجاز أثر، فأنت شريكة

الطريق، ورفيقة الأيام، والوجه الذي وجدت عنده السكينة حين أثقلني التعب.

إلى بناتي وقرة عيوني: حليلة، ريم، رفيف،

إلى أجمل ما أهدتني الحياة، وإلى من أرجو أن يكون هذا العمل مصدر فخر لهن، وأن يحمل لهن

من الحب ما تحمله قلوب الآباء لبناتهم.

إلى إخوتي وأخواتي، حفظهم الله ورعاهم،

وإلى أصدقائي، تقديراً لمودتهم ووقوفهم إلى جانبي.

وإلى كل من أسهم، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذا البحث،

ولو بكلمة طيبة، أو دعاء صادق، أو موقف كريم.

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل،

فلكل منهم مكانته في القلب، ولهم جميعاً خالص الوفاء والامتنان.

مقدمة

أصبحت الدول تسعى حالياً لتحقيق التنمية والتطور من أجل الحصول على مستويات مرغوبة من الرفاهية خاصة تلك المصنفة ضمن الدول النامية، فالدولة تسعى جاهدة لإحداث هذه التنمية والتطور ولتحقيق هذا الهدف المنشود استوجب عليها تبني السياسة الملائمة لذلك، وهذا من خلال إجراء تعديلات وإصلاحات في وظائف الدولة ومن أهمها إرساء اللامركزية تجسيدا للديمقراطية التشاركية.

وقد اعتبرها "بيار كالام" بمثابة محاولة إعادة البنى وتشكيل عناصر الشرعية، ومن ثم فإن ذلك لا يتأتى إلا من خلال مأسسة المشاركة عبر إقامة مؤسسات دستورية تدعم أسس دولة الحق والقانون، كون الديمقراطية التشاركية ظهرت كنتيجة لانتهاك وسلب حقوق بعض الفئات وبالتالي التأكيد على احترام حقوق الإنسان وتوسيع مجال مشاركة المواطنين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وحقوقهم الطبيعي في التنمية.

حيث تزايد الاهتمام في العقد الأخير من القرن 20 بقضايا التنمية وما يرتبط بها من بناءات بيئية مختلفة، ولا يمكن إغفال ما أنتجته العولمة من سياقات عالمية ذات منظومة قيمية ومعيارية للتنمية لا تخلو من الإيديولوجية في محاولة نمذجة النموذج النيوليبرالي الغربي، ونظرا للنتائج السلبية للبرامج في كثير من الدول، نوهت المراكز البحثية المتخصصة والمنظمات الدولية إلى ضرورة الانتقال بالتنمية الاقتصادية من الطابع الوطني إلى الطابع المحلي، لتطوير المجتمعات المحلية والرفع من مستوياتها.

ولم تتخلف الجزائر كثيرا عن التوجه العالمي الجديد للتنمية، حيث مست السياسة العامة الاقتصادية عديد البرامج التنموية على المستوى المحلي وخصصت الدولة أغلفة مالية ضخمة في سياق تنامي اتجاه اللامركزية واتساع استقلالية وصلاحيات الأقاليم والجماعات المحلية وانفتاحها على مختلف الفواعل الاجتماعية، لتصبح المقاربة التشاركية أكثر اقترانا

بالتنمية المحلية، وبذلك أصبح إشراك أكبر عدد من الفواعل في التنمية المحلية ترجمة لتنمية محلية فعّالة تَعْلُو في ظلها المصلحة العامة وتكرس من خلالها شرعية الهيئات المحلية وتراعى فيها شروط التنمية.

ونتيجة للمبادرات الجزائرية في مجال الديمقراطية التشاركية أبدى العديد من الفاعلين الدوليين استعدادهم للانخراط في مسعى الجزائر والتعاون مع السلطات الجزائرية المركزية منها والمحلية، وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي الذين أطلقا بالتعاون مع وزارة الداخلية برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (كابدال).

1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر في النقاط التالية:

✚ يعتبر موضوع الديمقراطية التشاركية من الموضوعات الهامة والحديثة الجديرة بالدراسة والتي أثّرت حولها الكثير من النقاشات، ما جعلها موضوع مشترك بين العديد من التخصصات العلمية.

✚ تعد الديمقراطية التشاركية كأحد أهم الآليات لتفعيل التنمية المحلية، ما استوجب إحاطتها بالبحث والدراسة نظراً لتأثيرها على السلطة والشعب.

✚ تبرز أهمية موضوع التنمية المحلية نظراً لارتباطها الوثيق وتأثيرها الكبير على مختلف جوانب حياتنا اليومية، كما أنها لم تتل القدر الكافي من الدراسة نظراً لحدوثها.

✚ تساهم هذه الدراسة في بناء قاعدة معلومات عن التنمية المحلية في الجزائر، خلال الفترة 2017 - 2020 من خلال رصد أهم مؤشرات التنمية المحلية، لتوظيفها معرفياً من قبل الخبراء وصناع القرار السياسي.

تسعى هذه الدراسة لتقديم إضافة للمكتبة الجامعية، نظرا لأهمية موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، وحاجة الطلبة لمثل هذه المراجع لإنجاز بحوثهم ودراساتهم العلمية.

وعلى ضوء ما سبق تبدو أهمية رصد وتحليل موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، كمقدمة أساسية لاقتراح استراتيجيات وأساليب فعالة للدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر، فالتحديد العلمي لظاهرة ما يعد ضروريا لتطوير حلول فعالة لها.

2. أهداف الدراسة:

لأي دراسة أهداف علمية وأخرى عملية يسعى الباحث لتحقيقها ولهذه الدراسة جملة من الأهداف نذكر منها:

أ- الأهداف العملية:

- محاولة التعرف على أهم آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية للدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر.
- التعرف على أبرز الفاعلين من خلال الديمقراطية التشاركية ومساهماتهم في التنمية المحلية من خلال تجربة دعم قدرات الفاعلين المحليين في الجزائر.
- التمكن من التعرف على دور كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن من خلال مقارنة الديمقراطية التشاركية في الجزائر في الدفع بالفعل التنموي المحلي.

ب- الأهداف العملية:

- معرفة مدى تطبيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، من خلال التعرف على الأطر المحددة لذلك، وإعطاء صورة واضحة ومحددة لكل من الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.
- محاولة الكشف عن الأسباب الدافعة نحو الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية.
- البحث عن التحديات التي تواجه تطبيق الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ومحاولة تجاوزها عن طريق إيجاد آليات فعالة تتيح فعل المشاركة لكافة الفواعل.

3. أسباب اختيار الموضوع:

لكل باحث أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تدفعه لتناول موضوع معين بالدراسة، ومن الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي:

أ- الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي والاهتمام الخاص بهذا الموضوع، نظرا لخلفية تكويني الدراسي والعلمي، لذلك كان هدفي توظيف الجوانب المعرفية والنظرية التي تلقيتها خلال مشواري الدراسي، وتطبيقها على الموضوع.
- الرغبة في الاطلاع على الحقائق العلمية والتطبيقية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.
- الرغبة في معرفة الآثار التي يحدثها التطبيق العملي لآليات الديمقراطية التشاركية في تجسيد الفعل التنموي المحلي في الجزائر.
- محاولة إثراء حقل الدراسات السياسية وتزويد المكتبة بمرجع جديد يفيد الدارسين في أبحاثهم العلمية.

ب- الأسباب الموضوعية:

- التعرض لأهم وجهات النظر والطروحات المختلفة للباحثين من أجل فهم زوايا الالتقاء والاختلاف بينهم في الموضوع.
- تعتبر الدراسات السياسية الخاصة بـ "الديمقراطية التشاركية" كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر (برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين)، ضئيلة وتعتبر غير كافية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تناولها لزوايا معينة فقط وهذا ما تسعى هذه الدراسة للكشف عنه من خلال تناول زاوية مختلفة تكون في نفس الوقت نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية أخرى.
- تعتبر الديمقراطية التشاركية من أهم آليات الإصلاح المستحدثة لتمكين الجماعات المحلية من الانتقال من الدور الخدماتي الكلاسيكي إلى وظيفة اقتصادية تحقق استقلاليتها وتجد في إطارها لامركزية التصرف وبالتالي تنمية محلية.
- لفت الانتباه إلى أهمية الديمقراطية التشاركية كأحد أهم الآليات لتجسيد التنمية المحلية.

4. إشكالية الدراسة:

موضوع تجسيد الديمقراطية التشاركية في هياكل الدولة والجماعات المحلية لاقت اهتماماً من قبل الباحثين في الجزائر فقد عملت الدولة الجزائرية على تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية في منظومتها القانونية والعمل على تفعيلها ضمن نظام سياسي خاص بها، يهدف إلى إشراك المواطن والمجتمع المدني في رسم السياسة العامة المحلية، وتوزيع دورهما في صنع القرار ومحاولة إشراكهم في السياسة العامة المحلية.

وقد تم تجسيد كل هذا في إستراتيجية تتضمن ثنائية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ممثلة في مشروع كابدال كآلية عمل تفاعلية، تمكينية تكوينية على المستوى المحلي

باعتباره أهم المبادرات الهادفة لتفعيل التنمية المحلية كما يعتبر مقارنة تشاركية نموذجية كما يهدف إلى تهيئة الظروف المواتية لتكريس الديمقراطية التشاركية من خلال بناء قدرات الفاعلين المحليين بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب والنماذج الدولية الناجحة في سبيل بعث وتفعيل التنمية المحلية وقد مس هذا البرنامج 10 بلديات من مختلف أنحاء الوطن كتجربة أولية.

وهذا ما تسعى هذه الدراسة للكشف عنه من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تعتبر الديمقراطية التشاركية بالتركيز على برنامج كابدال كآلية فعالة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 2017-2020 ؟

5. الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذا الإشكال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

التساؤل الأول: كيف يساهم المجتمع المدني في المشاركة في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر؟

التساؤل الثاني: ما هي آليات تفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر؟

التساؤل الثالث: ما هي الأسس القانونية والسياسية التي يركز عليها المواطن في المشاركة في الحياة التنموية المحلية في الجزائر؟

التساؤل الرابع: كيف تساهم تدخلات المؤسسة الإعلامية في نقل الانشغالات وطرح الحلول وإيصال المعلومات لصانع القرار في الدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر؟

6. الفرضيات:

وجود أي دراسة تقتضي بالضرورة وجود فرضيات، فهي الأرضية التي تقوم عليها، باعتبار أن الفرضية هي جواب يقوم على الترشيح يحمل النفي والإثبات، الخطأ والصواب، وقد انطلقت الدراسة الحالية من الفرضية الرئيسية التالية:

كلما تم العمل بآليات الديمقراطية التشاركية وانخرطت كافة الفواعل المدنية والاجتماعية في عملية البناء والمشاركة في القرار والفعل المحلي كلما أدى ذلك إلى تحقيق التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

وقد تفرعت عن الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الجزئية التالية:

الفرضية الأولى: كلما فتح المجال أمام المجتمع المدني للعمل إلى جانب الدولة في تحسين الإطار المعيشي للمواطن كلما أدى ذلك إلى دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر.

الفرضية الثانية: كلما تراجع دور الدولة لصالح القطاع الخاص بوضع آليات تضمن مساهمته في ترقية حياة المواطن وخلق النمو الاقتصادي كلما أدى ذلك إلى الدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر.

الفرضية الثالثة: كلما توفرت الآليات القانونية والسياسية الضامنة لمشاركة المواطن في صنع القرار والفعل المحلي كلما أدى ذلك لإنجاح العملية التنموية المحلية في الجزائر.

الفرضية الرابعة: يلعب المحتوى الإعلامي دورا كبيرا في تمكين ثقافة الفعل الجماعي ويساهم في صناعة القرار، كما يشكل واسطة فعلية في تحقيق أهداف الديمقراطية التشاركية.

7. حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية للدراسة:

تتناول هذه الدراسة إشكالية الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، حيث عملت الجزائر بعد التحول الديمقراطي الذي عرفته سنة 1989 على القيام بجملة من الإصلاحات السياسية والإدارية، وتفعيل الديمقراطية على المستوى اللامركزي المحلي بمشاركة جملة من الفواعل سواء على مستوى البلدية أو الولاية.

ب- الحدود الزمانية للدراسة:

تغطي هذه الدراسة فترة زمنية ممتدة 2017 إلى 2020، واختيار هذه الفترة لم تحدده اعتبارات تحكيمية مسبقة بقدر ما اقتضته عوامل موضوعية علمية وعملية منها: كثرة الجدل والنقاش حول الموضوع، ووجود حد أدنى مناسب من المعلومات عن إشكالية الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

8. الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة ركيزة أساسية وهامة لأي بحث علمي أو دراسة، لذلك يجب الاعتماد عليها، وبما أنها أساس القيام بالبحوث والاعتماد عليها مرجعيا ومنهجيا، فعلى هذا الأساس سوف نتطرق لبعض الدراسات السابقة التي نراها تقترب من موضوعنا أو تتشابه معه وفي هذا الإطار نجد ما يلي:

(1) **الدراسة الأولى:** كتاب للمؤلف دريس علي نبيل بعنوان: "الديمقراطية التشاركية: مقاربات المشاركة السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، حيث يمثل هذا الكتاب

مقدمة في دراسة الديمقراطية التشاركية من خلال عرض المفاهيم المحيطة بها ومختلف نظريات المشاركة السياسية وعلاقتها بالواقع.¹

انطلق الباحث من فرضية وجود علاقة ارتباطية متبادلة بين المشاركة والتنمية تقوم على مبدأ التأثير المتبادل كما أشار إلى ضرورة مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار من أجل تجسيد البرامج التنموية.

والفرق بين دراستنا ودراسته أنها تتشابه معه في الدراسة إلى حد كبير خاصة في متغيري الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وهو ما ساعدنا على ضبط وتحديد التساؤل الرئيس والفرضيات تحديداً مناسباً يتلاءم ومعارف القارئ البسيط، ونختلف معه في دراسة الحالة والمتعلقة بدعم قدرات الفاعلين المحليين ضمن برنامج كابدال. (2) **الدراسة الثانية:** كتاب للمؤلف محسن الندوي بعنوان "الديمقراطية التشاركية (المفهوم-النشأة- الآليات)، مكتبة أم سلمى الثقافية، ط1، 2018، الجزائر. حيث تناول هذا الكتاب مفهوم الديمقراطية التشاركية نشأتها وآلياتها، مع إجراء دراسة مقارنة للنموذج البرازيلي والفنزويلي في إجراءات الديمقراطية التشاركية.²

والفرق بين دراستنا والدراسة الخاصة بالمؤلف هو أنه استخدم متغير واحد متعلق بالديمقراطية التشاركية ودراستها دراسة مفاهيمية نظرية، في حين أن دراستنا تقوم على أساس متغيرين تابع ومستقل هما الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر مع تخصيص دراسة حالة لبرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين لبرنامج كابدال، وهي دراسة نظرية تطبيقية.

(3) **الدراسة الثالثة:** أطروحة دكتوراه للدكتورة مقدم ابتسام تحمل عنوان "الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر -ولاية وهران دراسة حالة" من

¹ - دريس علي نبيل، "الديمقراطية التشاركية: مقاربات المشاركة السياسية، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

² - محسن الندوي، الديمقراطية التشاركية (المفهوم-النشأة- الآليات)، الجزائر: مكتبة أم سلمى الثقافية، ط1، 2018.

إعداد الطالبة ،السنة الجامعية 2019 وهي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،¹ تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول الكشف عن كيفية مساهمة الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية، وقد صرحت هذه الدراسة مجموعة من الفروض هي: - كلما غُيِّب دور المواطن والمجتمع المدني المحلي كلما أباّنت برامج التنمية المحلية عن فشلها. كلما أثبتت الجمعيات ولجان الأحياء نفسها على المستوى المحلي، من خلال تكثيف أنشطتها والتفاعل فيما بينها كلما حظيت باهتمام السلطات المحلية من جهة والمواطنين من جهة أخرى.

كلما زاد وعي وإدراك السلطات المحلية لمفهوم الديمقراطية التشاركية كلما زاد نجاحها. وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة كما وظفت أداة الاستبيان والمقابلة مع بعض المسؤولين والمنتخبين المحليين، أمّا استمارة الاستبيان فقد كانت موجّهة لكل من الجمعيات، المواطنين، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- انعدام أخلاقيات العمل المدني واحترام الكرامة الإنسانية.
- غياب مؤشر الشفافية في بعض الأحيان الى درجة أن المواطنين أظهروا عدم درايتهم بالمشاريع المقامة على مستوى بلدياتهم محل الدراسة.
- غياب دور الجمعيات نظرًا لنقص الوعي ونقص الدراية بالأطر القانونية

هذه الدراسة متشابهة مع دراستنا الحالية إلى حد كبير بالنسبة للمتغيرين المستقل والتابع على حد سواء، لكن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنّها عالجت الموضوع من جانب واحد

¹ - مقدم ابتسام، "الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر -ولاية وهران دراسة حالة-"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

فقط، حيث تناولت بالدراسة ولاية وهران، كما تميزت بكونها دراسة كمية كونها تضمنت الجانب الميداني، بينما جاءت دراستنا من أجل تناول الموضوع من خلال تسليط الضوء على برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية (2017-2020) عبر لقاء الضوء على الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية بكل القطر الجزائري.

4) الدراسة الرابعة: للباحثة حمدي مريم حول "دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري"،¹ والتي عالجت إشكالية تتعلق بـ: هل توفر الجماعات المحلية مجالا فاعلا لممارسة الديمقراطية التشاركية، وهل أعطى التشريع الجزائري للجماعات المحلية دورا في تكريس الديمقراطية التشاركية، واعتمدت هذه الدراسة على الاقتراب القانوني والمنهج المقارن، وتوصلت إلى مجموعة نتائج: منها اعتبار المجالس الشعبية المحلية أنها تمثل قاعدة اللامركزية ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، إلا أنه بالمقابل لم يجسد ذلك من خلال ضمانات وآليات قانونية فعالة تضمن الاستقلال العضوي والوظيفي للجماعات المحلية من أجل تكريس حقيقي للديمقراطية التشاركية.

على الرغم من اعتماد علنية جلسات المجالس المنتخبة وحق المواطنين في حضورها كنوع من الرقابة الشعبية على المجالس المنتخبة، وكذلك الاعتماد على استشارة الخبراء وذوي الكفاءات في تسيير الشأن العام، وإشراك الجمعيات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية، إلا أن ذلك لا يحدث واقعا لغياب وعدم تفعيل آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية في نظام الجماعات المحلية على المستوى الإجرائي.

¹ - حمدي مريم حول "دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق كلية العلوم السياسية، 2017.

والفرق بين دراستنا وهذه الدراسة هو أن الباحثة تناولت دور الجماعات المحلية كمتغير مستقل وأثرها في تفعيل الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، وهي دراسة في النصوص القانونية، في حين أن دراستنا تناولت الديمقراطية التشاركية كمتغير مستقل والتنمية المحلية كمتغير تابع، وهي دراسة ميدانية نظرية تناولت الجزائر بصفة عامة وبرنامج كابدال بصفة خاصة.

على ضوء الدراسات السابقة فإن أطروحتنا هذه تسعى لكشف العلاقة الارتباطية بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر من خلال التجربة الميدانية لمشروع كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين في الجزائر، وذلك بالكشف عن أدوار كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن من خلال مختلف الآليات التنظيمية والتشريعية للمشاركة في الدفع بالفعل التنموي المحلي.

9. منهجية الدراسة:

أولاً: المناهج المعتمدة للدراسة:

إن الظواهر السياسية والاجتماعية عموماً ظواهر معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد لذا تستفيد هذه الدراسة من الأدوات التي توفرها المناهج التالية:

1) **المنهج الوصفي التحليلي:** يستخدم هذا المنهج لدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطرق التحليل، وتفسير الظواهر بشكل علمي منظم، فيعتمد هذا المنهج على جمع معلومات حول الظاهرة محل الدراسة والبحث عن مفهومها ومستوياتها المختلفة، وعليه فموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية يستدعي شرح

وتفسير، كيف يساهم التفاعل بين مختلف الفواعل في الدفع بالفعل التنموي في الجزائر.

(2) المنهج التاريخي: يعرف المنهج التاريخي على أنه منهج يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه... فالمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل¹، وهو منهج من مناهج البحث العلمي وهو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية والماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، ويتألف هذا المنهج من مراحل وعناصر متشابكة ومتداخلة ومتراطة تقود العقل الإنساني بطريقة علمية منظمة ودقيقة نحو الحقيقة العلمية التاريخية، فالمنهج التاريخي يطلع بدور حيوي أصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية التي تتمحور حول دراسة أحداث وظواهر الحياة الاجتماعية وتعقب مسارها منذ أن حدثت في الماضي إلى يومنا هذا.

فهو بذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق التاريخية، وعليه فإن هذا المنهج يساعدنا في جمع قاعدة بيانات معلومات عن إشكالية الديمقراطية

¹ - عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 75، 76.

التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة الزمنية من 2017 إلى غاية 2020، من منطلق أن دراسة الحاضر وفهمه لا تتم إلا من خلال فهم الماضي واستيعابه.

(3) المنهج المقارن: يرى "محمد علي محمد" أن المنهج المقارن: (يقصد به معنيين المعنى العام مقارنة بعض المتغيرات، وكما له معنى خاص وهو عادة ما يقصد به دراسة توزيع الظواهر الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، أو أنماط محددة، أو حتى مقارنة مجتمعات كلية بعضها ببعض، أو مقارنة النظم الاجتماعية الرئيسية من حيث استمرارها، وتطورها والتغيير الذي يطرأ عليها).¹

وتكمن أهمية هذا المنهج في أنه يساعدنا في معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين مختلف التجارب التي عرفت عملية التحول الديمقراطي والتنمية المحلية في الجزائر، وأدوار مختلف الفاعلين على المستوى المحلي ومساهماتهم في الدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر، من أجل الخروج ببعض التعميمات وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة التحديات والعراقيل التي تتعرض لها تجربة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية الناشئة في الجزائر.

(4) منهج دراسة الحالة: يعرف منهج دراسة الحالة على أنه: (هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد

¹ - رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص: 97.

الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها).¹

وقد استعنا بهذا المنهج من أجل التعمق في دراسة الحالة الجزائرية قصد الإحاطة بمفهوم الديمقراطية التشاركية وانعكاساتها على مسار التنمية المحلية، وذلك بإدراك وإبراز الارتباطات والعلاقة السببية بين ظاهرة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر والحصول على كل البيانات المتاحة عن هذه الحالة، سواء بالاعتماد على الأسلوب التحليلي أو الوصفي التاريخي، أي بحسب ما نراه مهما وبالقدر الذي يمكن من وضع فرضيات الدراسة موضع التحقيق والاختبار.

ثانيا: اقترابات الدراسة

1) **مقاربة علاقة الدولة بالمجتمع:** يركز هذا المقترح على الصراع والتنافس بين تنظيم الدولة التي تسعى إلى بسط نفوذها ومعاييرها في التراب الوطني كافة وعلى جميع التنظيمات والأفراد، والتنظيمات الاجتماعية التي تريد ممارسة التمرد، وتنافس الدولة في عملية الضبط الاجتماعي وفرض أنماطها وقواعدها، حيث كان الصراع على من يصنع القواعد ويفرض الحقوق الخاصة.

وقد استعنا بهذه المقاربة من أجل تفسير العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وكيفية مساهمة مختلف التنظيمات في الفعل التنموي المحلي ومدى قدرة الدولة على تنظيم هذه الأدوار عبر الآليات التي تنتجها.

2) **الاقتراب المؤسسي:** يهتم الاقتراب المؤسسي بدراسة الدساتير والقوانين واللوائح والهيئات والاختصاصات فيها، والفواعل الرسمية وغير الرسمية من أحزاب سياسية

¹-محمد، شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص: 87.

وجماعات وقوى فاعلة في المجتمع، وذلك بالتركيز على الأبنية والقيادات والعمليات والصراع والتكامل بها والتكيف والاستقلال والكفاءة والفعالية.

وقد استعنا بهذا المقرب من أجل إبراز أبرز الفواعل التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص... الخ، وأدوارها في الدفع بالفعل التنموي المحلي.

(3) **اقترب الجماعة:** يعتبر اقتراب الجماعة من الاقترابات الحديثة لتي ركزت الاهتمام على الهياكل المتنافسة في الدولة بغض النظر عن كونها رسمية أو غير رسمية، فاتحة الباب أمام إدخال مفاهيم مثل القوة، المصلحة، التعاون، الصراع. وقد استعنا بهذه المقاربة من أجل إبراز التوازنات السياسية بين مختلف الجماعات والمصالح المشتركة التي تتقاطع فيها الجماعات لصياغة السياسة العامة في إطار الديمقراطية التشاركية للدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر في إطار تعاوني تشاركي.

10. صعوبات الدراسة:

لا بد من التسليم منذ البداية بوجود عدة صعوبات تعترض سبيل البحث في هذا الموضوع منها:

- إن موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، موضوع شائك وصعب ليس فقط بسبب شح المراجع والمعلومات التي تناولته وإنما بحكم قلة التجربة، وعدم اكتمال الجانب الإجرائي والقانوني المنظم لعملية الديمقراطية التشاركية وآلياتها وكيفية مساهمة الفواعل في فعل التنمية المحلية.

- تضارب الإجراءات بشأن تفعيل الديمقراطية التشاركية وفتح المجال أمام كافة الفواعل للدفع بالفعل التنموي المحلي، وهو ما يجعلنا غير قادرين على الوصول إلى حقائق موضوعية.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

11. تقسيم الدراسة:

تناولت هذه الأطروحة أربعة فصول بحثية بغرض الإلمام بجوانبها وأبعادها، حيث ركزنا في الفصل الأول على الإطار النظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وتطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بمفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وتعرضنا فيه بالتحليل والنقاش إلى مطلبين الأول تحدثنا فيه عن الديمقراطية التشاركية دراسة في المفهوم والنشأة والأسس والآليات، أما المطلب الثاني تناولنا فيه التنمية المحلية دراسة في المفهوم والأبعاد والأهداف والمقومات والآليات، أما المبحث الثاني فقد جاء موسوما بعنوان العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وتطرقنا فيه إلى مطلبين، الأول قمنا فيه بالحديث عن علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية والركائز والأهداف المشتركة بينهما، أما الثاني فتناولنا فيه آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية، أما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان المقاربات النظرية في دراسة علاقة تأثير الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية، وتطرقنا فيه إلى ثلاثة مطالب، الأول تحدثنا فيه عن مقارنة دعم المجتمع المباشر والحكومة المحلية والقطاعات اللامركزية، وفي الثاني قمنا بتناول المقاربة المفسرة للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مدخل المؤسسة، وفي المطلب الثالث تعرضنا إلى تفسير

الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مقارنة الديمقراطية الالكترونية والحوكمة المحلية.

أما **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان واقع التنمية المحلية في الجزائر وتطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث، تعرضنا في **المبحث الأول** إلى مسارات ومتطلبات التنمية المحلية في الجزائر، وجاء بمطلبين الأول تحدثنا فيه عن مسارات الإصلاح السياسي والإداري للجماعات المحلية وأثره في تفعيل التنمية المحلية، أما الثاني فقمنا فيه بمناقشة متطلبات تفعيل التنمية المحلية وفق مقارنة الديمقراطية التشاركية، أما **المبحث الثاني** فقد جاء بعنوان آليات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، وتطرقنا فيه إلى ثلاثة مطالب، الأول تحدثنا فيه عن إصلاحات المؤسسات الديمقراطية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، والثاني تعرضنا فيه إلى إصلاح نظام اللامركزية الإدارية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، والثالث تطرقنا فيه إلى الديمقراطية الالكترونية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، أما **المبحث الثالث** فقد جاء موسوما بعنوان تحديات تفعيل التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية، وتطرقنا فيه إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول تعرضنا فيه إلى التحديات المعرقة لمشاركة الفواعل في التنمية المحلية، أما الثاني فقد تناولنا فيه التحديات التقنية والإدارية المعرقة لعملية التنمية المحلية، أما الأخير فقد تطرقنا فيه إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعرقة لعملية التنمية المحلية.

أما **الفصل الثالث** فقد جاء بعنوان آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر، وقد تطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث، **المبحث الأول** بعنوان الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين الإصلاحات والتحديات، وتعرضنا فيه إلى مطلبين الأول تحدثنا فيه عن الإصلاحات السياسية والإدارية وأثرها في تعزيز الديمقراطية التشاركية، أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى التحديات تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وأثرها على التنمية المحلية، أما **المبحث الثاني** فقد جاء بعنوان مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية والتنظيمية،

واحتوى على مطلبين، الأول ناقشنا فيه مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية، أما الثاني فقد تحدثنا فيه عن مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التنظيمية. أما **المبحث الثالث** فقد جاء بعنوان مظاهر تفعيل الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر، وقد تناولنا فيه مطلبين، الأول تحدثنا فيه عن تطبيقات الديمقراطية التشاركية في تسير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر، أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تطبيقات الديمقراطية التشاركية في ظل قانون التهيئة والتعمير في إطار التنمية المحلية.

أما **الفصل الرابع** فقد ركز على مشروع كابدال بالأساس كدراسة حالة وجاء موسوما بعنوان دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر من خلال برنامج كابدال، وتعرضنا فيه إلى مبحثين حيث الأول جاء بعنوان التعريف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال)، وتطرقنا فيه إلى مطلبين، الأول تحدثنا فيه عن برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين بدراسة في المفهوم والمهام والأهداف، أما الثاني فقد تعرضنا فيه إلى مضمون تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين: دراسة في الخطوات والمعوقات، وتعرضنا فيه بالتحليل والنقاش إلى مطلبين، الأول تحدثنا فيه عن خطوات وآليات تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين، أما الثاني فقد تعرضنا فيه إلى برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين: دراسة في النتائج والمعوقات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للديمقراطية

التشاركية والتنمية المحلية

تمهيد:

يحتل موضوع الديمقراطية التشاركية حيزًا واسعًا من اهتمام الباحثين والمفكرين والمختصين في الدراسات السياسية، والخطاب السياسي باعتباره آلية فعالة في تحقيق التنمية المحلية والوطنية، حيث تعتبر الديمقراطية التشاركية من أهم المناهج التي تنتهجها الدول الحديثة لتجسيد أسس الديمقراطية في صورتها الهامة وتكريس مبادئ إشراك المواطن في صنع واتخاذ القرار، بما يساهم في تحقيق التنمية المحلية وتفعيلها وتجسيدها شتى أسسها ومبادئها، مما يجعل العمل على تكريسها على أرض الواقع تجسيدًا فعليًا ومباشرًا للديمقراطية في صورتها العامة.

لذا سننتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث من أجل معالجة الإطار النظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بمفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

المبحث الثاني: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية في دراسة علاقة تأثير الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية.

المبحث الأول: التعريف بمفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من المصطلحات البارزة التي حظيت باهتمام الدارسين في حقل الدراسات السياسية، ونظرا لهذه الأهمية برزت جملة من الدراسات التي حاولت التأسيس للمفهومين، وذلك بالبحث في النشأة ومراحل التطور بالنسبة للديمقراطية التشاركية وأسسها والآليات المعتمد لتجسيدها، كما أبرزت الأبحاث والنماذج التطبيقية أهداف ومقومات وآليات التنمية المحلية، وهذا ما سنقوم بالحديث ومناقشته في هذا المبحث وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم والنشأة والأسس والآليات.

عرف الفكر الديمقراطي جملة من التطورات، فقد اهتم المفكرون بالمسألة الديمقراطية منذ القدم لذلك برزت العديد من النظريات التي تؤسس للعقيدة الديمقراطية وتحدد آليات تطبيقها، وهو ما مثل بيئة فكرية مناسبة لتجسيد الفعل الديمقراطي وظهور صور عديدة للديمقراطية لعل أبرزها الديمقراطية التشاركية في وقتنا المعاصر، حيث سنقوم في هذا المطلب بالتعرض إلى مفهوم ونشأة الديمقراطية التشاركية وأسسها وآليات تنفيذها على أرض الواقع وذلك على النحو الآتي:

أولا: مفهوم الديمقراطية التشاركية:

يعد مفهوم الديمقراطية التشاركية من المصطلحات البارزة التي نالت اهتمام الدارسين في الحقل السياسي، ونظرا لهذه الأهمية برزت جملة من الاجتهادات من قبل المفكرين الذين حاولوا إيجاد مفهوم يشمل كل عناصرها ومكوناتها وخصائصها، ومن أجل التعمق في دراسة المفهوم ارتأينا التطرق إلى المفهوم اللغوي أولا، ثم التطرق إلى المفهوم الاصطلاحي على النحو الآتي:

أ- **التعريف اللغوي للديمقراطية التشاركية:** تتألف كلمة الديمقراطية التشاركية من لفظين: ديمقراطية وتشاركية. أما اللفظ الأول "الديمقراطية" فهو كلمة قديمة في القاموس السياسي، تعود للغة اليونانية القديمة وهي مكونة من مقطعين، الأول "Demos" وتعني الشعب، وكلمة "kratos" وتعني الحكم وبذلك تصبح الكلمة "Demoskratos" أي حكم الشعب. أما اللفظ الثاني "التشاركية" فهو يعني في فلسفة اللغة على وجود نوع من التواصل بين طرفين نظرا لميزات ترابطية تجمع بينهما، فالتشاركية تعكس الإيجابية في نظام العلاقات، لذلك فاقتربتها بالديمقراطية يعني أن هناك مشروع سياسي يتبنى الانفتاح بين أطراف العملية السياسية¹.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية في معناها اللغوي لها جذور يونانية قديمة ترجع إلى فلسفة المفكرين القدماء كأرسطو وأفلاطون، وتعني في معناها البسيط حكم الشعب بنفسه والمشاركة في تسير أموره وحل مشكلاته بالنقاش والعمل الجماعي وهذا ما جسده التجربة الميدانية في العهد اليوناني، بما كان يعرف بالدولة المدينة التي كانت تجتمع فيها القبائل وتناقش أمورها بشكل مباشر.

ب - التعريف الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية:

تعددت تعاريف الديمقراطية التشاركية بتعدد توجهات المفكرين والفقهاء، فليس هناك تعريف دقيق لها، بل إن معناها يشوبه نوع من عدم الدقة، ومن بين هذه التعاريف المتعددة نذكر ما يلي:

يعرف الدكتور الجزائري "صالح زيان" الديمقراطية التشاركية على أنها: (مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي بغرض تحقيق التنمية البشرية من خلال إعطاء دور محوري للمجتمع

¹- صراح بن صاولة، "ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية كأداة لعصرنة الإدارة المحلية في الجزائر الواقع والاتفاق"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 12، العدد 02، 12-11-2013، ص: 97.

المحلي في صناعة القرارات التي تؤثر على حياته سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم).¹

ويعرفها أيضا الفيلسوف الأمريكي جون ديوي بأنها: (مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وصنع السياسات في هذه المؤسسات واتخاذ القرارات والتفاعل معها).²

يقصد بالديمقراطية التشاركية: (مساهمة أفراد الوحدة المجتمعية والسياسية على مختلف الأصعدة الفكرية والاقتصادية والمالية... الخ، بإرادتهم وفي حدود معتقداتهم وتوجهاتهم الدينية والثقافية، من أجل إنجاز وتحقيق مشاريع تنموية، تعود بالفائدة عليهم وعلى بيئتهم التي يعيشون فيها).³

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية يقصد بها إشراك كافة الفواعل من مواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث أن هذا التفاعل بين المكونات الاجتماعية يساهم في إيجاد حل للمشكلات ويعزز من شرعية الإنجاز والدفع بالفعل التنموي المحلي.

¹- صراح بن صاولة، "ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية كأداة لعصرنة الإدارة المحلية في الجزائر الواقع والافاق"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 12-11-2013، ص: 97.

²- زهيرة بوكروج، بلعيد منيرة، "ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية" عودة لمقاربة القرب على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2003، ص: 30.

³- زكريا حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 06، جويلية 2018، ص: 322.

ثانياً: نشأة الديمقراطية التشاركية:

لقد طرح بعض المفكرين الديمقراطية التشاركية في شكلها البسيط، على أنها تلك العملية التي تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظام السياسي، وهي كذلك حق المواطنين في النظم الديمقراطية في المشاركة، بحيث أنه من واجب المواطنين المشاركة في صناعة القرارات التي يقدمها نوابهم والتي على صلة مباشرة لحياة المواطنين، كل ذلك جعل الديمقراطية تعمل على تكييف نفسها مع الوقائع الجديدة وواقع الأزمنة وإعادة تحديد مبادئها وأولويتها من أجل إعادة الثقة للشعوب، كما اعتبرت الديمقراطية التشاركية محفزة إلى الانتقال من الممارسة المعبر عن الإرادة الموحدة لمجموع المواطنين إلى الاهتمام بحماية حقوق الفرد.¹ ولقد ظهرت الديمقراطية عند اليونان، لكن هذا لا ينفي وجود إرهاصات لها عند الهنود والأشوريين والمصريين القدامى، ومع ذلك فأى حديث عن الديمقراطية التشاركية لابد من إرجاعه لدولة المدينة أثينا وأسبرطا وغيرها من المدن اليونانية، فأصل كلمة ديمقراطية تعني في مجملها حكم الشعب، إن المدلول السياسي للديمقراطية هذا يتوافق وانسجام والطرح الذي قدمه الإغريق للكلمة حين قصدوا بها ممارسة السلطة بواسطة عامة الشعب.²

وما ميز الديمقراطية في عهدها اليوناني، أنها كانت ديمقراطية أقلية بمعنى أنها يستفيد منها المواطنون الأصليون دون غيرهم. رغم أن الديمقراطية تعني حكم الشعب أي مساهمة أكبر عدد من المواطنين في ممارسة السلطة، ومن أهم ركائزها الحرية والمساواة، وحسب الفكرة السياسي فإن محاولة إعطاء تعريف الديمقراطية أمر صعب نظراً لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: أنها فكرة متغيرة بتغير الثقافات إضافة إلى اختلاف دلالات ومفاهيم عناصر فكرة الديمقراطية من زمن إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وزيادة

¹ صامويل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عود، ط1، بيروت: دار الساقى، 1993، ص: 45.

² محمد أحمد إسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص: 53.

فإن الديمقراطية بصفتها إيديولوجية مجسّدة في مبادئ وقواعد ومواثيق تختلف عن الديمقراطية بصفتها ممارسة وسلوك وأخلاق¹.

وبذلك يمكن القول أن الفكر اليوناني كان الحاضنة الأولى والبذرة التي أدت إلى نمو النهج الديمقراطي في مختلف العصور، وقد عمل نظام الحكم على تجسيد هذه الفكرة من خلال صورة الديمقراطية المباشرة في مجلس الخمسمائة التي كانت تجتمع فيه القبائل لمناقشة أمورها السياسية والاقتصادية في جو ديمقراطي، مكن المواطنين من المشاركة في صنع القرار بصفة مباشرة دون التفرد بالسلطة من قبل حاكم واحد.

وقد تم الأخذ بنموذج الديمقراطية التشاركية في المجال السياسي في وقنا المعاصر خاصة على المستوى المحلي، وذلك بإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات ومناقشة الشؤون العامة، ويرجع سبب الأخذ بهذا النموذج الجديد في ممارسة الديمقراطية إلى الانتقادات المتزايدة للديمقراطية النيابية، والذي لم يعد يوفر للمواطنين المكانة اللائقة في الحياة السياسية سواء على المستوى المركزي أو اللامركزي، حيث توسع تطبيق هذه النموذج في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينات، دون أن ننسى الأرجنتين والبرازيل التي عرفت بها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية بمدينة مونتّي اليغرا *Monte Alegre* لتنتقل بعدها إلى أوروبا مثل إنجلترا، أين سُميت بالديمقراطية التداولية. إضافة إلى ألمانيا وبالضبط في مدينة برلين، حيث تعددت تسمياتها فهناك من يسميها الديمقراطية المحلية أو الديمقراطية الحوارية، وهناك من يطلق عليها الديمقراطية التشاركية².

وعليه فإن التجارب التي مرت بها أوروبا في المجال السياسي، جعلها تبحث عن أسلوب جديد للممارسة الديمقراطية، وذلك بالأخذ بالديمقراطية التمثيلية مع إشراك المواطن

¹ - مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر: دار النجاح، 2005، ص ص: 140، 141.

² - الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"، مجلة الوسيط، العدد 6، الجزائر، 2018، ص: 25.

في عملية صنع القرار المحلي، عبر آليات تضمن الحفاظ على حقوق المواطنين، ودفعه للمشاركة الفعلية، حتى لا تنتشر ظاهرة العزوف والاعترا ب السياسي.

ومع ذلك فإن العديد من الدول في أوروبا وأمريكا اللاتينية، والتي كانت تتبنى الديمقراطية النيابية قد ظهرت بها العديد من المشاكل السياسية كانت أو اجتماعية بسبب غياب حوار بين الطرفين (المواطنين وصانعي القرار)، وما زاد الفجوة بينهما ظهور الفساد بأوجه متعددة، ما نتج عنه ظهور ما يسمى اليوم "بالديمقراطية التشاركية" ويمكن تلخيص ذلك بالعودة إلى التجارب التالية:¹

أ- في الدول الأوروبية (فرنسا): إن جذور الديمقراطية التشاركية تعود إلى سببين أساسيين يتمثل الأول في ظهور مع ما اصطلح عليه "الصراعات الحضارية الجديدة" في الفترة الممتدة بين [1960-1970] عبر تصاعد قوى معارضة لمشاريع التهيئة والتجديد الحضاري، وتنامي ظهور مسألة الضواحي، ما أدى إلى ميلاد أشكال متعددة للديمقراطية التشاركية مثل *alma-Gare* في *Roubaix* بظهور تدابير بشأن الديمقراطية الحضرية، وفي *Grenoble* وقد عُممت هذه التجارب في فرنسا عب سياسة المدينة سنوات الثمانينات، أمّا السبب الثاني فقد تمثل في ازدياد حالات تقنية القرارات السياسية ليس فقط فيما يخص تهيئة الإقليم والمحيط والتكنولوجيات الحديثة، وبالتوازي مع هذه التوجهات التقنية أصبح المواطن أكثر تكويناً وتعلماً، ورغبةً في إعطاء رأيه حول القضايا التي تخص مجتمعه فالمطالبة بالديمقراطية التشاركية هي استجابة لخطر عدم التواصل بين المواطنين والمنتخبين الذين أصبحت قراراتهم تقنية كخبراء أو حاملي المصالح.²

¹ - الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² - محمد سمير عياد، "الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان"، مجلة أكاديميا، دار الكنوز، العدد 20، 2014، ص:

ب- في بعض الدول النامية: لقد ارتبط ظهور الديمقراطية التشاركية بغياب الخدمة العمومية، فالديمقراطية التشاركية اتصلت ببعض أشكال الاتفاق على تسيير الخدمات العمومية وضمان أن الاستثمارات العمومية تستجيب لمتطلبات المواطنين بجميع فئاتهم وطبقاتهم (طرحت هذه المشكلة في دول أمريكا اللاتينية وكمثال على ذلك خلق ما يسمى الموازنة التشاركية في مدينة *porto Alegre* والهدف كان الحفاظ على درجة من السيادة ونوع من الشراكة بين المواطنين والبنى الحكومية التقليدية.

ومن هنا يتضح أن الديمقراطية التشاركية أصبحت تتبوأ مكانة هامة، ومن المظاهر الدالة على ذلك قيام الاتحاد الأوروبي بتأسيس المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية، وهو عبارة عن شبكة متاحة للدول والجمعيات لتبادل الخبرات والتجارب، حول الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، حيث تم إنشاء هذه الشبكة في إطار برنامج للمفوضية الأوروبية خدمة للتعاون المركزي وتأسست رسميًا في نوفمبر 2001 بمدينة برشلونة أثناء المؤتمر السنوي الأول أو في مارس 2004 بالعاصمة البلجيكية بروكسل، فقد أكد مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية، ذلك أن الديمقراطية الأوروبية في أزمة وهي مسؤولية يتقاسمها الجميع، وأن الديمقراطية التشاركية هي الحل للخروج من الأزمة وقيمة مضافة للاتحاد الأوروبي ويجب على الديمقراطية التشاركية ضخ دم جديد للديمقراطية التمثيلية والتنمية مع باقي الشركاء¹.

تأسيسا على ذلك يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية جاءت من أجل تكملة النقائص التي تشوب الديمقراطية التمثيلية، فمشاركة المواطن في صنع القرار هو حماية لحقوقه بالدرجة الأولى من خلال إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، بما يعزز من شرعية النظام السياسي، كما أن العقد الاجتماعي الديمقراطي الفعلي، يتطلب أن يكون الشعب هو مصدر السلطات

¹ - زوبير هایل، مرجع سابق الذكر، ص: 15.

ومراقبا لعمل مؤسسات الدولة، ومشاركا في الحياة السياسية بكافة أوجهها، والتطورات التاريخية والنماذج التطبيقية والأفكار التي نضجت من حرارة التجربة في مختلف بلدان العالم، هي التي أنتجت فكرة الديمقراطية التشاركية والتي تجسدت في صورة فعل ومؤسسات غير رسمية تشارك الدولة في عملية الضبط الاجتماعي والقرار السياسي.¹

ثالثا: أسس الديمقراطية التشاركية:

تقوم الديمقراطية التشاركية على جملة من الأسس والمبادئ، والتي تعتبر كركيزة أساسية تضمن الممارسة السياسية الديمقراطية بصفة حقيقية، لعل أبرز هذه الأسس ما يلي:

- ✓ الحق في التعبير وحرية الرأي للوصول إلى المعلومة.
- ✓ تطبيق مبدأ المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون إقصاء.
- ✓ تقنين أدوات وآليات المشاركة لإرساء مقاربة تشاركية تفاعلية مع جميع الفئات المشاركة.
- ✓ ضمان مشاركة فعّالة وحقيقية في كامل مراحل صنع القرار بداية من مرحلة الانجاز وصولاً إلى مرحلة التنفيذ (تحديد الحاجيات، التخطيط، التنفيذ، التقييم).
- ✓ نشر ثقافة وقيم المواطنة وما تتضمنه من واجبات وحقوق نحو الدولة والمجتمع حتى تبقى المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة.
- ✓ ضرورة اعتماد آليات لتقييم مدى نجاح المقاربة التشاركية على المستوى المحلي بهدف تطويرها من خلال الاعتماد على مؤشرات ومقاييس التقييم الكمي والكيفي.

من خلال القراءة التحليلية لهذه الأسس يمكن القول أن هذه المبادئ، تعتبر كضمانة للممارسة السياسية البعيدة عن الحكم الاستبدادي القائم على التفرد بالسلطة من قبل شخص واحدة، أو مجموعة تدعي نخبويتها، أو طبقة تحكم المجتمع باسم الحكم الملكي والحق في

¹ الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

ميراث الحكم وإسناد السلطة إلى أبناء الأسرة الحاكمة، وبذلك فإن أسس الديمقراطية التشاركية تؤدي إلى تحقيق الاندماج السياسي، وتتمى روح العمل بمبدأ المواطنة القائم على التوازن بالعمل بالحقوق والواجبات، وتشرك المواطن في العملية السياسية على المستوى الوطني والمحلي، بما يساهم في تقدم الدولة وازدهارها، بعيد عن مظاهر الاغتراب والتطرف السياسي.

كما تقوم الديمقراطية التشاركية على مجموعة من الأسس تتشارك فيها مع الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي نذكر منها:¹

- ضرورة إقامة دولة تُؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان.
- ضرورة بناء وتطوير دولة الحق والقانون التي تجعل الإنسان وحاجاته الأساسية هي غاية الحكم والعدالة.
- تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة.
- العمل بمبدأ جعل المساءلة القانونية والمؤسساتية للسلطة التنفيذية والهيئات التي تستند إليها اتخاذ القرارات المحلية بما يخدم حاجيات وانشغالات المواطنين.
- جعل المجتمع المدني حلقة اتصال بين المواطنين والنظام السياسي.²

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تقوم على أسس الحوكمة المحلية والوطنية وترشيد منظومة الحكم للقضاء على كافة مظاهر الفساد، وعقلنة القرار السياسي، بما يساهم في تحقيق مخرجات السياسة العامة التي تلبي مطالب المجتمع وتسد حاجياته، حيث أن مقارنة الديمقراطية التشاركية تقوم على فكرة دولة الحق والقانون ودولة

¹ - ميسوم إلياس، الديمقراطية التشاركية : قراءة في المفهوم ، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الإجتماعية و الإنسانية جامعة الجلفة، المجلد 03، جوان 2020، ص 283.

² - محمد سمير عياد، مرجع سابق الذكر، ص: 61.

المؤسسات، وبذلك تحتل فيها الشرعية الدستورية والانتخابية مكانة مميزة، وهو ما يساهم في صناعة علاقة صحية بين الدولة والمجتمع بعيدة عن كل مظاهر العنف السياسي، وأيضاً تساهم هذه المقاربة إلى تفعيل المقاربات الحديثة القائمة على التسيير العمومي بدمج مع أفكار الإدارة بالأعمال والاتصال العمومي بما يؤدي إلى خدمة عمومية ترقى لتطلعات المواطنين، كما أنها تستعين بكل التطورات مثل الإدارة الإلكترونية من أجل تحقيق النزاهة والشفافية في الأعمال الإدارية والسياسية.

رابعاً: آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية:

أوجدت تجارب تطبيق الديمقراطية التشاركية عدداً هاماً من الآليات لتجسيدها والتي تختلف باختلاف البلدان، وحتى باختلاف المدن داخل نفس البلد، ويمكن تقسيمها إلى آليات إجرائية وأخرى تأسيسية على النحو الآتي:

أ/ الآليات الإجرائية: ومن بينهما ما يلي:

❖ **النقاش العام:** تسمح هذه الآلية بمناقشة جملة المشاريع المزمع القيام بها، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار مناقشة مدى أهمية المشاريع وملاءمتها من عدمها، خصائصها وأهدافها الرئيسية، كما أن النقاش العام عبارة عن وسيلة إعلام سابقة عن اتخاذ القرار، والذي يتجسد من خلال التزام الإدارة من جهة بنشر المعلومات الخاصة بالموضوع، أو المشروع المراد القيام بإنجازه ومن جهة أخرى، وتمكين المواطنين لإبداء ملاحظاتهم التي قد يكون لها تأثير، نظراً لأهميتها البالغة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.¹

¹ - ليلي زياد، مشاركة المواطنين في حماية البيئة ، رسالة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق،تخصص القانون الدولي وحقوق الإنسان، جامعة تيزي وزو، الجزائر، الموسم الجامعي 2009-2010،ص98.

وعليه، يمكن القول أن فتح النقاش العام وترك المواطنين يبدون آرائهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم، يعتبر ومن الآليات الهامة لتفعيل الديمقراطية التشاركية، إلا أن الأخذ بهذه الآلية يتطلب وجود مجتمع مثقف فيه نخب واعية، وتتمتع بقدر عالي من الوطنية والحس المدني، لأن المجتمع الذي يفتقد لأسس الحوار والتعايش غير قادر على النقاش والتفاعل البناء وتقديم الحلول للمشكلات الاجتماعية.

❖ الاستفتاء المحلي: يطلق عليه أيضا اسم "الاستفتاء الإداري" وهو من أحدث الآليات لمشاركة المواطنين بصفة رسمية، إذ بواسطته يُنادى المواطن من أجل التعبير عن رأيه بواسطة الاستفتاء حول موضوع يراد أخذ قرار بشأنه من طرف هيئة معينة، وبالتالي فهي تجسد أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية والمتمثلة في كون "الشعب مصدر السلطة" من خلال تمكينه من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات التي تهم الشؤون المحلية، والجزائر تأخذ بهذه الآلية، على عكس فرنسا التي لن تتوان عن تكريسه كما أن هذه الآلية قد ترسخت جذورها في المجتمع الأمريكي فهي جد مألوفة في المسائل الإدارية، خاصة مع ما تعرفه أمريكا من تطور تكنولوجي.

تأسيسا على ذلك يمكن القول أن الاستفتاء المحلي يعتبر من الآليات البارزة والهامة للتأكيد على أن الشعب مصدر السلطات، وأن قضاياه هو من يقرر فيها دون الرجوع إلى الهيئة التمثيلية، ومن شأن هذه الآلية التي تعتمد على بعض الدول أن تقيم علاقة صحية بينها وبين المجتمع، وتعزز من مكانة وشرعية النظام السياسي ومقبوليته أمام القطاعات الاجتماعية.

❖ المخططات الاستراتيجية التشاركية ومخططات التنمية المشتركة: وهي آلية تقوم على محاولة إدماج مجموع العناصر المشكلة للنسق المحلي، سواء كانت مجموعات مصالح أو جمعيات مهتمة بقضايا التنمية، وبذلك فهي تسمح بتكوين ورشات تسعى إلى البرمجة

مخططات تنموية، ولكن بصيغة تشاركية، وهذه الآلية مطبقة بالخصوص في ألمانيا وإسبانيا.¹

❖ **التحقيق العمومي:** وهو آلية استشارية تهدف إلى السماح لكل المعنيين التعرف بواسطة ملف وضع تحت تصرفهم حول بعض المشاريع، البرامج والمخططات من أجل إبداء ملاحظاتهم حول عمليات المعنية.²

❖ **الإعلام الإداري:** تبرز أهمية الإعلام الإداري في الحد من السرية التي عادة ما تتحجج بها الإدارة، كما أنه يشكل أداة هامة للحوار بين الإدارة والمواطن، فهذا الإجراء يقلل من امتيازات الإدارة، مما يخلق لغة الحوار بين الطرفين، كما أنه تقع على عاتق الإدارة مهمة أولى تتجسد في الكشف عن مجمل أعمالها وأنشطتها، وذلك من خلال نشر المعلومات، قصد تعريف المواطن بحقوقهم وواجباتهم، فالحق في الإعلام هو ميزة من ميزات المجتمع الديمقراطي، أين يكون الإعلام والحوار الاجتماعي حقين مكفولين للجميع، وتتضح أهمية الإعلام كإجراء في كونه يؤثر على مبدأ المشاركة فغياب الأول يؤثر على الثاني.

وعليه فإن الإعلام الإداري يساهم في الحفاظ على حقوق المواطنين وتحسين طابع الخدمة العمومية، كون الشفافية والاتصال العمومي ضروري للقضاء على كافة مظاهر التعسف الإداري، ومن شأن هذه الآلية تقريب الإدارة من المواطن، وبناء صورة جيدة لمؤسسات الدولة في المخيال الاجتماعي.

❖ **الاستشارة:** إن الاستشارة هي ذلك الإجراء الذي تطرح على ضوئه كل القرارات على نحو يضمن تطبيقها دون أي إشكال مما يسهل من عملية استخلاف القرار التعسفي

¹ - خيرة الهاشمي، محمد الوسي، مرجع سابق الذكر، ص: 52

² - Rene Hostieu . « enquêtes publiques », environnement et développement durable ,2012 ,p :1.

التسلطي ذو الطابع الانفرادي بالقرار التفاوضي التشاركي، وهو ما يضمن قيام الإدارة الديمقراطية واستبعاد الإدارة التكنوقراطية والاستبدادية فعلى حد تعريف Y.WEBER فالاستشارة هي التعبير القانوني عن الرأي المعبر عنه فردياً أو جماعياً تجاه سلطة إدارية هي وحدها المؤهلة لاتخاذ القرار بشأن الموضوع محل الاستشارة¹.

❖ **التشاور:** يسمح تفعيل إجراء التشاور للمواطنين المساهمة في عملية وضع جملة القرارات العامة، إذ يندرج ضمن الإجراءات الكلاسيكية للمشاركة، ويمارس هذا الأخير في شكل اجتماعات عامة ضمن المرحلة الأولى لعملية اتخاذ القرار، ويظهر خاصة على المستوى المحلي من خلال إشراك المواطن في صنع القرارات، التي تدخل في نطاق المنطقة التي يقطن فيها، من خلال تمثيله عبر المجالس المنتخبة وإمكانية اطلاعه على مداولات المجالس المحلية والطعن فيها، وقد تعددت الآراء حول الطبيعة القانونية لإجراء التشاور، إذ أقر *H. Aumont Francis* بأنه مفهوم غير معروف قانونياً ويصفه كإجراء يرافق التحقيق العمومي، يهدف إلى تبادل وجهات النظر وتحقيق التقارب بينهما بعد نهاية التحقيق.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية في شقها المتعلق بالجانب الإجرائي، تقوم على جملة من الآليات كفتح النقاش العام، وعملية الاستفتاء، والتشاور والإعلام الإداري.... الخ، حيث أن هذه الآليات تقرب المواطن من مؤسسات الدولة وتجعله يتفاعل مع هذه الأخيرة، بما يؤدي إلى تعزيز الثقة السياسية ويحقق الاستقرار السياسي والمؤسساتي والرضا الشعبي والاتصال العمومي، كل هذا يحقق التنمية الشاملة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

¹ - عبد الله بلال عبد الحميد: مرجع سابق الذكر، ص: 27.

ب- الآليات التأسيسية: تقوم الديمقراطية التشاركية إلى جانب الآليات الإجرائية على آليات تأسيسية تتمثل فيما يلي:

❖ مجالس الأحياء: إن مصطلح الحي يشير بصورة أو بأخرى إلى أجزاء معتبرة من المدينة من وجهة نظر جوارية، بمعنى أنها نسبة من المدينة، ولقد عرّف المشرع الجزائري الحي بأنه جزء من المدينة، يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته.¹

غير أنه لم ينص على تشكيل مجالس الأحياء، في حين نجد المشرع الفرنسي نص في المادة الأولى من الأمر 1450-2002 المؤرخ في ديسمبر 2002 أن سكان البلديات يتم تقسيمهم من طرف المجلس البلدي إلى مجالس أحياء، والتي تتشكل من مستشارين بلدين معينين من طرف المجلس البلدي ويمثلون سكان وجمعيات الحي، حيث يجتمع أعضاء مجلس الحي على الأقل مرتين في السنة يتناقشون حول المشاريع التنموية التي تهم حيهم.

❖ مجالس الشباب: تتواجد هذه المجالس في العديد من دول العالم خاصة في المتقدمة منها على مستوى المحافظات وعلى المستوى الوطني، وهي إلزامية في بعض منها كونه يمثل أعلى نسبة من السكان، فهي تعمل للتواصل فيما بينها من أجل إبداء آراءهم ومشاكلهم ومطالباتهم، وبالتالي خلق روح الإبداع واكتشاف المواهب والخبرات في مختلف المجالات.

❖ ورشات العمل الفئوية: ويقصد بها المستفيدين من المرافق العمومية، ويمثلون نخبة المجتمع حيث يجتمعون للمناقشة والحوار وإبداء آرائهم وتوصياتهم، حول موضوعات علمية وعملية.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06/06 مؤرخ في 20/02/2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر.ج. عدد 15، المادة 4، سنة 2006.

❖ **الندوات العلمية:** وهي عبارة عن لقاء عدد من المواطنين للحوار والنقاش المباشر مع الخبراء، بعد تحضير معمق وشامل لموضوع الندوة التي تنتهي بصدور بيان يحتوي على قرارات اللجنة حول موضوع الندوة.¹

تأسيساً على ذلك يمكن القول أنه بالرغم من أن المشرع الجزائري قد تبنى الديمقراطية التشاركية، إلا أنه لم ينص صراحة عليها في مختلف بنود الدساتير أو المراسيم الرئاسية، وإن وُجد ما يدل عليها فهي عبارات فضفاضة لا يتم تحديدها قانونياً، وبالتالي لا وجود لقناة الحوار بين الإدارة والمواطن وهذا يختلف عن الدول الأوروبية التي تطبق شتى آليات تجسيد الديمقراطية، ما يفرز مكانة الديمقراطية التشاركية بها.

المطلب الثاني: التنمية المحلية: دراسة في المفهوم والأبعاد والأهداف والمقومات

والآليات

تعتبر التنمية المحلية من المسائل البارزة التي استقطبت اهتمام الباحثين في الشأن السياسي، ونظراً لهذه الأهمية فقد ظهرت جملة من الدراسات التي حاولت التأصيل لهذا المفهوم، من حيث الأهداف والمقومات والآليات، وهذا ما سنقوم بمناقشته في هذا المطلب على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم التنمية المحلية وأبعادها:

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم التي شغلت اهتمام الباحثون في العلوم الاجتماعية، باعتبارها أساس تطور المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات، وكغيرها من المفاهيم شهد

¹ - سي محمد بن زرقة، (الآليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، تخصص قانون الإدارة العامة، جامعة الجيلالي الياصب، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص ص: 58، 59.

مفهوم التنمية تطورات عديدة على مر العصور وهو ما ساهم في بلورة المفهوم بصيغته الحالية ومن خلال هذا برزت لها أبعاد متعددة.

أ- **مفهوم التنمية المحلية:** إهتم الكثير من الباحثين بموضوع التنمية المحلية، وكل عرفها حسب نظريته الخاصة، من خلال مساهماتهم الفكرية والنظرية، طرح كم هائل من التعاريف حولها.² وفي هذا الصدد يعرف المفكر Jean Bruno بأنها تنمية منطقة جغرافية ذات حدود تحتوي على موارد اقتصادية وبشرية واجتماعية من أجل تلبية حاجيات المواطنين.

وجاء في تعريف الأمم المتحدة للتنمية المحلية بأنها: (مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي، باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير).

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية يقصد بها تحسين الإطار المعيشي للمواطن في مختلف الجوانب، بما يساهم في إحداث تحولات على مختلف الأصعدة تجعل من المواطن يشعر بالثقة في مؤسسات الحكم ويشارك مع مؤسسات المجتمع المدني في عملية البناء الوطني، ما من شأنه بناء حس وطني قائم على مبدأ المواطنة أساسه الحصول على الحقوق والقيام بالواجبات وهي قيم تعزز من لحة العلاقة بين الدولة والمجتمع وتؤدي إلى ضبط اجتماعي فعال ومعزز لشرعية النظام السياسي واستقراره.

ب- **أبعاد التنمية المحلية:**

1- محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص: 32.

2- طالب حسين سهام، يعقوب محمد، "الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات"، مرجع السابق الذكر، ص: 13.

عند الحديث عن التنمية المحلية وفاعلية سياساتها في إحداث التغيير الشامل، فإنه يشار إلى تأثير العوامل السياسية في نسقها، والتنمية السياسية أحد مظاهر التنمية المحلية في سياقها العام، فهي تدفع إلى إحلال التنشئة السياسية والإصلاح السياسي وغيرها في عملياتها، وتشير إلى البعدين الاجتماعي والثقافي، ويمكن أن تشير إلى الأبعاد البيئية.¹

❖ **البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المحلية:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية. ولهذا نجد البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبيل وينبذ الجريمة ومحباً لوطنه ومنطقته. وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي، مثل: التعليم والصحة والأمن والإسكان... كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجاباً أو سلباً.

❖ **البعد الاقتصادي للتنمية المحلية:** تسعى التنمية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف عن طريق مضاعفة الجهود الاستثمارية والإنتاجية، كما يشير البعد الاقتصادي للتنمية إلى ضرورة التخلص من معالم التخلف والركود وإحداث التنمية الاقتصادية، والتي هي زيادة سريعة في تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن، والتنمية المحلية من هذا الجانب

1- أحمد غريبي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2010، ص ص: 05-06.

تشير إلى رفع الطاقة الإنتاجية والتشغيلية عن طريق الاستثمار المنتج، وقياسها حسب "فاشون" يركز على حجم برامجها في إطار وجود رأس مال الشراكة الاقتصادية. لذلك يكون قياس التنمية من هذا الجانب على أساس تقدير معدلات الزيادة في الإنتاجية والدخل المحلي، والتنمية الاقتصادية تعكس نوعاً من التقدم والتطور، وهكذا تهدف إلى تذليل ما يعترضها من عقبات لتهيئة المناخ والأرضية الخصبة وتكريس الديمقراطية الاقتصادية القائمة على أسس الاندماجية والإشراك والمنافسة، كما تستدعي تغيير البنيان الاقتصادي المحلي وتبني استراتيجية ملائمة للسياسات الاقتصادية عن طريق خلق برامج ومخططات استثمارية تعين الوحدة المحلية على تجاوز تبعات الأزمة المادية والمالية.²

❖ **البعد السياسي والإداري للتنمية المحلية:** عرف البعض التنمية السياسية بأنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكلهم بوضوح وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، كما عرفها البعض بأنها عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي.

إن ارتباط التنمية المحلية بالسياق السياسي والإداري وارد في كتابات "صامويل هنتنغتون" الذي يرى عقلنة السلطة وترشيدها من خلال تطوير أداء المؤسسات السياسية والإدارية، وإشراك الفرد في عملياتها. وفي ذات السياق يرى "غابرييل ألموند" و"كولمان" أن

2- إسماعيل بوقرة، "الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2017، ص: 364.

تطوير البنى والهياكل التنظيمية من شأنه أن يخلق نظاما سياسيا ديمقراطيا حديثا ومنفتحا على الأطياف والشرائح المشاركة أي أن التنمية المحلية تتحدد في التنمية السياسية.

❖ **البعد المستدام للتنمية المحلية:** يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد المجتمع المحلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وخدمات الاستمرارية مع إشراك الإنسان المحلي¹.

وتشير التنمية المحلية إلى الدفعة القوية والمنظمة لتسيير العمران والحفاظ على البيئة، عن طريق الاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي موارد البيئة، وما يقام من بنايات ومجمعات صناعية في إطار ما يسمى بالتخطيط الاستراتيجي للبيئة وتهيئة الأقاليم، مما يسمح بخلق التوازنات بين متطلبات التنمية المحلية والبيئية، وهنا يبرز دور الفاعلين المحليين في ترشيد الاستثمار وعقلنة عمليات إحداث التنمية المحلية في شقها العمراني والصناعي.

وعليه، يمكن القول أن للتنمية المحلية جملة من الأبعاد تتمثل في كل من البعد الاجتماعي والثقافي الذي يهدف إلى بناء العنصر البشري وتنميته فكريا وجسديا، كون الإنسان هو حجر الزاوية وأساس العمل النهضوي، والعناية به هي أساس تقدم المجتمعات ورفقيها، كما أن البعد الاقتصادي له أهمية بارزة في العمل التنموي المحلي كونه يساهم في تحسين الإطار

1- سعيدة بلهادي، "العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، جانفي 2020، ص: 646.

المعيشي للمواطن ويمده بالأدوات التي تمكنه من الاستثمار وخلق الثروة، بالإضافة إلى البعد السياسي المساهم في إشراك كافة الفواعل في العملية السياسية المحلية بما يؤدي إلى بناء قرار شرعي يحظى بموافقة كافة الأطراف، كما لا ننسى البعد التنموي المستدام ودوره في الترشيح والحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة، كل هذه الأبعاد وبفعل الديمقراطية التشاركية من شأنها أن تساهم في تعزيز شرعية النظام وبناء علاقة صحية بين الدولة والمواطن.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية: وجدت التنمية المحلية لتحقيق جملة من الأهداف المادية والمعنوية يمكن إجمالها فيما يلي:¹

أ- **الأهداف المادية:** ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **تلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي:** أسئلهم هذا الهدف من نظرية الحاجات الأساسية والتي تطورت خلال سنوات 1970-1980 بقصد تحديد قائمة من الاحتياجات يتمكن من خلالها مكافحة الفقر، والتي يتعين الوفاء بها في سبيل تحقيق هذا الهدف، ويخلص فيليب انجلهارد *philippe Engelhard* هذا الهدف على اعتبار أن الثروة الحقيقية تكمن في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الأساسية تلبية للاحتياجات الناس من مواد غذائية، علاج، سكن نقل وغيرها. وتستهدف التنمية القضاء على مظاهر التخلف مثل البطالة عن طريق توفير مناصب الشغل التي من شأنها خفض معدلات البطالة والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين والتخفيف من حدة الفقر.²

¹ - ابتسام مقدم، الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران 2، السنة الجامعية 2018-2019، ص ص: 109، 110.

² - فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية: ممارسات وفاعلون، عمان: دار صفاء، 2015، ص: 37.

- **المساهمة في تطور وتقدم المجتمع:** إن التنمية المحلية تسعى إلى جعل المجتمع المحلي امتداداً للمجتمع برمته، والعمل على المساهمة في تحقيق التطور والتقدم له.¹
- **زيادة الدخل المحلي وتحسين المستوى المعيشي:** إن الزيادة في الدخل المحلي مرهون بتحقيق التنمية المحلية، كوفرة في رؤوس الأموال وكذا بناء القدرات والكفاءات المحلية، كون المجتمع المحلي هو امتداد للمجتمع الكلي، إن المعدل الملائم للدخل القومي والدخل المحلي هو الذي يساهم في الرفع من المستوى المعيشي، فهذا الأخير ستهدف قياس كفاءة الحياة استناداً إلى نصيب الفرد من الدخل المحلي، حيث كلما كان الدخل المحلي مرتفع كلما ارتفع المستوى المعيشي للفرد.²
- **تنويع وتنشيط الاقتصاد المحلي:** عن طريق تطوير التنمية الاقتصادية باستخدام الأساليب والوسائل المتاحة، إضافة إلى ضرورة تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي بإمكانها جلب الثروة كالصناعة، الزراعة، القطاع الخدماتي، ودعم المقاولاتية، والاهتمام بالاقتصاد المنزلي والأسري مع توفير الخدمات بشكل متساوي في المناطق الريفية والحضرية، وذلك من خلال الأخذ بالحسبان الأنشطة الاقتصادية التي تمتاز بها كل منطقة عن الأخرى والعمل على تشجيعها وتوفير الإمكانيات لها.³ حيث أن التنويع في مصادر الثروة يجعل الجماعات المحلية قادرة على أداء أدوارها التنموية بكل فعالية بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن.

¹ - محمد زين العابدين، مؤسسات المجتمع المدني الواضح والظموح: نموذج أردني، الأردن: دار الأسرة ودار عالم، 2018، ص: 45.

² - محمد سالم طابع، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص: 79.

³ - مقدم ابتسام: مرجع سابق الذكر، ص: 115.

- الحد من الفوارق الإقليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية: تسعى برامج التنمية المحلية إلى خفض حدة المفارقات الإقليمية بين المناطق المختلفة، أو داخل المنطقة الواحدة فيما بين البلديات، بغرض تحقيق التوازن الجهوي، وذلك عن طريق انتهاج ديناميكية فعّالة للتفاعل والعمل المشترك، من شأنها الدفع بحركة التنمية الشاملة، والسعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.¹
- استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً عقلانياً وتثمين الأملاك العمومية المحلية وتنمية الموارد البشرية: من خلال تركيز الاهتمام على المناطق الغنية بالموارد لاسيما المناطق التي لا تستغل مواردها بالشكل اللازم.
- 1) الرفع من معدلات النمو الاقتصادي: حسب فاشون *vachon* فإن تحقيق ذلك يكون عن طريق اعتماد استراتيجية تعتمد على آليات الشراكة، وخلق بيئة مواتية للمبادرات المحلية،² وتطوير أنماط جديدة من التنظيم.
- يمكن القول أن التنمية المحلية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف المادية كتنويع مصادر الثروة، وزيادة الدخل والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن الجهوي، بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن ويشبع حاجاته.
- ب/ الأهداف المعنوية: تتعلق أهداف التنمية المحلية بالجانب السلوكي للمواطن المحلي، وتتمثل فيما يلي:³
- زرع ثقافة القيادة والمبادأة والعمل على تنميتها: التي تقتض نشر المعارف وتثمين المهارات التي بمقتضاها يتم تسوية المشكلات الاجتماعية، التي تواجه

¹ - المرجع نفسه، ص: 111.

² - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق الذكر، ص: 39.

³ - محمد زين العابدين، مرجع سابق الذكر، ص: 45.

المجتمع المحلي مع ضرورة خلق قيادة محلية كفاء ومؤهلة لتحقيق أهداف التنمية المحلية

- **تعميق مشاركة المواطنين بشكل أكثر تنظيماً:** يمكن من خلاله تحديد وضبط الأولويات، فالهدف الذي ترمي إليه التنمية المحلية في ظل عالم أضحى يضع حقوق الإنسان كأولوية ركيزة ضمن سلم الأولويات، يتمثل في ضرورة تبني المقاربة التشاركية.

- **تلقين السكان المحليين مجموع القيم والمبادئ العمل الجماعي:** التي من شأنها الدفع بحركية التنمية المحلية كالاغتماد على الذات، تحمل المسؤولية، تنمية ثقافة العمل الجماعي.

- **جعل المواطن يغلب المصلحة العامة على مصلحته الشخصية:** هذا من شأنه تنمية الولاء للمجتمع، كما يساهم في جعله يتحلى بالروح الوطنية واعتبار المجتمع المحلي المأوى الذي تزرع فيه، ولا يجوز التعدي على مقوماته.

- **الأخذ بآراء المواطنين المحليين حتى يتسنى لهم تقديم الاقتراحات:** حيث أن التنمية المحلية تقوم على الأخذ بمبادئ وآليات الديمقراطية التشاركية، التي تجعل المواطن شريكا في العمل السياسي والمحلي، بما يعزز روح الانتماء ويقوي من مبدأ المواطنة القائم على الحقوق والواجبات.

- **دعم الترابط والاندماج الاجتماعي بغرض العيش المشترك:** رغم التباين الحاصل في المجتمع المحلي الواحد بين القوى المختلفة، مما يشجع ثقافة القبول فالمجتمع المنسجم اجتماعياً، هو ذلك المجتمع الذي يشعر فيه الجميع أنهم

يمثلون دعامة هامة فيه، وأنهم ليسوا مهمشين، وبذلك يصبح ذات قيمة في المجتمع ويشعر بالمساواة والفرص المتساوية¹.

وبالتالي يمكن القول أن المتمعن لأهداف التنمية المحلية يمكن له أن يلاحظ أنها عبارة عن سياسة أو إستراتيجية يمكن من خلال تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فبالنسبة للمجتمع المدني والنظام السياسي على حد سواء غير أن هذه الأهداف لا يمكن لها أن تتحقق إلا في ظل تجسيد المقاربة التشاركية.

ثالثاً: مقومات التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على جملة من المقومات المالية والبشرية والتنظيمية التي تعد ضرورية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن ويمكن إجمالها فيما يلي:

(1) **المقومات المالية:** إن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين، يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية، كلما أمكن لهذه الأخيرة ممارسة اختصاصها على أكمل وجه معتمدة على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على المساعدات المالية². لأن تسيير مثل هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية محلياً تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستثمرة، كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام

¹ - طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق الذكر، ص: 61.

² - منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص: 203.

محاسبي كفو وتنظيم رشيد للمعلومات إضافة إلى تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.¹

(2) **المقومات البشرية:** يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وكذا في التنمية المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام بقية الموارد (مالية، تنظيمية) أفضل استخدام كما يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات ويعمل على تنفيذها ومتابعتها وإيجاد الحلول لما قد تعترضها من مشاكل. لذلك يعتبر العنصر البشري هدفاً للتنمية في حد ذاته ووسيلة لتحقيقها، لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية على كافة الأصعدة. كون الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وتغلب كثيراً ما تم استغلاله أو الاستفادة به في مواقع العمل، وإن الاستفادة من هذه القوة هي المصدر الحقيقي لتجسيد انجازات التنمية المحلية، ولن يحدث ذلك إلا من خلال تجسيد هذه الحقيقة ميدانياً، وذلك بوضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية تركز على مجموعة من المحاور وهي:

- **الرعاية الاجتماعية:** وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة مثل الغذاء، الصحة، السكن.
- **التأهيل الفني:** ويتمثل في توفير المؤهلات العلمية والعملية التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية ويندرج تحت هذا الإطار: التدريب، الإعلام.
- **المشاركة الشعبية (الجماعية):** وتعني إشراك المجتمع والمواطنين في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وبالتالي تحقيق مفهوم المواطنة.

¹ - خالد سمارة الزغبى، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، الأردن: شركة الشرق الأوسط للطباعة، (ب،س،ن)، 1985، ص: 35.

إن تطبيق هذه الاستراتيجية سيكون من تفعيل دور المورد البشري الذي يعتبر حجر الأساس لأي مشروع تنموي¹.

(3) المقومات التنظيمية: تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته بإدارة المرافق المحلية وتعرف الإدارة المحلية بأنها نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين².

وتتميز الإدارة المحلية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي³:

- إنشاء هيئات محلية منتخبة.
 - وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
 - إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.
 - مبدأ الديمقراطية وذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشراً على الديمقراطية.
- وعموماً فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب منها⁴:

- التنسيق بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.
- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

¹ - خنفرى خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011، ص 26 .

² - علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، عمان: دار وائل، 2002، ص 97.

³ - جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص: 03.

⁴ - أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، عمان: دار وائل، 2010، ص: 19.

- زيادة قدرة الموظفين على الإبداع والابتكار.
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن نجاح أي مشروع تنموي في الجزائر، يجب أن يبنى على أساسين:

❖ **الأساس الأول:** تغيير ذهنية الفاعل أو المُسير الجزائري وتكييفه مع مختلف أنظمة التسيير خاصة المستوردة منها.

❖ **الأساس الثاني:** وجوب تجسيد مبدأ اللامركزية من الجانب المالي والتسييري بغية تحقيق المرونة في التنفيذ.

رابعاً: آليات التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على جملة من الآليات يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **تهيئة الإقليم:** هي ترجمة للجغرافيا التطبيقية، بحيث لها تأثير قوي في الرفع من قدرات المجال التنموي، فهي تعطي تصور شامل لحالة الإقليم ومستقبله، مع تحليل كافة التوجهات وتنتهي بتحليل تقني لكافة العناصر من إعطاء بدائل واقتراحات تكون بمثابة التغيير المراد الوصول إليه، فتهيئة الإقليم وإعادة التوازن التنموي انشغال يستخدم أدوات متعددة ومختلفة حسب النظم السياسية والاقتصادية القائمة، تهدف إلى تصحيح الآثار المجانية والتي خلفتها الأنشطة البشرية وخاصة الوحدات الاقتصادية.

فتهيئة الإقليم أداة مهمة في بعث التنمية المحلية من خلال المخططات المنجزة من طرف تهيئة الإقليم تحدد الطبيعة الوظيفية للأماكن، حيث تنجز أعمال المخططات

وتوضح أهم المساحات الصناعية والتنشيطية، والتهيئة دائماً ما تحاول إعادة التوازن للمجال المختل تنموياً¹.

إن علاقة التهيئة بالتنمية المحلية هي علاقة تنظيم جهود التنمية في المكان وهناك أسباب كثيرة تقود إلى التنمية منها: معالجة تضخم المدن واستحواذ المدن الكبيرة على المزايا والموارد تحاول التهيئة معالجة الاختلالات التنموية بين المناطق المتباينة تنموياً إضافة إلى إنشاء هوية وطنية اقتصادية².

إذن فتهيئة الإقليم هو عمل منهجي إداري تنموي يهدف لتنسيق تنمية المناطق ومكافحة كل الاختلال والتفاوت الموجود في الإقليم المحلي، فهو وسيلة فعالة بيد السلطات من أجل تنظيم أعمال التنمية المحلية في الإقليم المراد تنميته.

2. سياسات اللامركزية الإدارية: إن سياسات اللامركزية تضمن توسيع التنمية ونجاحها على اعتبار أن توزيع الموارد ومراقبتها على علاقة وثيقة بطبيعة وتوزيع السلطة المركزية تعمل على تركيز كل مظاهر السلطة في يد الحكومات الموجودة بالعاصمة، غير أن النظام اللامركزي تتم فيه صناعة القرار في المستويات الإدارية والإقليمية المحلية، ويمكن أن تنقل إلى التجمعات السكانية المختلفة، فاللامركزية إذن هي أسلوب إداري سياسي مرتبط تطبيقه بقرار وطبيعة سياسية المنتهجة في الدولة، فهذا الأسلوب يُفيد في الاعتماد على الذات وديمقراطية صنع القرار، وزيادة على هذا فإن تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية يؤدي إلى نجاح وفعالية التطبيق ومراقبة تقسيم المشاريع التنموية،

¹ – Baude et autre. **dictionnaire de géographie**, hatiers .paris .France ,1997 ,p:509.

² – ناصر فتحي، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقالمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، معهد علوم الأرض، قسم الجغرافيا تخصص تهيئة الإقليم، جامعة مصطفى بن بولعيد، باتنة، السنة الجامعية 2020-2021، ص: 50.

وهناك مجموعة من النقاط جعلت أسلوب اللامركزية يقوى فرص التنمية المحلية نذكر منها:

✓ اللامركزية الإدارية تعني وجود مسؤولين ميدانيين على دراية بمشاكل وانشغالات المواطنين هذا من جهة ومن جهة أخرى مشاركة كافة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات التنموية¹.

✓ تشجع اللامركزية الإدارية والاقتصادية ودفع مشاريع التنمية الحكومية للمناطق البعيدة بحيث تكون البرامج والمشاريع.

✓ إن أسلوب اللامركزية في طابعه إداري سياسي وفي باطنه محرك يدفع كل البرامج التنموية المحلية لتجسيد معدلات نجاح كبيرة.

يتضح هنا أن أسلوب اللامركزية هو إصلاح إداري لما كان موجود من أسلوب مركزي أعاق كثيراً العمل التنموي على مستوى المناطق، والأسلوب اللامركزي يتيح للتنمية فرص أكبر للنجاح على المستوى المحلي، لأنه يضمن مسافة القرب بين المجتمع والمشاريع والبرامج التي يمكن تطبيقها².

3. التمويل المحلي: يُعتبر آلية حقيقية للتنمية المحلية، ويقصد به مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع والتمويل، أي أنه يرتبط بدراسة طريقة جمع الأموال وغيرها من الأصول واستخدامها، وزيادة على هذا فللتمويل المحلي دور وأهمية إدارة الأموال ومراقبتها إضافة إلى تحديد مخاطر المشاريع وإدارتها، كما تساعد آلية التكوين على تحديد مخاطر المشروع وإدارتها كما يساعد التمويل المحلي والتحكم في إدارة المال العام والخاص.

¹ - غنيم عثمان محمد، التخطيط التنموي الإقليمي، ط1، الأردن: دار الصفاء، (ب،س،ن)، ص: 65.

² - ناصر فتحي، مرجع سابق الذكر، ص: 50.

إن التمويل المحلي من الأدوات الأساسية التي تمكن مسؤول مختلف الهيئات الإدارية من العمل بها، كونه يوفر كل الاعتمادات المالية والأعمال والموارد المالية التي يمكن تسخيرها من مصادر مختلفة لتمويل مشاريع التنمية، فهو آلية حقيقية تعمل على التدخل وفق المستويات المحلية وإحداث التغييرات المراد تحقيقها، إنَّ التمويل المحلي له شروط عدّة نذكر منها:

✓ **ذاتية الموارد:** ونقصد بها استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر الموارد في حدود معينة أحياناً، وربطه وتحصيل حتى تتمكن من الاحتياجات المالية وحصولها. الموارد المتاحة لها.

✓ **سهولة تسيير الموارد:** سهولة تقديرها وتحصيلها.

✓ **محلية الموارد المحلية:** وتعني وعاء الموارد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من جملة هذا الوعاء.¹

✓ **مصادر التمويل المحلي:** تنقسم إلى قسمين منها موارد محلية ذاتية مثل الضرائب المحلية والرسوم المحلية وكذا إيرادات الأملاك العامة والهيئات المحلية، أمّا المصدر الثاني فيتمثل في الموارد المالية الخارجية والإعانات، القروض، التبرعات، والهبات.

ويبقى تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها إشكالية في تمويل وضعف الموارد المالية المحلية المخصصة لأغراض التنمية، لذلك هناك قصور في انجاز البرامج التنموية، ويمكن تفسير المشكلة في الاستقلال الفعلي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية، حيث توجد رقابة كبيرة على ميزانية الأخيرة إضافة إلى صغر دعم الوحدة

¹ - خنفري، مرجع سابق الذكر، ص: 27

المحلية، حيث لا يمكن الحصول على الموارد الذاتية الكافية فالقدرات التمويلية عادة ما تتناسب وأهمية الوحدة¹.

4. **المشاركة الشعبية:** لقد أصبحت اليوم المشاركة في المشاريع التنموية مطلب كثير من الدول النامية من أجل الوصول إلى معدلات عالية من النمو، كون المشاركة الشعبية في المشاريع التنموية المحلية ضرورة ملحة، باعتبارها قد تعوّض عامل التمويل بالفاعلين المحليين عندما تزيد ديناميكيّتهم وتتضافر جهودهم تزداد فرص نجاح المشروع.

فلقد اعتبرت المشاركة في المشاريع التنموية المحلية طريق للخروج من الأزمة المحكومة بالعلاقات الإنسانية، وذلك في بداية التسعينات فقد عقد في سنة 1990 مؤتمر دولي حول المشاركة الشعبية باعتبارها العملية التي يقوم من خلالها المواطنون عبر إسهامهم الحر والواعي في صياغة نمط الحياة العامة في جميع النواحي، من خلال إتاحة الفرصة للمشاركة في صياغة الأهداف.

ويمكن أن تكون للمشاركة فائدة كبيرة في العمل التنموي المحلي من خلال:

✓ إنّ المواطنين أعلم من غيرهم بمردودية ونجاح المشاريع التنموية.

✓ للمواطنين دراية بأولوية الحاجات الأساسية المرتبطة بهم.

هذه النقاط المذكورة تلزم الهيئات التي تعنى بالتخطيط والتمثيل الإداري أن تشرك المواطنين لما لهم من تأثير على مشاريع التنمية، ولهذا يجب تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح هيئات التخطيط والتنمية كامل الصلاحيات، من أجل الاشتراك في الأعمال المسطرة وتفاعلهم مع جميع المبادرات التي يكون

¹ - ناصر فتحي، مرجع سابق الذكر، ص: 52.

أساسها المواطن المحلي. وهذا يعني أنه من خلال استخدام آلية المشاركة فإن المشروع المحلي تكون له فرص كثيرة للنجاح.

5. **الحكومة المحلية:** إن الحكم المحلي الأمثل يُعد من خلال محتواه الفكري والتطبيقي مفيداً جداً للتنمية المحلية، فتطبيقه تبعاً لميكانيزماته يجعل ظروف ممارسة التنمية المحلية قائمة بذاتها وفرص نجاحها أكثر، فالمشاركة الشعبية واللامركزية الإدارية مع الاستقلالية في التسيير والتمثيل عن الحكومة المركزية يجعل تطبيق التنمية أمراً ممكناً، فالسلطات التي تأخذ بالحكم المحلي مكتسبة وغير قابلة للتصرف من قبل الحكومة المركزية. كما أن استخدام أسلوب الحكومة المحلية الإدارية هو ضمان المشاركة الشعبية وديمقراطية المجتمع المحلي ضمن هيئات محلية منتخبة.¹

إن الحاجات الضرورية للمجتمعات المحلية يتم تلبيتها من خلال اختيار سليم لتحقيق أهداف التنمية، ويقوم الأسلوب على تقاسم المهام والأعباء بين السلطة المركزية وما يمثلهم في المجتمعات المحلية، فتوزيع المهام بين السلطة المركزية والهيئات المحلية لديه دور كبير في مختلف الجوانب للمجتمع المحلي عبر الاستقلالية التي تتوفر عليها الهيئات المحلية، كما يجب أن تسعى لخدمة المجتمع المحلي وتتمتع بحكم مثالي سليم

ويمكن القول أن الحكومة المثالية تتطلب:

- -مجاراة التنسيق الرأسي والأفقي لمختلف الهيئات التنظيمية وهرمية الوحدات السياسية كلها.
- -تحقيق كفاءة إدارية في إدارة المجتمعات للخدمات المختلفة وكذلك في أداء لوظائف العامة زيادة فعلية في الأداء المحلي داخل السياق الإداري المحلي.

¹ - ناصر فتحي، مرجع سابق الذكر ، ص54.

■ -تمتلك الحوكمة الإدارية عدّة مجموعات من الجوانب التنظيمية وتطوير كفاءة الإدارة المحلية تهيئة وتخطيط استغلال ما ستجد من التكنولوجيا واستخدامها في التسيير الإداري مع التأقلم مع ظروف وحاجيات المجتمع المحلي.

يتبين مما سبق أن الحوكمة الإدارية مطلب شعبي يتناسب ايجابيا مع متطلبات التنمية المحلية وتُعد الحوكمة الإدارية أداة حقيقية يجب تفعيلها لتنمية المناطق خاصة المتخلفة منها حتى تقوم الوحدات الإدارية بعملها على الوجه الصحيح¹

على ضوء ما سبق يمكن القول أن ما يمكن ملاحظته بالنسبة لآليات التنمية المحلية في الجزائر أنها تقتصر إلى عمل منهجي تنموي يُفسره الاختلال والتفاوت التنموي في خلال استحواذ المدن الكبيرة على كل الموارد (مالية-تنظيمية) وجميع النوايا بدرجة كبيرة.

إضافة إلى الاعتماد على الأسلوب المركزي الذي وقف عائقا أمام التنمية، كما لا يمكن اغفال دور آلية التمويل المحلي، والتي بالرغم من كونها آلية حقيقته للتنمية المحلية إلا أنها اصطدمت بواقع التسيير في الجزائر والذي يخدم مناطق على حساب أخرى في الجزائر.

أمّا فيما يخص آلية المشاركة الشعبية فيمكن القول أنه قد تم تغييبها في مختلف مشاريع التنمية، حيث لا يتم الأخذ برأي المواطن بالرغم من أنه محور التنمية، ومثال ذلك مشاريع "محلات الرئيس" والتي أغلبها أصبحت أوكاراً لمختلف الآفات الاجتماعية، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على أن المواطن أدرى بما يحتاجه من مشاريع.

المبحث الثاني: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

¹ - Bonnal jean : ingénierie sociale et développement local ,programme dz coopération/ net ,2008, p:51.

تعتبر الديمقراطية التشاركية من المقاربات البارزة في وقتنا المعاصر، كونها تمد صناع القرار بالآليات المناسبة لتسيير الشؤون العمومية، ومساعدة الهيئات اللامركزية في أداء أعمالها في ترقية الخدمة العمومية، وفي هذا الإطار توجد علاقة تكامل بين الديمقراطية التشاركية والدفع بالفعل التنموي المحلي، من خلال مشاركة فواعل الديمقراطية التشاركية في العملية التنموية المحلية، حيث سنقوم في هذا المبحث إلى التطرق إلى علاقة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، مع التعرض إلى آليات الديمقراطية التشاركية وأثرها على التنمية المحلية، مع التطرق إلى مقاربات تفعيل التنمية المحلية وموقع المقاربة التشاركية منها وهذا على النحو الآتي:

المطلب الأول: علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية من ناحية الأهداف والركائز المشتركة بينهما

تجمع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية علاقة تأثير وتأثر، أي سبب ونتيجة، حيث تؤثر الديمقراطية التشاركية بالمؤسسات التي توفرها وتمدها بآليات المشاركة في عملية التنمية المحلية، حيث سنحاول في هذا المطلب الكشف عن علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية على النحو الآتي:

أولاً: أثر الديمقراطية التشاركية على التنمية المحلية:

توجد مقاربة تقول أن الديمقراطية شرط لتحقيق التنمية" وبالتالي تقوم على مبدأ الديمقراطية وهي النظام السياسي الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي هي ترفض افتراضات مدرسة التحديث من خلال تأكيدها على ضرورة اعتبار الديمقراطية كشرط أولي للتنمية وليس العكس، وفي هذا الإطار يرى كل من Joseph Sigil و Michal Weinstein

Morton halprin أن نوعية النظام السياسي عامل متحكم في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بهذا المعنى تصبح الديمقراطية أفضل من غيرها من النظم في تحقيق التنمية.¹

وفي ذات السياق فقد تعددت محاولات تأصيل مفهوم التحول الديمقراطي من خلال دراسات كل من shchMitterokarl والتي أشارت إلى عجز الافتراضات التي تشترط تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في تعريفها للمعايير المرتبطة بالديمقراطية عن طريق تحديد تغييرات التحول الديمقراطي في المجال السياسي.²

لقد بات موضوع التحول الديمقراطي يشغل حيزاً متنامياً لدى مفكري النظرية الديمقراطية المعاصرة منذ عام 1989 "عام الحقيقة" كما يسميه بعض الباحثين عندما انهار الاتحاد عام 1991 وبرزت موجة التحول من النظم السلطوية نحو الديمقراطية وهو ما أسماه صامويل هنتغتون samuel huntington بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي³

ويعرف صامويل هنتغتون موجة الديمقراطية بأنها عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، ويُقصد بعبارة التحول الديمقراطي القيام بمحاولة إجرائية وسعى جاد للانتقال من نظام سياسي تضعف فيه قوة القانون

¹ - رضوان بروسى، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية - نحو مقارنة غير معيارية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 409، 2013، ص: 19.

² - محمود اسماعيل محمد، وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (ب، ب، ن)، (ب، د، ن)، 1999، ص: 135.

³ - Samuel huntington : « democracy third wave journal of democracy3 ,1991 in
http www.ridwell.com(544321)readingpdf

ومؤسساته أمام قوة المصالح الخاصة للأفراد المستبدين بالحكم، إلى نظام الكلمة العليا فيه تكون للقانون ومؤسساته التي يحدد القانون نفسه وظائفها¹

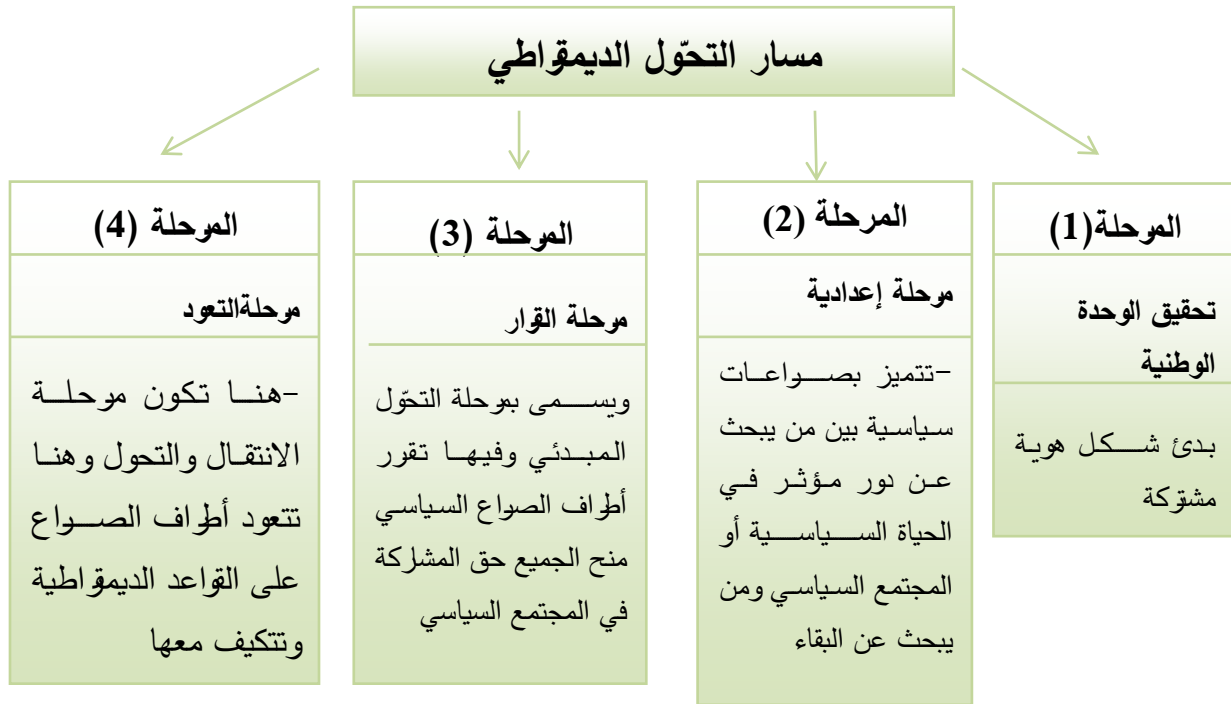
من هذا المفهوم نكتشف أن عملية التحول الديمقراطي يقصد بها الانتقال من نظام تسلطي أو شمولي إلى نظام ديمقراطية بصفة تدريجية، تستعيد فيها المؤسسات الشرعية سلطتها في تطبيق القانونية، وحماية الأفراد وتحقيق حاجياتها على أساس مبدأ المواطنة القائم على الحقوق والواجبات.

تعود جذور نظرية التحول الديمقراطي لأطروحة ليبست والباحث السياسي دانكورت روستو والذي أشار إلى أن الارتباطات بين التنمية والديمقراطية والتي افترضها ليبست كانت مدفوعة أساساً باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، غير أن اهتمامه ينصب حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول، ولقد حدد روستو استناداً على تحليل تاريخي مقارنة لتركيا والسويد مساراً عاماً تتبعه كل البلدان خلال عملية الديمقراطية ويتكون هذا المسار من:

- ✓ مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية.
- ✓ مرحلة إعدادية.
- ✓ مرحلة القرار وهنا تبدأ مرحلة الانتقال والتحول المبدئي.
- ✓ مرحلة التعود.

الشكل رقم (01): يوضح مراحل التحول الديمقراطي.

¹ - صامويل هنتجتون، الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن 20، تر: عبد الوهاب علوب. لندن: جامعة اكلاهوما، 1991، ص: 73.



المصدر: من إعداد الباحث

وبذلك فإن الديمقراطية التشاركية بفواعلها المتعددة وبآلياتها القائمة على المشاركة في اتخاذ القرار، تعد سببا رئيسيا في الدفع بعملية التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، حيث أن المؤسسات غير الرسمية هي الأعم بمتطلبات ومشاكل المجتمع، كمؤسسات المجتمع المدني والإعلام والمواطن والقطاع الخاص، والديمقراطية التشاركية توفر آليات المشاركة والنقاش والحوار والمساهمة في اتخاذ القرار الأمر الذي يؤدي إلى عقلنة السياسات العامة¹، وتلبية حاجيات المجتمع ومتطلباته، بما يحقق شرعية الإنجاز والفعل التنموي المحلي، ويحسن من علاقة الدولة بالمجتمع، كما أن التحول الديمقراطي لا يتحقق بدون نمو اقتصادي حقيقي، ينعكس بصورة مباشرة في تحسين الإطار المعيشي للمواطن ومن ثم تحقيق التنمية بكل أبعادها بما فيما التنمية السياسية وإحداث التوازن الجهوي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

¹ - عبد الكريم باله، الطاهر بوطي، مرجع سابق الذكر، ص: 37.

دور الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية يمكن في كونها عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنمية فعّالة ومشاركة الناس على المستوى المحلي الإقليمي والوطني، ما يعني انطلاق التنمية من القاعدة إلى الهرم، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية، فتصبح بذلك أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي.

وتكمن أهمية الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي حددها بأنفسهم، إضافة إلى أنها تمنح الفرصة لجميع شرائح المجتمع للقيام بدور إيجابي في المساعدة على تنفيذ المشاريع التنموية في مجتمعهم، كما أن المشاركة تؤدي إلى زيادة تماسك أفراد المجتمع وتزيد من فرص التعاون بينهم وبين الحكومة عبر إعطاء الفرصة للممارسة الديمقراطية من خلال تكريس أسلوب الإدارة اللامركزية. وللمشاركة عدّة أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية وتتمثل هذه الأخيرة في تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في المجتمع¹.

وفي ذات السياق فإن للمشاركة أهداف على المستوى الأخلاقي للفرد كونها تنمي الوعي الاجتماعي، وبالتالي تزيد في تدعيم شعورهم بالواجب وبالتالي تحمل المسؤولية مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسي والأفقي، وتعود الأفراد الحرص على المال من خلال تضافر كل من الحكومة والمجتمع المحلي لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي والوطني².

¹ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، مصر: المكتبة الجامعية، 2000، ص: 231.

² - منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص: 247.

وما يمكن قوله أن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ ضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشاريع: إن المشاركة وسيلة لتقريب مطالب الباحثين مع واقع الموارد المتاحة مما يحقق رضاهم وبالتالي دعمهم للمشاريع التنموية.
 - ✓ تقليل التكلفة: حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية.
 - ✓ توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية: إن مشاركة المواطنين تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية بدلاً من الحاجات الاستهلاكية، مما ينعكس إيجاباً على حياة المشاركين على المدى المتوسط والبعيد.
 - ✓ تحقيق الفاعلية للمشروعات: من خلال ضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والمحلية، إضافة إلى إقامة نسق من العلاقات لسليمة يراعي قيم وعادات المجتمع.
 - ✓ تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان المحليين: حيث تعمل المشاركة على تحديد المشكلات والحاجات للسكان المحليين فعلاً، وبالتالي تحقيق إدارة كفى للموارد المحلية¹.
- على ضوء ما سبق يمكن القول أن العلاقة التي تربط الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية هي علاقة تأثر وتأثير، حيث لا وجود لتنمية محلية دونما تكريس للمقاربة التشاركية ولا استمرارية الديمقراطية التشاركية دون تجسيد آليات التنمية بغية الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع.

¹ - عبد الكريم باله، الطاهر بوطي، مرجع سابق الذكر، ص: 39.

ثانياً: الركائز والأهداف المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

تقوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية على جملة من الركائز والأهداف المشتركة، التي تجعل من المقاربتين قادرتين على تحسين الإطار المعيشي وترقية الخدمة العمومية، حيث سنقوم في هذه النقطة بمعالجة كل واحدة على حدا على النحو الآتي:

1. الأهداف المشتركة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية:

تتشترك الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:¹

أ- **تحقيق التنمية والاستثمار:** كلاهما يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الاستثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمراريته عبر استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وإيجابية.

ب- **إشباع حاجيات الأفراد:** يهدف كل من الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية إلى إشباع الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد. كما تسعى إلى حل المشكلات التي تواجههم وتحسين وتطوير المعيشة.

ت- **تحسين المستوى المادي للمجتمع:** تحقيق مستوى مادي في حياة المجتمع وتوقف مدى التحسن وعمقه على استعداد أفراد المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعهم، بالإضافة إلى تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذه المشروعات التي يقرها أعضاء المجتمع.

¹ - هایل زوبیر، مرجع سابق الذكر، ص: 28.

ث- تقديم الخدمات الفنية (المعونة الفنية) والإدارية لمواطني المجتمع المحلي: بطرف تساعد على زيادة المشاركة والمبادرة في التصدي للمشكلات المحلية.

ج- تنمية قدرات المجتمع: وذلك بزيادة وتنمية قدرات ومهارات المواطنين والسعي إلى تلبية احتياجاتهم والعمل على تحديد مشكلاتهم وتحقيق مستوى لائق للعيش اجتماعياً واقتصادياً.

تتمثل أهمية المقاربة التشاركية في برامج التنمية المحلية في رفع أكبر نسبة نجاح لهذه البرامج على أساس القدرة الفعّالة للتدبير التشاركي في التخفيف من عيوب التخطيط والتنفيذ في مشاريع هذه البرامج، وتتمحور هذه الأهمية في النقاط التالية¹:

- ✓ خفض تكاليف العمليات والمشاريع التنموية.
- ✓ تحديد الاحتياجات الحقيقية للمواطن فالجهات المركزية كثيراً ما تعتمد في سياق المقاربة الكلاسيكية عند إعدادها لبرامج التنمية المحلية على بعض المعلومات التي تحصل عليها من جهاتها اللامركزية، محاولة تحديد الاحتياجات الضرورية للمواطن مع مراعاة الخصوصية البيئية والثقافية للمنطقة في بنائها التخطيطي، لكن هذه التدابير أثبتت فشلها في معظم الأحيان بسبب ضعف الاتصال الصاعد، وبالتالي أصبح من الضروري الاعتماد على المقاربة التشاركية في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمواطن على أساس معرفة هذا الأخير لاحتياجاته.
- ✓ ضرورة إشراك المواطن في عمليات التنمية المحلية، وبالتالي ضمان مساندته لمشاريعها وبرامجها والاهتمام بها ما يجعلها ذات فاعلية أكبر.

¹ - دراجي هشام، عمران كربول، "دور التشخيص التشاركي في دعم التنمية المحلية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني دور الديمقراطية التشاركية في دعم التنمية المحلية بجامعة بسكرة، 26 فيفري 2020. ص 132.

✓ تجاوز العوائق التي يمكن أن تنتج عن تصادم القرارات المحلية مع تطلعات المواطنين المحليين.

✓ عدم قدرة الحكومة على القيام بجميع الأعمال وتقديم جميع الخدمات ودور المشاركة دور تدعيمي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة.

✓ أن المشاركة الشعبية من خلال هيئاتها الحلية تؤدي دورًا رائدًا قد تعجز بعض المؤسسات الرسمية على القيام به نظرًا للمرونة التي تتميز بها هذه الهيئات ما يُتيح لها سرعة الاستجابة لرغبات المواطنين.

✓ أن المشاركة الشعبية تزيد في الوعي لدى المواطنين ما يُتيح لهم الاستفسار عن المشاريع التي يشاركون فيها.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن للديمقراطية التشاركية أهمية كبيرة في دعم مسار الفعل التنموي المحلي، حيث أن الفواعل التي تفتح لها الديمقراطية التشاركية المجال للمساهمة في تحسين الإطار المعيشي للمواطن، بفعل الآليات الديمقراطية التي تحقق المرامي السامية في المشاركة والبناء الوطني، وهو أمر من شأنه تعيق مبدأ المواطنة وتحقيق الاندماج الوطني والقضاء على مظاهر الاغتراب وتعزيز روح الانتماء، ما من شأنه أنه يعزز من شرعية النظام السياسي بفعل شرعية الإنجاز التنموي.

2. الركائز المشتركة للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية:

تقوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية على جملة من الركائز يمكن إجمالها فيما يلي:

يلي:

أ- **المشاركة الشعبية:** يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في العمل على وضع تنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.¹

يتبين هنا أن العنصر الأساسي لنجاح التنمية المحلية يكون بمشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية خاصة المورد البشري منها، وإذا تجاهلت الدولة في الأخير وركزت على الموارد الأخرى فإنها ستخلق عبء مستمر على التنمية بوجود مورد بشري أقل كفاءة وأكثر عددًا غير قادر على خدمة التنمية.²

ب- **تكامل مشروع الخدمات:** من أهم ركائز التنمية وجود تكامل وتنسيق بين المشروعات أي عدم وجود تناقص وتضاد في تقديم هذه الخدمات. والديمقراطية التشاركية تشترك في هذه الركيزة مع التنمية المحلية، من خلال إشراك كافة الفواعل في انجاز الفعل التنموي وتجسيد المشروعات الخدمية، من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

ت- **الإسراع بالوصول إلى النتائج الملموسة للمجتمع:** وتتمثل في وضع برامج محلية تضمن خدمات سريعة كالخدمات الطبية وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع المشروعات، فيجب أن تكون ذات عائد سريع وأن تكون قليلة التكاليف قدر الإمكان وأن تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة، وترجع هذه القاعدة إلى عامل أساسي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة ومنفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي

¹ - بومدين طامشة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر: منشورات بن النديم، 2014، ص: 96.

² - هایل زوبير، مرجع سابق الذكر، ص: 29.

في المجتمع. إذن فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها¹.

ث- **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:** وهنا يتم الاعتماد على الموارد المحلية المتنوعة وتؤدي إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع، وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التقدير الحضاري المقصودة، باعتبار أن ذلك يكون من خلال إدخال الأجهزة الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة وسهلة على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له هذا ينطبق أيضاً على الموارد البشرية فالقادة المحليون يكونون أكثر كفاءة وقدرة².

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن نجاح كل من النظام الديمقراطي وسياسة التنمية المحلية يعتمد بالدرجة الأولى على المواطن أو المورد البشري المؤهل والأكثر كفاءة إضافة إلى الشفافية التي يجب أن تكتسي البرامج التنمية بغية إعادة الثقة بين المواطن والنظام السياسي أو الإدارة المحلية.

المطلب الثاني: آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية.

تعتمد الديمقراطية التشاركية على جملة من الآليات والمتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها، والمواطن، والقطاع الخاص، والإعلام، وتعتبر هذه الفواعل غير

¹ - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق الذكر، ص: 47.

² - بن عبد العزيز خيرة، "دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية قيم الديمقراطية"، مجلة الفكر، العدد 12، مارس 2015، ص: 95.

الرسمية مشاركا في عملية صنع القرار والدفع بالفعل التنموي المحلي على المستوى اللامركزي الإداري، حيث سنقوم في هذا المطلب بالتعرض إلى أثر تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على التنمية المحلية على النحو الآتي:

أولاً: تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

لمؤسسات المجتمع المدني العديد من الأدوار والوظائف على المستوى المحلي، نظراً لقربها من المواطن ومعرفتها لانشغالاته واهتماماته، مما يجعلها تساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية ودعم التنمية المحلية من خلال مشاركتها في العديد من المجالات نذكر منها:

1) **المساهمة الاجتماعية:** يُقصد بها المجهودات التي تقوم بها بعض الجمعيات المحلية والوطنية في إطار النشاطات الاجتماعية المحلية، كحاربة الآفات الاجتماعية عن طريق العمليات التحسيسية والتوعية، المشاركة في الحملات التطوعية للقضاء على الأمراض المتنقلة والأوبئة، إقامة الملتقيات والأيام التحسيسية من المخاطر التي تستهدف المواطنين ومن بين هذه النشاطات¹:

- الاهتمام بمجال الطفولة ومرافقة الشباب من خلال مشاركتهم الأنشطة الراضية والبرامج التنقيفية لتقوية البنية الأساسية للمجتمع.
- تدعيم الخدمات الصحية خاصة في المناطق النائية من خلال تبليغ السلطات بالنقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية عبر التوعية وحملات التطوع.
- العمل في مجال التأهيل والتدريب ومحو الأمية.

¹ - عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الأمن والتنمية، العدد 8، 2016، ص: 120.

(2) **المساهمة الاقتصادية:** ويقصد بها تقديم مؤسسات المجتمع المدني المساعدة في المجال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المستوى المحلي، أو تقديم الاستثمارات والاقتراحات للجماعات المحلية في سياق تأسيس مشروع اقتصادي تنموي، بالإضافة إلى خلق الفرص لممارسة الأنشطة الاقتصادية عن طريق المؤسسات والجمعيات الرائدة في المجال الصناعي مثل مشاريع الصناعات التقليدية والتحويلية التي تختص بها بعض الجمعيات المحلية والتعاونيات الحرفية¹.

إن ما يمكن قوله في هذا الصدد أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعمل على تحقيق الدعم المادي للتنظيمات والجمعيات المدنية، من خلال جمع التبرعات والإعانات المالية.

(3) **المساهمة السياسية:** بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة، لكنها تقوم بدور بارز يتمثل في تنمية الثقافة السياسية من خلال مبدأ حب الوطن وغرس قيم المشاركة، بما يدعم قيم التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى تكوين وتدريب المواطنين عملياً وعلمياً وإكسابهم الخبرة في الممارسة الديمقراطية، كما تستطيع منظمات المجتمع المدني المشاركة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تُتيح له إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامة وممارسة دور أساسي في مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع على المستوى المحلي وتقويمها في الأخير².

¹ - عبد السلام عبد اللاوي، (دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص: 132.

² - عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق الذكر، ص: 132.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن تنظيمات المجتمع المدني تلعب دور بارزاً في عملية التحول الديمقراطي وترسيخ قيم المشاركة وتعزيز مبدأ المواطنة بما يقوي البنيان الوطني، فهي تعتبر من الآليات الهامة في المشاركة في عملية التنمية المحلية من خلال أدوارها المتعددة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تجعل المواطن مشاركاً في الفعل المحلي، وتحسين إطاره المعيشي.

ثانياً: تأكيد دور المواطن في التنمية المحلية:

يُعتبر إسهام المواطن وإشراكه في تسيير الشؤون العمومية والمحلية والدفع بعجلة التنمية أحد الاهتمامات الأساسية التي توليها الدولة أهمية بالغة عبر آليات المشاركة التي تقرها المقاربة التشاركية نذكر منها:

(1) **إبداء الرأي في بعض المشاريع التنموية:** وذلك عبر إبداء الرأي في التحقيقات العمومية المفتوحة على مستوى البلديات، حيث يُدلى المواطن رأيه في سجل مفتوح على مستوى البلدية بخصوص أي أثار جانبية غير مرغوب فيها لأي مشروع أو لعدم جدوالمشروع من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية البيئية، الصحية وبعد الانتهاء من الفترة القانونية المخصصة لدراسة الآراء يتم القبول أو الرفض¹.

(2) **سجل الاقتراحات والشكاوى:** يكون هذا السجل مفتوحاً على مستوى كافة المرافق العمومية بما في ذلك البلديات، حيث يسجل فيها المواطنون جميع الشكاوى والاعتراضات والنقائص الموجودة على المستوى المحلي وتقديم الاقتراحات الممكنة بخصوص الأوضاع المحلية، حيث يُعتبر وسيلة اتصال بالمسؤول المحلي لتصحيح

¹ - ناصر عساس، "الديمقراطية التشاركية وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر بعد 2016"، مداخلة موسومة في فعاليات اليوم الدراسي الموسومة بدور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة حسينة بن بوعلي، الجزائر، 11 أبريل 2018، ص: 09.

الاختلالات المسجلة ولتجسيد مشاركة المواطن في التسيير المحلي عن طريق توسيع قاعدة الحوار والتشاور ولضمان تحقيق تنمية محلية فعّالة من خلال قنوات تُتيح له المساهمة في صنع القرارات المحلية ومراقبة المشاريع التنموية.

(3) **الاستفتاء الشعبي المحلي:** حيث تسمح هذه القناة للمواطن بأداء دوره في المشاركة وصنع القرار من خلال التصويت على القرارات التي تهم الصالح العام، حيث يعد مبدأ مشاركة المواطن الحجر الأساس في عملية التنمية المحلية، فإن كانت قاعدة مشاركة المواطن صحيحة فحتمًا النتائج ايجابية على أرض الواقع، وبالتالي يتحقق رضا المواطن باعتباره شريك في العملية إلى غاية متابعة ومراقبة البرامج التنموية¹.

(4) **الميزانية التشاركية:** وهي عملية منبثقة عن المشاورة أو التشاركية بحيث يُقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية ويُناقشونها، وتُعتبر أحد الممارسات الحكومية التشاركية نظرًا لأثرها على الواقع المعاش، من خلال التمويل الذاتي للجماعات المحلية وتهدف إلى تحقيق الفعالية في مسار التنمية المحلية.

(5) **المبادرة الشعبية:** وهي آلية تسمح للمواطن بتقديم مقترحاته وأفكاره في مجال التنمية ما يمكنه أن يصل بمقترحاته إلى مرحلة الاستفتاء، وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات وتهدف المبادرة الشعبية إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة².

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن المواطن يعتبر من الفواعل البارزة ضمن مقاربة الديمقراطية التشاركية، وله دور بارز في الدفع بعملية التنمية المحلية، من خلال جملة من الآليات القانونية والإدارية والسياسية التي تضمن له المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار، بما يؤدي إلى تحسين الإطار المعيشي لعموم المجتمع.

¹ - نوال لصلح، "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية: قراءة في قانون البلدية (11-10)"، مجلة الحقيقة، العدد 03، سبتمبر 2018، ص: 214.

² - ناصر عساس، مرجع سابق الذكر، ص: 10.

ثالثا: تكريس دول القطاع الخاص في التنمية المحلية:

ترتبط أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية من خلال إسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الاجتماعية والاقتصادية المحلية، ويكون ذلك في ظل وجود حكومة فاعلة تدعم وتطور القطاع الخاص وتعمل على استمرارية المشاركة في التنمية من خلال النقاط التالية¹:

- ✓ العمل على إدامة المنافسة في السوق.
- ✓ توفير فرص متساوية أمام الجميع خاصة الفئات الضعيفة ذات الفرص والإمكانيات البسيطة في الحصول على التسهيلات المالية للمساهمة في الإنتاج وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.
- ✓ خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.
- ✓ تعزيز المشاريع التي تُتيح وتخلق فرص العمل.
- ✓ التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية.
- ✓ استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة.
- ✓ يساهم القطاع الخاص في الاستثمار من خلال دوره الفعّال في التشغيل، حيث يُعتبر كمولد رئيسي للدخل القومي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للمواطنين حيث يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة ركيزة أساسية في الاقتصاد.

ويوفر القطاع الخاص الخبرة والمهارة من خلال استقطاب الكوادر البشرية، بالإضافة إلى التمويل المالي للمشاريع التنموية بالشراكة مع الفواعل الرسمية للدولة والمجتمع

¹ - بن نورني لطفي، (دور الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية في الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2021-2022، ص ص 45، 46.

المحلي، ونظرًا لدور القطاع الرسمي المهم في التنمية المحلية، فقد عرف تطورًا في السنوات الأخيرة من خلال عملية الخوصصة لمختلف القطاعات.

ويمكن تلخيص دور القطاع الخاص في التنمية فيما يلي:

- ✓ المساهمة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة عن طريق إقامة مشاريع تنموية في المناطق المعزولة¹.
- ✓ تقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال أساليب حديثة ومتطورة.
- ✓ المساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الفردي.
- ✓ المساهمة كشريك استثماري للشركات الأجنبية والوطنية.
- ✓ تحقيق التكامل مع القطاع العمومي خاصة في النشاطات الصناعية التحويلية.
- ✓ المساهمة في سياسة التشغيل وفي المجالات الحيوية التي تشهد الدولة نقص وعجز فيها مما يفتح المجال نحو العمل ويساهم في الاقتصاد الوطني ويخفف من أعباء الدولة.

وبذلك فإن تجسيد شراكة حقيقية بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر يمكن أن يحقق مكاسب عديدة في مجال التنمية المحلية، ويجب أن يكون القطاع الخاص قادرا على تخفيف الأعباء على الدولة، ولا يجب أن يكون القطاع الخاص يمتص من الدولة وبالتالي يتسبب في الركود الاقتصادي². ولقد اهتمت الدولة الجزائرية بالقطاع الخاص كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية من خلال خلق فرص العمل وتسريع النمو، أي زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وبالتالي جعلته شريكا لها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

¹ - ناصر الدين عبد الباقي، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد

1، (ب، س، ن)، ص: 169.

² - ناصر الدين عبد الباقي، مرجع سابق الذكر، ص: 169.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن القطاع الخاص يعتبر من الآليات الهامة التي تقع ضمن مقارنة الديمقراطية التشاركية، وفاعلا مميزا في عملية الدفع بالفعل التنموي المحلي، حيث يستطيع بفعل الاستثمارات التي يجسدها ميدانيا في خلق الثروة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والدخل الوطني، بما يدر إيرادات كثيرة للدولة تستطيع من خلالها هذه الأخيرة توظيفها في مآليتها العمومية في تجسيد مشاريع تنموية تعود بالنفع على المواطنين، وتحسن ظروفهم المعيشية، كما أن القطاع الخاص يعتبر أداة فعالة في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، وبذلك فإن للقطاع الخاص أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على مستوى الفعل التنموي المحلي.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية في دراسة علاقة تأثير الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية

تعتبر المقاربات عبارة عن أسلوب علمي لتفسير الظواهر والتنبؤ بها واستشرافها وإيجاد الآليات الضابطة والناظمة لها، وفي هذا الإطار توجد جملة من المقاربات التي تتأسس عليها عملية التنمية المحلية، والتي تكشف عن دور الديمقراطية التشاركية ومشاركة كافة الفواعل في إنجاح الفعل التنموي المحلي، حيث سنقوم في هذا المبحث إلى التطرق إلى المطالب التالية على النحو الآتي:

المطلب الأول: مقارنة دعم المجتمع المباشر والحكومة المحلية والقطاعات اللامركزية

من خلال هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على مقارنة دعم المجتمع المباشر والحكومة المحلية والقطاعات اللامركزية من خلال تفسير الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، من منظور مقارنة دعم المجتمع المباشر، ومن منظور مقارنة دعم الحكومة المحلية، وكذا من منظور مقارنة دعم القطاعات اللامركزية على التوالي.

أولاً: تفسير الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مقارنة دعم المجتمع

المباشر

تشارك الجمعيات المحلية أحياناً في برامج وخطط التنمية كشريك هام ومباشر من خلال قيامها بمختلف الأنشطة التي تمس المستويات الإنسانية والاجتماعية، وتظهر مساهمة المجتمع المدني على المستوى المحلي فيما يلي¹:

✓ الاهتمام بالطفولة ومحو الأمية وإدماج المعوقين وذوي الأمراض المزمنة.

✓ القيام بحملات التنظيف وغرس الأشجار.

✓ توعية السكان من مخاطر التدخين والمخدرات والسيدا.

✓ القيام بنشاطات أخرى اجتماعية، تربوية، ثقافية، ترفيهية.

ورغم هذا تبقى هذه المؤشرات غير كافية ولا تعبر عن فاعلية المجتمع المدني المحلي، لأن عمل هذه الجمعيات لا يخلو من تحديات تصعب من مهمة القائمين عليها في تأدية دورها التنموي، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1) التحديات الداخلية: وتتمثل أهم التحديات الداخلية التي تعيق المجتمع المدني في تحقيق

التنمية المحلية ودعم المجتمع بصفة مباشرة فيما يلي:

¹ - سمير بن عياش، "أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة 2008"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 2، أكتوبر 2013، ص: 50.

- **القصور في التكوين والتنمية:** حيث أن أغلبية الجمعيات تحمل اسم جمعية خيرية، وذلك دليل على أن بداية معظمها كانت من منطلق العمل الخيري سواء تنبأها القطاع الخاص أو مجموعة من الأشخاص الذين يسعون لتقديم المساعدة لفئة من الناس في إطار مناطقهم وبهذا انحصرت في مناطق دون أخرى.
- **رداءة الخدمات:** حيث اتسم نشاط تلك الجمعيات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية وقد تُقدم موسميًا وفي مناسبات معينة¹.
- **ضعف البنية الداخلية لأغلب هذه الجمعيات:** حيث تفتقر لوجود قيادات حقيقية واعتمادها على الفردية في التسيير، وغياب روح الفريق مع ضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية ما يؤدي إلى خلق الانشقاق وبالتالي ضعف الأداء والفاعلية². وهذا دليل على عدم مأسسة الجمعيات نتيجة غياب المؤشرات الخاصة بالتطور الكيفي سواء تعلق الأمر بالتكيف الوظيفي أو التكيف الزمني، فبالنسبة للتكيف الوظيفي نجد هذه الجمعيات لا تلجأ إلى إدخال تعديل على وظائفها تكيفا مع مستجدات البيئة، بل تبقى محتفظة بأهداف معينة لا تتغير³، والحال نفسه عند التكيف الزمني حيث يتسم أغلبها بطابع المرحلية حيث تعمل على ممارسة الضبط والتحكم في عمل هذه الجمعيات

¹ - قرزيز محمود، وآخرون، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، في كتاب مجموعة مؤلفين التحولات السياسية وإشكالية التنمية، بيروت: دار ابن النديم، 2014، ص: 329.

² - لطفي دهيبة، (دور منظمات المجتمع المدني في تنمية ثقافة المواطنة في ظل الانفتاح السياسي، دراسة حالة الكشافة الإسلامية الجزائرية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2019-2020، ص: 65.

³ - سهام زروال، "الدور التنموي للمجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية مع الإشارة للتجربة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 2، جوان 2202، ص: 37.

من خلال عمليات الاحتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون زائلة ما يحولها إلى مكاتب خدمات ورعاية.¹

■ **غياب مصدر التمويل الذاتي:** حيث تستفيد من مساعدات مالية أغلبها صادرة من السلطات العمومية (الولاية، البلدية)، ما يعني أن هذه المؤسسات تعاني من قلة الإمكانيات المادية، مما ينعكس سلباً على مستوى ديناميكياتها ودرجة استقلالها.²

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني تواجه جملة من التحديات تقف حجرة عثرة في طريقها لتقديم المساعدة للمجتمع والمشاركة في الحياة العمومية بصفة ديمقراطية، ومن هذه التحديات ضعف التمويل والتكوين ورياءة الخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى محدودية دورها في العمل التنموي المحلي وتدخلاتها مع الهيئات اللامركزية الإدارية كقوة اقترح للمشاريع العمومية.

(2) **التحديات الخارجية:** تتمثل أهم التحديات الخارجية التي تعيق المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ودعم المجتمع بصفة مباشرة فيما يلي:

■ **ظاهرة الفساد والإفراط في السلوك الرقابي:** وتتجلى مظاهره في ضعف تكوين المنتخبين كما أن بعضهم لا يتحكمون في النصوص القانونية والمالية، ويتعثرون في تطبيقها إضافة إلى معاناة المجالس المحلية من عدم ضبط مهامها في ظل عدم استقرارها وتأثرها بالصراعات وسحب الثقة من رؤسائها، وتأثير المتابعات القضائية ضد المنتخبين المحليين لكون الجماعات المحلية أكثر القطاعات العمومية فساداً، أما

¹ - زيان صالحي، وآخرون، مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر: المشكلات والآفاق، مجلة دراسات الإستراتيجية والتنمية الشاملة، العدد 14، 2006، ص: 108.

² - عمر دراس، "الظاهرة الجهوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة اللسانيات، العدد 28، 2005، ص: 35.

الإفراط في السلوك الرقابي على نشاطات الجمعيات المحلية يجعلها لا تتمتع بالاستقلالية وتحد من إمكانية مساهمتها ايجابيا في العملية التنموية¹.

■ **عدم توضيح الإطار المؤسسي لمشاركة الجمعيات في الشؤون المحلية:** إن الفراغ والغموض القانوني، قد أفرز علاقات الحذر واللاتهامات المتبادلة وإدخال بعض الجمعيات في صراع أفضلت، كل محاولة لتنمية علاقات الشراكة والمساهمة الجادة بين الطرفين، وبالتالي العمل على المشاكل المتزايدة للفئات الاجتماعية².

■ **العراقيل البيروقراطية:** يقول بهذا الصدد رئيس جمعية المكفوفين: "إن العراقيل البيروقراطية والإدارة تقتل الجمعية في مرحلتها الجنينية فأحياناً يقطع الواحد منا مئات الكيلومترات إلى الجمعية المعنية بالأمر وينتظر ساعات طويلة دون أن يستقبل³.

وعليه فإن مؤسسات المجتمع المدني تواجهها جملة من التحديات الخارجية التي تحد من نشاطها وفعاليتها في المشاركة الديمقراطية والدفع بالفعل التنموي المحلي، كانتشار ظاهرة الفساد الإداري والسياسي، والضبابية في النصوص القانونية التي لم تحدد أدوارها بصفة واضحة مما يجعل من تحركاتها مشبوهة.

ولتنفيذ أداء الجمعيات لتحقيق الأهداف المسطرة لابد من إتباع مجموعة من الإجراءات:

■ **تطوير العلاقات مع السلطات:** وتعزيز استقلاليته عنها في نفس الوقت لكي تأخذ هذه التنظيمات موقعها الفعلي في سياق المقاربة التشاركية انطلاقاً من التشاور والحوار

¹ - سهام زروال، مرجع سابق الذكر، ص: 5.

² - عمر دراس، مرجع سابق الذكر، ص: 169.

³ - سهام زروال، مرجع سابق الذكر، ص: 6.

المباشر مع كافة الهيئات على مستوى المحلي، باعتبارها نقطة البداية للمساهمة في العمل التنموي.

- تطوير وتأهيل الموارد البشرية: باعتبارها حجر الزاوية في أي مشروع تنموي.
- ضرورة إشراك دور القطاع الخاص: في توفير الدعم المالي لتنظيمات المجتمع المدني، وبالتالي ضمان استقلاليتها المالية وتخلصها من التبعية المباشرة للجهات المانحة، وبالتالي من التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على سير عملها.
- تطوير آليات التمويل الذاتي: وهنا يجب على الجمعيات الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، كما يمكنها الاستعانة بخبراء ومستشارين لإيجاد صيغ جديدة ومبتكرة هذا من جهة، والعمل على تطوير الدعم المالي توفر للجمعيات دخلا مالياً من خلال نشاطات وأعمال تُدر عائداً مالياً أو عن طريق بيع منتجاتها أو رسوم مقابل خدمات اجتماعية معينة.¹

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن مقارنة دعم المجتمع مباشرة تقدم إطاراً تحليلياً واضحاً لفهم مختلف العمليات والتفاعلات والتوازنات التي يخضع لها المجتمع المدني باعتباره من الفواعل الرئيسية للديمقراطية التشاركية ومشاركاً في العمل التنموي المحلي، حيث توضح لنا هذه المقاربة أهم الأدوار والوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني في خدمة المجتمع، مع إعطاء التفسيرات عن أسباب تعثر هذه التنظيمات في أداء أدوارها بفاعلية، كما أنها تقدم حلول وآليات من شأنها تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الدفع بالفعل التنموي المحلي.

ثانياً: تفسير الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مقارنة دعم الحكومة المحلية:

¹ - سهام زروال، مرجع سابق الذكر ، ص: 27.

تدل الحكومة عادة على المؤسسات والبنى الحكومية، ويحمل الحكم من جهته مفهوماً أوسع وأشمل حتى أنه يتخطى البنى السياسية المؤسساتية، وعليه لا يوجد تحديد محدد للحكم بحيث يمكن تحديده بطرق مختلفة، أمّا فيما يتعلق بالحكم المحلي الذي يشير إلى الحكم على المستوى المحلي.

فيحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذلك بالآتي: "يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم وتسوية اختلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي، ويتطلب ذلك شراكة بين كل من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المحلية وهذا يستدعي تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تصبح قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسؤولة عن احتياجات المواطنين¹.

ويعتبر نظام الحكم المحلي نظم ذات خصائص اجتماعية وسياسية، كما أنها تتأثر بالعادات والتقاليد للأفراد والجماعات المحلية، ويجب توفر مجموعة من الشروط حتى يكون النظام المحلي صالحاً ومنها²:

- **تحصيل الشرعية:** يجب أن تحترم الشعوب المحكومة قرارات السلطات، وأن تعتبرها شرعية.
- **تحقيق الاندماج الاجتماعي:** يجب أن يتوفر الإدماج الاجتماعي والتمكين وتساوي الأصوات والمشاركة، بغض النظر عن النوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية والدين.

¹ - تم تصفح المقال في الموقع الإلكتروني: <http://www.undp.org/governance/local/html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/8/22 على الساعة: 10:15.

² - عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص: 182.

▪ **السرعة في الاستجابة والشفافية والمساءلة:** يتعين على الحكم المحلي أن يكون سريع الاستجابة وشفافاً وعلى الحكام اعتماد مبدأ المساءلة.

فالإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، وقد ظهرت الحكومة المحلية كواقع تنظيمي قانوني منذ زمن بعيد، ولكنها أصبحت واقعا معروفاً بظهور النظم الديمقراطية الحديثة.

وحتى يتمكن نظام الإدارة المحلية من تحقيق الأهداف المرجوة منه، يجب توفر عدّة مقومات هي¹:

✓ الإقليم المحلي.

✓ التمويل.

✓ مشاركة المواطن المحلي.

ويمكن حصر أهداف الإدارة المحلية فيما يلي:

❖ **الأهداف السياسية:** وتتمثل في تقريب الإدارة السياسية من المواطن، إضافة إلى إتاحة فرص التربية السياسية للمواطنين.

❖ **الأهداف الاجتماعية:** دعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمع المحلي، كما تهدف الإدارة المحلية إلى نسج خيوط المجتمع بمختلف مستوياته، لقيام الديمقراطية بمنح فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين.

❖ **الأهداف الإدارية:** تتضمن تحقيق أهداف الإدارة والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلات البيروقراطية.

¹ - عبد النور ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، الجزائر: قسم العلوم السياسية، (ب،س)، ص ص: 6، 7.

- ❖ **الأهداف الاقتصادية:** وتتضمن مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدمية لخلق عمل لمواطني الوحدات المحلية.
- ❖ **الأهداف الثقافية:** بتقديم الثقافة إلى المواطنين عن طريق المكتبات العامة، وكذلك تقديم خدمات الترفيه كالمرح والإذاعة، والسياحة والإشراف على الحدائق العامة والمنزهات.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن دعم الحكومة المحلية تعد من المقاربات المركزية لتفسير أسباب نجاح العملية التنموية المحلية وموقع الديمقراطية التشاركية منها، فهي تقدم إطارا تحليليا لطبيعة الإدارة المحلية وآليات اشتغالها وفق منطق الأساليب التنظيمية الإدارية القائمة على منطق التنظيم الإداري والمؤسساتي المركزي واللامركزي، مع تقديم حلول لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية وفتح مجال المشاركة السياسية أمام كافة الفاعلين.

ثالثا: تفسير الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مقارنة دعم القطاعات اللامركزية:

يعتبر نظام اللامركزية من أساليب التنظيم الإداري الحديثة، والتي تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة والهيئات والمجالس المنتخبة محليا، وقد أخذت العديد من الدول بهذا النمط من التسيير العمومي، من أجل تخفيف العبء عن

الهيئات المركزية، والرغبة في تحقيق التنمية المحلية، وإشراك كافة الفواعل في العمل التنموي، وفق منطق الديمقراطية التشاركية.

لتجسيد مبدأ اللامركزية لا بد من وجود مصالح محلية متميزة واستقلال الهيئات اللامركزية عن السلطة المركزية وإشرافها ومراقبتها، والجزائر مثل غيرها من دول العالم كرست مبدأ اللامركزية في مختلف دساتيرها المتعاقبة وقوانينها الوطنية.

أما بالنسبة لآفاق اللامركزية فيرى الكثير من المختصين في العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية أن أفضل فضاء لتطبيق الديمقراطية هو الفضاء المحلي القريب من المواطن كون الأخير لا يملك الميكانيزمات والقنوات الاتصالية الكافية للاتصال بالمركز، فالمواطن المحلي لا يعتبر نفسه مواطناً إلا إذا شعر بأهميته الحقيقية عبر إشراكه في شؤون الحكم المحلية والتي تعينه بصفة مباشرة¹.

وهنا أيضاً لابد من إثارة موضوع مهم قد يغفل عنه الكثير من الدارسين، ألا وهو مسألة التمويل فالإيرادات المحلية تبقى في بعض الوحدات المحلية منعدمة تماماً أو أنها غير كافية وبالتالي كيف يمكن الحديث عن تنمية محلية وبرامج واعدة لخلق الثروة، وبطبيعة الحال فإن هذا الوضع تمثله الأغلبية الساحقة من البلديات في الجزائر، ومن زاوية أخرى هذا يفسح المجال في إطار اللامركزية الاقتصادية أمام نوع جديد من رؤساء البلديات تكون مهمتهم الأساسية البحث في الثروة لتحقيق التنمية وبناء المزارع والمصانع ومؤسسات النسيج وغيرها، وطبعاً لن يتقدم للانتخابات إلا من يملك رؤية عصرية جادة وتحقيق مداخل وافرة للبلدية ولسكانها. كما يجب على المسؤولين الجدد إقناع المواطن المحلي بدفع الضرائب والعمل على

¹ - فيورينا موريس، وآخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، عمان: الدار الأهلية، ط4، 2008، ص: 8.

تسهيل الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة على أغنياء الوحدة المحلية، وبالتالي تفعيل آليات التشاركية من أوسع معانيها كون الديمقراطية هي عمل واقتصاد أكثر منها انتقاد ومطالب¹.

المطلب الثاني: المقاربة المفسرة للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مدخل المؤسسة:

يعتبر المدخل المؤسسي من المداخل البارزة التي تفسر أسباب تأخر ونجاح التنمية المحلية في البلدان، كما أن هذا المدخل يبرز التفاعلات الحاصلة بين مختلف المكونات الرسمية وغير رسمية (مواطن، قطاع خاص، مؤسسات المجتمع المدني، والإعلام)، ويركز على الإجراءات القانونية والعلاقة الحاصلة بين المؤسسات الرسمية، وأبرز متطلبات وآليات الإصلاح السياسي والإداري وأساليب التنظيم الإداري والمؤسساتي الرشيد، وفق منطق المقاربة الديمقراطية التشاركية، وفي هذا الإطار تركز هذه المقاربة على ضرورة توفر جملة من المتطلبات والشروط المؤسسية الديمقراطية والثقافية لإنجاح الفعل التنموي المحلي والمتمثلة فيما يلي:

1) ترسيخ المواطنة الحقة والانتقال من مفهوم الفرد إلى المواطن: في ظل الديمقراطية التشاركية تسقط الفردانية القائمة على فكرة أن الفرد يشكل كياناً مستقلاً ومنفصلاً عن مختلف الجماعات الأخرى، ومن هذا المنطلق يصبح الفرد في مقابل الجماعة والتشاركية².

¹ - فريد أبراشة، "الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة جدلية الانتقال من المركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 6، ديسمبر 2020، ص: 348، 349.

² - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 236، 237.

وفي ذات السياق هناك من يرى أن الفردانية لصيقة الصلة بالمواطنة ويعتبر أن الفردانية أحد مسببات أزمة المواطنة، لاسيما في مجال إضفاء الشرعية والاعتراف بالالتزام السياسي وهو ما يؤثر على المشاركة المدنية.¹

غير أن "دوركايم" يميز بين الفرد ككائن فردي وكائن اجتماعي، فالأول يشير إلى الامتناع عن الاشتراك والمساهمة في إطار الجماعة، أمّا الثاني والقائم على أن الفرد كائن اجتماعي، فقلما يجد ضالته في ظل النزعة الفردانية الرافضة للمشاركة في الحياة العامة وهو ما يؤثر على مفهوم المواطنة الحقّة التي تبنى على "علاقة تشاركية" بين الفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه ويرى Eunydice أن هذه العلاقة تمتاز بالحربة ويضيف Nelson بأن المواطن الفاعل المشترك الايجابي في تدبير الشأن العام وممارسة الحياة المجتمعية، لهذا يعتبر برنت print أن المواطن الفاعل هو من يمارس الفعل المجتمعي الايجابي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً دون الاعتماد السلبي على الآخرين.²

وعليه فإن الانتقال من الفرد إلى المواطن وإلى الفرد مقابل المجتمع والإنسان المنتج عوض المستهلك، حيث أن المواطن الفاعل هو من يشارك في تدبير الشؤون العمومية بشكل جماعي وإيجابي، وهو ما يفرز الديمقراطية التشاركية ويقوي المواطنة الحقّة ما يضمن تفعيل المشاركة الايجابية عبر تعزيز التنشئة السياسية.³

(2) التنشئة السياسية كأداة لمأسسة المشاركة: إن التنشئة تؤدي ثلاثة أدوار أساسية تتمثل في⁴:

¹ – Jean leca « individualisme et citoyenneté » in : sur l'individualisme ,paris :presses de science po ,p:180.

² – ريم تيسير الزعيبي، التربية الوطنية: المواطنة والانتماء، الأردن: دار الخليج، 2014، ص ص: 56، 57.

³ – ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 237.

⁴ – محمد سعد أبو عامود، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، مرجع سابق الذكر، ص: 13.

✓ نقل الثقافة السياسية.

✓ تكوين الثقافة السياسية.

✓ تغيير الثقافة السياسية.

فالقيام بهذه الأدوار يعتمد على دور المؤسسات المختلفة، وقد عرّفها "هربرت هايمان herbert hyman" بأنها: (التنشئة السياسية تعلم الفرد الأنماط الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعد على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكياً ونفسياً).¹ ما يعنى أن تستند على منح المؤسسات المختلفة دور تعليم الأفراد قيم المواطنة الفاعلة والمسؤولية الأخلاقية ما يؤدي إلى تقوية البناء الديمقراطي والمشاركة السياسية وتنمية الحس التطوعي والانفتاح على العالم الخارجي، ما يسمح بالتعدد الثقافي وتحويل المواطن من حالة المواطنة بالقوة إلى حالة المواطنة بالفعل.²

غير أن هذا لا يكفي وحده لأن تربية النشء على المواطنة يستدعي خلق مناخ عمل ديمقراطي يشجع ممارسة الديمقراطية التشاركية، والذي يقع على عاتق المعلم حيث أثبتت مختلف التجارب غياب الدور السياسي له والذي تشتمل على ضعف الإيمان بالحرية وعدم توعية التلاميذ بالمشاكل التي تعترى مجتمعهم، وضعف مستوى الحوار إضافة لثقافة الخضوع والمسايرة، ما يؤدي إلى خلق أفراد سلبيين غير قادرين على الإبداع والمبادرة.³ وهذا ما يتنافى مع قيم الديمقراطية.

¹ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 238.

² - شبل بدران، التربية المدنية: التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، لبنان: الدار المعرفية اللبنانية، 2009، ص: 36.

³ - المرجع نفسه، ص: 39.

وإلى جانب المؤسسات التربوية هناك مؤسسات أخرى تضطلع بمهمة التنشئة السياسية منها الأسرة، جماعة الأصدقاء، المؤسسات الدينية، مؤسسات العمل، الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.¹

(3) **تفعيل دور وسائل الإعلام:** في ظل الديمقراطية التشاركية نجد دور وسائل الإعلام لا يتوقف على نقل المعلومة وإمداد المواطنين بها، وإنما يتطلب الأمر ممارستها المساءلة والرقابة على عمل الهيئات الرسمية والتأثير في صناعة القرار والضغط على صانعي القرار.

وكون الديمقراطية التشاركية تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف تتمثل في تشجيع المساهمة المدنية عبر التأثير على بلورة القرار، تكريس الشفافية، تدعيم أسس المساءلة، ترسيخ الحوكمة الجيدة، غير أن بلوغ هذه الغايات يستدعي توفر وسائل إعلام قوية تجعل المواطن في قلب العملية السياسية، عن طريق إخباره واستشارته وتكريس مؤشرات التتبع والتقييم بمعنى نقل المواطن من حالته شبه الجامدة إلى الحالة النشطة أي الانتقال بالمواطن من اكتساب حقوق موسمية إلى حقوق تتسم بالديمومة والاستمرار.²

وفي الدول المتقدمة نجد وسائل الإعلام تلعب دور الرقيب العمومي، كونها تعمل على حماية مصالح الأفراد والدفاع عنهم والحد من إساءة استعمال السلطة، لأن الحكومات بلغت سدة الحكم عن طريق الانتخاب كوسيلة ديمقراطية لإسناد السلطة، إلا أن أمر الانفراد بصناعة القرار وشخصنة السلطة يبقى أمراً مطروحا إذن هو دور مكمل لدور المجالس المنتخبة.³

¹ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 239.

² - محمد بن اعراب، الإذاعات المحلية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية: قراءات في الإعلام المحلي، الجزائر: دار جيلطين، 2016، ص ص: 75-77.

³ - حسن علي ابراهيم الفلاح، الديمقراطية والإعلام والاتصال: دراسة في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام وطبيعة الإعلام الديمقراطي ووظائفه، الأردن: دار غيداء، 2014، ص: 233.

ما يعني أن وسائل الإعلام تساهم في بناء الرأي العام كما تعكس طموحات وتطلعات المواطنين وتؤثر على موقفهم وتوجهاتهم عبر التوعية وتنمية حس المواطنة، لأن سلامة النظام القائم من خلال فعالية دور المواطن.

من جهة أخرى وفي إطار تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة انتقل الحديث إلى دور الإعلام الجديد الذي غطى نوعاً ما على الإعلام التقليدي، وعليه ظهر ما يسمى بالديمقراطية الالكترونية¹.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن المدخل المؤسسي يعطي لنا صورة واضحة عن واقع التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية، حيث يحدد أبرز التحديات التي يجب مواجهتها في سبيل إصلاح الجماعات المحلية وترقية دورها، بالإضافة إلى فتح المجال السياسي أمام مختلف الفواعل من مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والمواطن والقطاع الخاص، مع ضرورة توفير آليات قانونية واضحة تبين أدوارها والصلاحيات الممنوحة لهذه المؤسسات غير الرسمية، مع توسيع صلاحيات الجماعات المحلية وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات مع الهيئات اللامركزية، وتوضع آليات رقابة فعلية تضمن المحاسبة والمسائلة للمؤسسات المحلية حتى يستقيم دورها وتؤدي وظائفها بفاعلية و نجاعة، بما يحقق التنمية المحلية وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية.

المطلب الثالث: تفسير الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مقاربة الديمقراطية الالكترونية والحوكمة المحلية

من خلال هذا المطلب سيتم تناول تفسير الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال مقاربتين أساسيتين وهما مقاربة الديمقراطية الالكترونية ومقاربة الحوكمة المحلية.

¹ - حسن علي ابراهيم الفلاحي، مرجع سابق الذكر ، ص: 233.

أولاً: تفسير التنمية المحلية من منظور مقارنة الديمقراطية الإلكترونية:

لقد أبانت الديمقراطية التمثيلية عن قصورها بسبب غياب التواصل بين المنتخبين ومواطنيهم الأمر الذي أدى إلى تآكل الثقة شيئاً فشيئاً، ما جعل القيم التشاركية والمساهمة واستقطاب الجماهير غائبة في العملية السياسية، ما أدى إلى اشمئزاز المواطنين نتيجة اللجوء إليهم في المواعيد الانتخابية فقط، دون ممارسة هؤلاء المواطنين للمساءلة، والمحاسبة والمتابعة، كما أن أمر استحالة مشاركة المواطنين بصفة مباشرة في صناعة القرار ورسم السياسات العمومية نتيجة الكثافة السكانية والتباعد الجغرافي، بات أمراً ممكناً لأنه طالما وُجّهت للديمقراطية انتقادات كثيرة خاصة وأن الديمقراطية تشير في أبسط معانيها بأنها "حكم الشعب" لكنه سرعان ما زال هذا الجدل بفعل التطور التكنولوجي وبروز ثورة المعلومات.¹

يرى "فان دييك vandijk بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد إفرازات العولمة تلعب دوراً بارزاً في النماذج التشاركية للديمقراطية، وذلك في سبيل إعلام المواطنين وجعلهم يشاركون في العملية السياسية بشكل نشط وفعال، كما اعتبر بأنها تساهم في سد الفجوة الرقمية بين من يملكون المعلومات والذين لا يملكون شرط أن يكون هذا التطور التكنولوجي تلقائي وإلا سيزيد من اتساع الفجوة².

لقد أدت الثورة التكنولوجية إلى نقل العالم من عالم مادي إلى عالم رقمي افتراضي، وقد كان لهذا التحول انعكاس على جميع نواحي الحياة، ما غير من نمط السلوك الإنساني بما في ذلك أساليب التعبير عن الآراء والأفكار عبر الفضاء الإلكتروني، وبالتالي حدث التمازج بين الديمقراطية كنموذج سياسي للحكم والتكنولوجيا كأداة لممارسة الديمقراطية التشاركية لتبرز

¹ - عبد الرؤوف إسماعيل، المدينة الذكية: استراتيجية دعم التحول الديمقراطي، 2018، ص: 100.

² - OCDEpromesses et limites de la démocratie électronique : les défis de la participation citoyenne en ligne ,paris :OCDE, 2023 ,p:30.

مفاهيم جديدة كالديمقراطية الالكترونية، الديمقراطية الرقمية، الديمقراطية الافتراضية، الحوكمة الالكترونية.¹

على ضوء ما سبق فإن الديمقراطية تتضمن عملية تداول المعلومات بين أصحاب المصلحة المشاركين في ادارة المسائل السياسية، وعليه فإن المواطن يحتاج إلى الاطلاع الدائم لمعرفة معلومات عن حقوقه، الطريقة التي تمكنه من الحصول عليها، وكذا الوسائل المستخدمة لبلوغ ذلك في أن المنتخب كذلك شأنه شأن المواطن يهمله معرفة المعلومات التي تستدعي اهتمام هذا الأخير، وتحدد اتجاهاته وتطلعاته باعتبار الحرية من قيم الديمقراطية لا معنى لها دون الشفافية وإمداد المواطنين بالمعلومات.²

يرى تيري فيدل thierryvedel بأن فكرة الديمقراطية الالكترونية برزت في القرن 19 في أفكار القديس سان سيمونيان والذي اعتبر أن التلغراف يعد وسيلة للتواصل العالمي بين الشرق والغرب، كما كان يتصور كذلك بأن التلفزيون هو الآخر يشكل أداة لتلقي المعرفة وتوسيع الفضاء العام، ولكن مع بروز شبكة الانترنت بدت مسألة تدفق المعلومات سلسلة وأكثر فعالية تتيح للمواطنين المساهمة بشكل نشط في الحياة.³

إن الديمقراطية الالكترونية تعني استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كإستراتيجية تمكن من ممارسة الديمقراطية على صعيد المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني، وبهذا يتمكن جميع الفاعلين (سلطات عمومية، مجتمع مدني، قطاع خاص، مواطنين، وسائل الإعلام)، من المشاركة في تحقيق التنمية المجتمعية بشكل أكثر فاعلية وأكثر كفاءة، مما يساهم في تداول المعلومات بشفافية وسرعة ما يضمن تعزيز الثقة بين مختلف الفواعل

¹ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 242.

² - جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، مصر: دار نهضة مصر، 2006، ص: 39.

³ -Thierry vedel : « l'idée de démocratie électronique :origines visions questions in : le désenchantement démocratique ,editions de l'aube ,2003,p:243.

المجتمعية، ويزيد من مسؤولية كل طرف ذو مصلحة كيفما كان حجمها أو طبيعتها، بيد أن ذلك لا يتحقق إلا في ظل الحكومة الالكترونية التي تتضمن الديمقراطية الالكترونية، المشاركة الالكترونية وغيرها وليس في إطار ما يسمى بالحكومة الالكترونية.

وتتضمن الحكومة الالكترونية تعميق النهج الديمقراطي وتحسين الخدمة العمومية، من خلال تسهيل الحصول على خدمة ذات جودة عن طريق تخفيض الكلفة والعبء، وتحقيق رضا المواطنين باستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال المختلفة¹.

إلا أن تعزيز الديمقراطية التشاركية يتطلب التحوّل نحو الحوكمة الالكترونية التي تعتمد على المشاركة المباشرة في النشاط السياسي من خلال التصويت الالكتروني، والمشاركة الالكترونية وغيرها.

وعليه فإن الحوكمة الالكترونية تعتمد بالدرجة الأولى على المشاركة الالكترونية النشطة، وعلى ضوء ما سبق فإن عملية الانتقال نحو الحوكمة الالكترونية².

إلا أن الديمقراطية التشاركية تستدعي عملية تفاعل مستمر عن طريق إشراك كافة الفواعل في العملية السياسية، وقصد إرساء المقاربة التشاركية وتفعيل الديمقراطية الالكترونية والتي تندرج ضمن الحوكمة الالكترونية يمكن القيام بجملة من الإجراءات عبر مجموعة من الآليات والتي تتمحور فيما يلي:

1- تفعيل المشاركة الالكترونية: يعرف Macin tosh et whyte مكانتوش ووايت المشاركة الالكترونية على أنها: (عملية تفاعل تحدث بين المواطن وعملية اتخاذ القرار والديمقراطية ورسم السياسات العمومية عبر الاستعانة بوسائل التكنولوجيا ونظم المعلومات المختلفة)³.

¹ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص ص: 243، 244.

² - أسامة محمد عبد العليم، وآخرون، الإدارة الالكترونية: مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الأردن: دار المناهج، 2013، ص: 193.

³ - عماد أبوشين، مرجع سابق الذكر، ص: 67.

والهدف من إرساء قواعد الديمقراطية الإلكترونية في الممارسة التشاركية، هو أن تُتيح إمكانية تداول المعلومات بين الأطراف المشاركة ذات المصلحة المشتركة القادرة على تلبية احتياجات المواطنين والتي من شأنها كذلك تمكين المؤسسات السياسية والمواطنين من الحصول على معلومات مهمة وسريعة¹. وفي هذا الإطار يمكن تحديد أبرز أهداف المشاركة الإلكترونية فيما يلي²:

- إشراك الجمهور بصفة أوسع من خلال تقنيات التشاور والمشاركة التي تعكس تنوع المهارات التقنية ومهارات التواصل بين المواطنين بغية توسيع مجال الشراكة.
 - تقديم المعلومات المرتبطة بالجمهور المستهدف في شكل أكثر قابلية للوصول والفهم مما يزيد من درجة إدراك المواطنين لمختلف القضايا.
 - تسهيل مهمة تحليل الآراء المعبر عنها لمساعدة صانعي القرار وتحسين أداء العمل العام والعمل على رصد وتقييم العمليات الديمقراطية ما يضمن الانفتاح والشفافية.
- فضلاً عن أنه لمشاركة المواطنين عبر الانترنت فرصة أن تكون مشاركة نشطة وفعالة لتحقيق التنمية القائمة على مبدأ الشراكة، حيث أنها تجعل السلطات العمومية تتشارك مع مواطنيها لوضع المخططات التنموية التي تراعي بالدرجة الأولى المقترحات التي تقدمها الفواعل المجتمعية³.

¹ - جمال محمد غيطاس، مرجع سابق الذكر، ص: 45

² - OECD, promesses et limites de la democratie electronique : des défis de la participation citoyenne en ligne OECD2003.p :36.

³ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 254.

2 -التصويت الالكتروني: يُعتبر التصويت الالكتروني أحد الأساليب الداعمة لتعزيز الديمقراطية الالكترونية، والذي يشترط توفر الديمقراطية مما يضمن إتاحة الفرصة لكل الناخبين للتصويت والمشاركة في العملية الانتخابية.¹

حيث يمنح التصويت الالكتروني للناخب الطمأنينة، ويمنع عنه التعرض للضغوط التي قد تعيق عملية الانتخاب وتؤثر على نزاهتها. كما يزيد من درجة المشاركة السياسية ويسهل عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج، فهو فعلاً يضع حداً للفساد السياسي في كل مراحل العملية الانتخابية.² يمكن للتصويت الالكتروني تحقيق الأهداف التالية³:

- أن التصويت الالكتروني يُعد أسلوباً فعالاً لتجاوز عائق البعد الجغرافي الذي تعاني منه الجزائر سواء داخل التراب الوطني أو خارجه، ما يؤثر على عملية إعلان النتائج لذلك فهو يهدف لإشراك كافة المواطنين بفاعلية في عمليات التصويت من خلال شبكة الانترنت.
- تسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة، ما يعزز النهج الديمقراطي القائم على عدم إقصاء أو تهميش أي فئة.
- يوفر التصويت الالكتروني بنية تحتية سليمة تتعامل مع مختلف الظروف، وتسعى جاهدة لإيصال تطلعات واقتراحات المواطنين للمسؤولين السياسيين.

3-العرائض الالكترونية:في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تعد الجماهير تتجه نحو تنظيم احتجاجات ومظاهرات، لأنها وعت بأهمية العرائض الالكترونية التي يتم توقيعها

¹ - عماد أبوشين، مرجع سابق الذكر، ص: 76.

² - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 255.

³ - مصطفى يوسف كافي، الإدارة الالكترونية: إدارة بلا أوراق، بلا مكان، بلا زمان، بلا تنظيمات جامدة، سوريا: دار رسلان، 2011، ص: 282.

من قبل الآلاف باعتبارها وسيلة فعالة¹. وتساهم هذه العرائض في إيصال صوتها إلى المسؤولين والاستجابة لاحتياجاتها بشكل سريع وفعال سواء بالقبول أو الرفض.

ويعد البرلمان الأسكتلندي أول من تبنى تجربة العرائض الالكترونية عالمياً، عبر قيامه بفتح موقع الكتروني يتعلق بالعرائض الالكترونية. كما نجد مجلس العموم في بريطانيا أيضاً يتبنى موضوع العريضة الالكترونية ويرتبها ضمن أولوياته في الأجندة، شريطة أن تجمع هذه العريضة أكثر من 100 ألف توقيع.²

4- الاستشارات الإلكترونية: هي ذلك المجال الالكتروني الذي يهدف إلى تجميع مختلف آراء الفواعل قصد التأثير على عملية صناعة القرار، ويوفر هذا المجال نوعين من الاستشارات بين السلطات العمومية (السلطات المحلية والمواطنين)، وبين الاستشارات العمومية وبين المواطنين في حد ذاتهم (الاستشارات الأفقية)، وفي ذات السياق يرى "بايلي" بأنها تشير إلى أداة للمشاركة والتشاور وتجميع وجهات النظر المختلفة للوصول إلى قرار مشترك يوفق بين جميع عناصر المجتمع.³

5- مواقع التواصل الاجتماعي: هي عبارة عن مواقع الكترونية تعمل على تقديم خدمات اجتماعية لمستخدميها بغرض خلق التواصل الدائم بينهم، مما يتيح إقامة علاقات افتراضية وإنشاء صداقات، كما تساهم في صقل المواهب والهويات، وحيزاً لتبادل الفيديوهات، والصور ومختلف الأنشطة ومن أشهرها نجد: youtube – twitter – facebook – instagram.

ولقد عملت شبكات التواصل الاجتماعي على نقل العمل السياسي من السرية إلى العلنية، وبهذا اكتسب مستخدمي هذه الشبكات القدرة على تعبئة الرأي العام، كما مكنت مواقع

¹ - أيمن عاطف، وآخرون، الإعلام والفضاء الالكتروني، مصر: دار أطلس، 2015، ص: 47.

² - أحمد أمين فورار، مرجع سابق الذكر، ص: 282.

³ - عماد أحمد أبوشين، مرجع سابق الذكر، ص: 106.

التواصل الاجتماعي من التنسيق والبدء في العمل بطريقة جماعية فاعلة تتمحور حول مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتتحول هذه المواقع لوسائل للتعبير وهو الأمر الذي جعلها توصف بالصحافة الالكترونية أو وسائل الإعلام الجديد.¹

يتبين من هنا أن الديمقراطية التشاركية تتطلب تعزيز الثقة من خلال فتح مجال للمشاركة الالكترونية، مما يتيح للمواطنين الحصول على معلومات تهمهم وتخلق نوع من الشفافية في تناولها، لهذا يستوجب على السلطات العمومية الاستعانة بوسائل جديدة للتوفيق بين مدخلات أصحاب المصلحة وإتاحة فرصة للنقاش بين المواطنين حول البرامج والمخططات التنموية.²

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن مدخل الديمقراطية الإلكترونية والانتقال من الحكومة الالكترونية إلى الحوكمة الالكترونية، قد أبان من خلال التجارب الدولية عن مجموعة من الآليات التي يمكن الاستفادة منها لتحسين الإطار المعيشي للمواطن على كافة المستويات، وأنه يمكن بواسطة الحوكمة الالكترونية تجسيد الديمقراطية الالكترونية عبر مجموعة من الآليات كالاستشارات الالكترونية والتصويت الالكتروني والمشاركة الالكترونية، التي يمكن الاستفادة منها وتجسيدها في عملها الديمقراطي التشاركي لتدع كل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية تتفاعل عبر هذه المنصات لصنع القرار المحلي، ومن شأن هذه الآليات تفعيل التنمية المحلية بصفة حقيقية ورشيده أي بأقل تكلفة وأقل جهد وبأسرع وقت، وبذلك تتجسد شرعية الإنجاز والفعل التنموي.

ثانياً: تفسير الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مقارنة الحوكمة

المحلية:

¹ - محمد فخري راضي، دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي، الأردن: دار أمجد، 2014، ص: 16.

² - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص ص: 257، 258.

يتطلب تجسيد الديمقراطية التشاركية اعتماد أسلوب الحوكمة المحلية كنموذج حكم جديد لترشيد أداء الإدارة العمومية والمحلية وكذا تحقيق الأهداف التنموية، كون الحوكمة المحلية تعتمد على جملة من الآليات التي تمكن من إشراك كافة الفواعل في عملية صنع القرار التنموي المحلي وفق المقاربة التشاركية، كما أنها تعتمد على أسلوب التنظيم الإداري اللامركزي القائم على توزيع السلطة الإدارية والفصل بين السلطات، وعلى الشفافية وإتاحة الفرصة على الاطلاع على المعلومات والوثائق الإدارية من قبل المواطنين، وتقوم على آليات رقابية، وعلى تنمية إدارية قائمة على تجديد المنظومة القانونية مواكبة للتطورات والتحولات المجتمعية والإدارية كإدخال الإدارة الالكترونية في العمل الإداري.

من أجل التعمق في فهم مصطلح الحوكمة المحلية ودلالاتها لا بد من التعرض إلى المصطلحات الآتية:

1 - الفرق بين مفهوم الحوكمة والحكم: في هذا الإطار لا بد من التفريق بين مفهوم كل من الحوكمة والحكم، على النحو الآتي¹:

- **مفهوم الحوكمة:** تعني السلطات الرسمية التي تملك الإمكانيات والسياسات الضامنة لتنفيذ السياسات العامة المسطرة بأكثر فعالية.
- **مفهوم الحكم:** يعني تلك الأنشطة التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المشتركة من خلال ميكانيزمات مبنية على تحمل المسؤولية.

2 - مفهوم الحوكمة المحلية: بالنسبة لتحديد مفهوم الحوكمة ثمة العديد من المفاهيم التي تُشير إلى الدلالات نفسها في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، لكنها لا تحمل ترجمة حرفية باللغة

¹ - Philippe Moreau defarges ,la gouvernance ,France :pdf ,2003,p :35.

العربية، وهنا نجد كلمة *la gouvernance* إلى كلمات مثل: الحكامة، الحكمانية، إدارة الحكم، الحكم الصالح، الإدارة المجتمعية، الحكم الراشد، إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

وقد عرّفها البنك الدولي على أنها نوع من العلاقة التي تجمع بين الحكومة ممثلة في الإدارة المحلية بمواطنيها وهذا لا يعني التشديد على الجانب المؤسسي لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وإنما التركيز على قيم المساءلة، الشفافية، القدرة على التنبؤ، وكذا توسيع دائرة المشاركة في تدبير الشؤون العمومية وفتح المجال لكافة فئات المجتمع.

بينما يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD أن الحوكمة المحلية تشير إلى مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات والتي بواسطتها يمكن بلورة مصالح واحتياجات المواطنين والجماعات، والسعي نحو حل مشاكلهم واعتماد نظام الحق والواجب، أي منح حقوقهم في مقابل تأدية واجباتهم، وهذا إلى جانب تبني أسلوب الشراكة بين مختلف الفواعل قصد تجسيد المساءلة، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، كما يؤكد البرنامج على ضرورة تشجيع الديمقراطية التشاركية بما يضمن المساواة بين المواطنين المحليين.

يتبين مما سبق أن الحوكمة المحلية تركز على فكرة التشارك أو الشراكة بمعنى التركيز على مشاركة فواعل أخرى، إلى جانب الدولة في صناعة وتنفيذ السياسات العمومية وتحقيق أهداف التنمية المحلية، وهنا ظهر ما يسمى بـ: "الحوكمة التشاركية" وهي ركيزة الديمقراطية التشاركية¹.

3- الحوكمة التشاركية: حسب Marie lequin فإن الحوكمة التشاركية تمثل مقاربة جديدة لتطوير الإدارة، وبالتالي تحقيق التطور الاجتماعي، والتي تعكس خصائصها القيم التي أسست عن طريقها كالتصميم التنظيم وتوزيع السلطة. كما تشير إلى ديناميكية سياسية جديدة تستند

¹ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 261.

على خاصية الانتقال بالسلطة إلى اللامركزية، وتتطوي على تغير دور الدولة في إطار هذا النهج يتحول أداء الدولة إلى أداء غير مباشر تصبح فيه عملية إنتاج السلع والخدمات من نصيب فواعل اجتماعية سواء معنوية أو مختصة وذات كفاءة، في حين تسعى الدولة كفاعل إلى تحديد شروط الإنتاج وأطر العمل الاجتماعي، فهذا النظام من الحكم يهدف إلى اتخاذ القرار الأقرب للمواطن، وبالتالي يتطلب الأمر نهجاً محلياً للقرارات تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات المواطنين.¹

ومن أجل التعمق في فهم مصطلح الحكومة التشاركية لا بد من التعرض إلى النقاط التالية:

أ - **خصائص الحكومة التشاركية:** قد أجرى STOKER سنة 1998 دراسة قدم من خلالها خمسة خصائص مهمة في الحكومة التشاركية وهي:

- تتطوي الحكومة التشاركية على مجموعة من المؤسسات والفواعل التي لا تتدرج بالضرورة في السياق الحكومي.
- في نموذج الحكومة التشاركية تصبح الصلاحيات والمسؤوليات أقل وضوحاً في مجال العمل الاجتماعي والاقتصادي.
- تترجم الحكومة التشاركية التوافق والترابط بين سلطات المؤسسات المسؤولة عن العمل الجماعي.
- تشتمل الحكومة التشاركية على استقلالية شبكات الفاعلين أو الفواعل.

¹-Marie laquin ,écotourisme et gouvernance participative ,canada : presses de l'université du québec ,2001, p-p:85-86.

- تقوم الحوكمة التشاركية على مبدأ أنه من الممكن التصرف دون الاعتماد على قوة وسلطة الدولة والتي يتوقف دورها على استخدام تقنيات وأدوات جيدة لتوجيه وإدارة العمل الجماعي.

وبناء على هذا فإن الحوكمة التشاركية تشتمل على الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، وأن تكاثف جهودها يجعل الأمر ممكناً، وهو الأمر الذي يجعل الترابط يفرض كل المؤسسات إلى درجة أن العمل الاجتماعي والاقتصادي يصبح أقل وضوحاً نتيجة درجة التنسيق والتنظيم الموجودة وعليه فعدم الوضوح لا ينقص العمل الإيجابي، إنه يدل على مدى الترابط بين مختلف الفواعل المشاركة في العمل الجماعي وهو ما يمكن من التصرف بحرية دون المساس بالنظام العام مع الاستعانة بالتقنيات الجديدة لإدارة العمل الجماعي.¹

ب- مبادئ الحوكمة التشاركية: تستند الحوكمة التشاركية على مجموعة من المبادئ تساهم بدورها في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتتمثل في²:

- **الآليات التشاركية:** هدفها تشجيع مشاركة المواطنين من خلال إنشاء آليات المشاركة المؤسسية، وتخطيط وتنظيم أنشطة البلدية، إشراك المواطنين في الأنشطة القطاعية كالصحة، التعليم تحسين الوضع السياسي للمرأة.
- وعليه فإن الحكومة التشاركية تأخذ من مبدأ المشاركة ركيزة أساسية تدل على ديمقراطية وميكانيزم يسهل الاستجابة لتطلعات المواطنين، بحكم أن هذا المبدأ يقوم على إشراك المواطنين في جميع مراحل صناعة القرار.
- **المساءلة والشفافية:** إن تحمل مسؤولية الأداء تتأتى عن طريق فتح مجال المشاركة إلى جانب مد المواطنين بالمعلومات اللازمة فيما يخص المسائل المتعلقة بالحياة

¹ - Marie lequin ,opcit p-p:86,87

² -Madibo keita : « gouvernance locale participative pour un développement durable »,in : gouvernance participative et pratique démocratiques au Mali ,paris :l'harmattan2013,p:14

العامة، لهذا فإن اتخاذ القرارات المناسبة تستلزم الوضوح التام وتوفر إمكانية تقديم الشكاوى لمحاكمة الأطراف المعنية.

- **رصد التقييم التشاركي:** إن هذا المبدأ يستند على فكرة مفادها أن الحكومة التشاركية تستدعي تقييم أداء الوحدات المحلية، عن طريق تضافر جهود كل من المواطنين، وهيئات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الرسمية، حيث تشكل كل هذه الجهود ما يسمى بفريق رصد التقييم التشاركي شريطة أن يتحلى بالحياد.
- **حكم القانون:** إن القانون هو الذي يُحدد مسؤولية كل طرف، وحقوقه وواجباته ويعزز الحريات الأساسية، كما يوقع العقوبات لكل طرف أخل بالنظام العام ولم يحترم التعليمات والضوابط الموضوعة¹.

ج -متطلبات الحكومة التشاركية: إن تفعيل الحوكمة التشاركية يستدعي مجموعة من المتطلبات أهمها:

- **تعزيز الديمقراطية المحلية:**تعتبر الديمقراطية المحلية أحد الأهداف التي تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيقها كونها تشكل دعامة من دعائم تفعيل المعطى التشاركي، إلى درجة أن ظهورها جاء بالتزامن مع بروز المطالب التي تنادى بالمشاركة في الحياة العامة (1960-1970) وأطلق على هذه الممارسات آنذاك بحركات التسيير الذاتي، وهي بهذا تعارض الممارسات الاستبدادية للمنتخبين المحليين.

لأن إشراك المواطنين في تدبير الشؤون العمومية دليل على ديمقراطية الحكم لاسيما على المستوى المحلي، بحكم أن الجماعات المحلية (المجالس المحلية المنتخبة)، تعد الأقرب للمواطن وأن اتخاذ أي قرار يستدعي الرجوع إلى أخذ رأيه كونه المستفيد الأول والأخير².

¹ - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الجزائر: دار جسر، 2012، ص ص: 142، 143.

² - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 265

ووفق المفهوم الليبرالي تعتبر الديمقراطية المحلية أسلوب مستوحى من النظرة العامة على الحرية، المساواة، والحكم الذاتي. ولذلك سنقوم بالتعرض إلى كل مفهوم على حدا على النحو الآتي:

- **وظيفة ترسيخ قيم الحرية وفق منطق الديمقراطية المحلية:** يعتقد De-Tockville دى توكفيل أن الهيئات الإقليمية تعلم المواطنين الحرية كما تعلم المدارس الابتدائية العلم للتلاميذ فتضعها بين يدي الشعب ويتذوق حلاوتها بالممارسة الاعتيادية، وفي البلدية تكمن قوة الشعب الحر. وبدون هيئات بلدية لا يمكن للأمة أن تمدنا بحكومة حرة، لأنها لا تملك روح الحرية.¹
- **ترسيخ قيم المساواة وأثرها في تعزيز دولة القانون والمؤسسات:** تعد المساواة شرطاً أساسياً لبناء دولة القانون والمؤسسات وتكريس احترام حقوق الإنسان، وذلك من خلال عدم التمييز بين المواطنين الذي يعود مرده الجنس، العرق، السن، اللغة، الدين أو أي اعتبار آخر. فمبدأ المساواة يتضمن التساوي في الحقوق والحريات العامة، والكرامة.²
- **دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز التسيير الذاتي أو الإدارة الذاتية:** يتجه الكثير من الباحثين إلى اعتبار أن الإدارة الذاتية برزت في ستينات القرن العشرين مع الدعوة إلى المطالبة بمشاركة المواطنين، والتي كانت بمثابة الدافع وراء ظهور الديمقراطية المحلية، لأن تجسيد مطلب التسيير الذاتي يلقي نجاحاً على المستوى المحلي.

¹ - المرجع نفسه، ص: 266.

² - عمار بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص: 143.

أما في فترة التسعينات من القرن الماضي فنجدها قد شهدت نشاطاً حيويًا ميزة الجدل الواسع حول أزمة الديمقراطية التمثيلية، وتمخض عنها بروز الديمقراطية التشاركية وتعزيز المواطنة النشطة، كما احتل المجتمع المدني مكاناً مرموقاً في نهج الإدارة الذاتية لأهمية دوره¹.

1- اعتبار الإدارة المحلية كنظام مفتوح: يمكن اعتبار الإدارة المحلية نسق مفتوح

يتأثر ويؤثر في البيئة المحيطة به، ويحاول دائماً السعي نحو تحقيق التوازن بين احتياجات ومطالب المواطنين وما تسنه الهيئات الرسمية من قرارات، وتعليمات، لوائح تنظيمية، وهنا يتطلب الأمر توسيع دائرة المشاركة في صناعة القرار الذي يُعد هدفاً مهماً تسعى الديمقراطية التشاركية إلى تفعيله².

وفي هذا السياق توجد مجموعة من الخصائص التي يتميز بها النظام المفتوح، والتي تتمثل كما يعتقد "كانز" أنها في ذاتها جميع المنظمات الاجتماعية وتهدف لتحقيق البقاء عن طريق التكيف مع البيئة الخارجية ويمكن حصرها في:

- ✓ **المدخلات:** يرتبط نظام الإدارة المحلية كلياً بالمحيط الخارجي، لأنه يستقي منه جميع احتياجاته التي تسمح له بالاستمرار.
- ✓ **القيام بالتعديلات الضرورية:** حيث يسعى النظام المفتوح لتحويل المدخلات إلى طاقة قد تتضمن خدمة أو سلعة تستجيب لرغبة المواطنين.
- ✓ **المخرجات:** بعد تحويل هذه المدخلات تقوم الإدارة المحلية بتصدير المخرجات.
- ✓ **التغذية الراجعة:** إن نظام التغذية الراجعة لا يكون فعالاً إلا بتوفر العناصر التالية:
 - أداة استشعار.
 - أداة تنبيه وتحذير.

¹-Patrick vivert. « l'autogestion :un mort bien vivant » mouvements vol05,N18 ,2001 ,p :38.

²- ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 268.

○ أداة تحريك.

بالنسبة لهذه العناصر فإنه بإمكان المواطن أن يتولى أداة هذه الأدوار من تحري، تنبيه تحذير وحركية والتي تعتبر بمثابة الأساس التي تستند عليه الديمقراطية التشاركية والتي تعبر في الأصل عن تقاسم السلطة جنباً إلى جنب مع كل الهيئات الرسمية منها وغير الرسمية¹.

2- **تدعيم الأسلوب اللامركزي:** يركز نظام اللامركزية في ظل المقاربة التشاركية على جملة من المقومات يمكن تلخيصها في²:

3- **تجاوز المفهوم الضيق للامركزية:** والمتمثل في توزيع الوظائف الإدارية بين الأجهزة أو الهيئات المحلية والمركزية، وتوحي هذه الأخيرة إدارة كافة العمليات والاتجاه نحو "مفهوم البناء المؤسسي الإقليمي" الهادف إلى إسقاط فكرة الاستحواذ الممارس من المركز ومنح الهيئات المحلية الحرية الكاملة لإدارة شؤونها بنفسها، وذلك عن طريق اعداد البرامج والمخططات التنموية وصياغتها بعيداً عن الهيئات المركزية بحكم أن كل اقليم ينفرد بخصوصية تميزه عن اقليم آخر.

4- **توسيع صلاحيات الهيئات المحلية:** التي تمكنها من تسيير شؤونها بما يتوافق مع ما يتوافر عليه من موارد ووسائل ومراعاة للظروف.

5- **تطوير الأنظمة والتشريعات:** فضلاً عن تكوين الأطارات البشرية التي تساهم في إحداث التغيير.

6- **منح الاستقلالية المالية للهيئات المحلية:** إن توسيع صلاحيات الإدارة والتشريع يجب أن يقابله منح الاستقلالية المالية للهيئات المحلية، بما يجنب هذه

¹ - صفوان محمد المبيضين وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، الأردن: دار اليازوري، 2015، ص: 37، 38.

² - ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي: دراسة في نظرية وتطبيقية، الأردن: دار حامد، 2009، ص: 138.

الأخيرة العجز المالي، كما يجنب الدولة تقديم إعانات مالية وتغطية العجز في كل مرة¹.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الحوكمة المحلية تعتبر من المداخل الأساسية التي يمكن من خلالها تجسيد التنمية المحلية وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية، كونها تمد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالآليات اللازمة للمشاركة في إحداث الفعل التنموي المحلي، وتوسع من صلاحيات الجماعات المحلية، بما يمكنها من التصرف باستقلالية عن الجانب المركزي وفي هذا تدعيم لمنطق الفصل بين السلطات، كما أنها تقوم على منطق التنمية الإدارية القائمة على الاستفادة من التطورات الإدارية والتسييرية بما يرفع الأداء الوظيفي، ويحسن من النظام التشريعي وتكوين الأطارات الإدارية لمواجهة مختلف التحديات، كل هذه الأمور من شأنها تدعيم وبناء الصرح الديمقراطي بما يحقق تنمية محلية مستدامة وفعالية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للإطار النظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية يقصد بها مجموعة الإجراءات والآليات التي تستوعب كافة القوى الرسمية وغير الرسمية وتمكنها من التفاعل في جو ديمقراطي، يحقق أهدافها في العيش رغم اختلاف التوجهات والانتماءات والمشارب الأيديولوجية، ويؤدي بها إلى تحقيق التنمية بمختلف مستوياتها بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن. أما التنمية المحلية فيقصد بها في أبسط معانيها تلك المشاريع والمخططات التنموية التي تعكف على تنفيذها الهيئات اللامركزية على مستوى الدولة، وتشارك في صناعة القرار كل من القوى الرسمية وغير الرسمية، بما يؤدي إلى

¹ - تائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق الذكر، ص: 139.

تحسين الإطار المعيشي للمواطن. كما يمكن القول أن فكرة الديمقراطية التشاركية جاءت نتيجة النقائص والاختلالات التي تشوب الديمقراطية التمثيلية، من خلال قدرتها على استيعاب كافة القوى الرسمية وغير الرسمية في صناعة القرار.

وتقوم الديمقراطية التشاركية على أسس الحوكمة المحلية والوطنية وترشيد منظومة الحكم و عقلنة القرار السياسي وشرعية المؤسسات وشرعية مشاركة كافة القوى في عملية صنع القرار الوطني والمحلي. كما تقوم الديمقراطية التشاركية على مجموعة من الآليات الإجرائية والمتمثلة في النقاش العام، الاستفتاء المحلي، التحقيق العمومي، الإعلام الإداري، الاستشارة، التشاور، وآليات تأسيسية تتمثل في مجالس الأحياء، ومجالس الشباب، وورشات العمل الفئوية، والندوات العلمية. وتهدف التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من المرامي، منها الأهداف المادية المتمثلة في تنويع مصادر الثروة، وزيادة الدخل.... (الخ)، وأهداف معنوية تتمثل في زرع ثقافة القيادة والمبادرة، وتعميق مشاركة المواطنين في مختلف المناحي....(الخ).

وتقوم التنمية المحلية على جملة من المقومات والمتمثلة في المقومات المالية والبشرية والتنظيمية. كما تقوم التنمية المحلية على جملة من الآليات والمتمثلة في تهيئة الإقليم، واللامركزية الإدارية، والتمويل المحلي، والمشاركة الشعبية، والحوكمة المحلية. وتجمع بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية علاقة تفاعل أي تأثير وتأثر، حيث تعتبر الديمقراطية التشاركية سببا والتنمية المحلية نتيجة.

كما تجمع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية جملة من الأهداف المشتركة والمتمثلة في تحقيق التنمية والاستثمار، وإشباع حاجيات الأفراد، وتحسين المستوى المادي للمجتمع، وتقديم الخدمات الإدارية للمواطنين، وتنمية قدرات المجتمع. كما تجمع بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية مجموعة من الركائز المشتركة والمتمثلة في المشاركة الشعبية، وتكامل مشروعات الخدمات، والاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع.

وتؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في عملية التنمية المحلية باعتبارها من الفواعل الرئيسية للديمقراطية التشاركية، من خلال جملة من الأدوار التي تؤديها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية.

ويعتبر المواطن أحد الفواعل الرئيسية في مقاربة الديمقراطية التشاركية وله دور هام في الدفع بالفعل التنموي المحلي من خلال جملة من الآليات القانونية والإدارية والسياسية. ويعتبر القطاع الخاص من الآليات التي تعتمد عليها مقاربة الديمقراطية التشاركية في إنجاح عملية التنمية المحلية. وتقوم التنمية المحلية على جملة من المقاربات التي تتموقع من خلالها مقاربة الديمقراطية التشاركية، ومن هذه المقاربات نجد مقاربة دعم المجتمع المباشر ومقاربة دعم الحكومة المحلية، ومقاربة دعم القطاعات اللامركزية.... إلخ).

الفصل الثاني:

واقع التنمية المحلية

في الجزائر

تمهيد:

تعتبر التنمية المحلية في الجزائر من المسائل البارزة التي استقطبت اهتمام دوائر صنع القرار في الجزائر، نظرا لأهميتها في تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وقد حاولت السلطات الرسمية تجسيد الفعل التنموي بالاعتماد على أسلوب التنظيم الإداري اللامركزي (البلدية والولاية)، وفق المقاربة التشاركية وذلك بإشراك كافة الفواعل في عملية صنع القرار عبر جملة من الآليات الموضوعية، حيث شهدت التجربة الجزائرية في ظل التحول الديمقراطي في ميدان التنمية المحلية مجموعة من التطورات أثبتت من خلالها نضج التجربة وتحقيق عدة إنجازات عادت بالنفع على المواطن الجزائري، وذلك بالاعتماد على جملة من المداخل الإرشادية كمدخل الحوكمة الديمقراطية والالكترونية، إلا أن مسيرة التنمية المحلية تعترضها جملة من التحديات والعراقيل مثل المسائل التقنية والإدارية.

لذا سنقوم في هذا الفصل بالتعرض إلى ثلاثة مباحث كما هي موضحة أسفله على النحو الآتي:

المبحث الأول: مسارات ومتطلبات التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثاني: آليات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: تحديات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر وفق المقاربة التشاركية

المبحث الأول: مسارات ومتطلبات التنمية المحلية في الجزائر

شهدت الجزائر في مسيرتها نحو تحقيق التنمية المحلية جملة من التطورات، عبر مختلف الدساتير والإصلاحات السياسية والإدارية، في ظل النظام الاشتراكي والليبرالي، حيث اعتمدت على أسلوب التنظيم الإداري اللامركزي (البلدية والولاية)، وعرفت خلال تجربتها عدة مشاريع ومخططات واستراتيجيات عملت من خلالها على النهوض بالقطاع الإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجال المحلي وفق المقاربة التنموية ومقاربة الديمقراطية التشاركية القائمة على إشراك كافة الفواعل في عملية صنع القرار التنموي المحلي، إلا أن عملية التنمية المحلية بحاجة إلى مجموعة من المتطلبات من أجل إنجاح إستراتيجيتها وتحسين الإطار المعيشي للمواطن،

وعليه سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى مطلبين الأول يتحدث عن المسارات التي مرت بها التنمية المحلية في الجزائر، والثاني يناقش المتطلبات الضرورية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: مسارات الإصلاح السياسي والإداري للجماعات المحلية وأثره في تفعيل التنمية المحلية

غداة الاستقلال سارعت الجزائر إلى إحداث تغيرات هامة في جوانب عديدة منها الاجتماعية الاقتصادية والإدارية وتم الأخذ بمبدأ المركزية -مركزية السلطة- ومن هنا حاول النظام القائم التحرر من التبعية الاستعمارية، وعمل على تصحيح مختلف الظروف التي ورثتها الجزائر بعد الاستقلال، وقد شكلت الخيارات السياسية وطرق الحكم وإدارة شؤون المدن

المرتكزات الأساسية لتأسيس دولة الرفاه¹. ليقوم نظام الحكم آنذاك بإقرار النهج الاشتراكي من خلال تكريسه في دستور 10 سبتمبر 1963 وكذا ميثاق الجزائر 1964².

وكان هذا التوجه نقطة انطلاق تبني سياسة تنمية قائمة على الاقتصاد الموجّه من 1962 إلى 1989، حاولت الجزائر من خلال هذا تحقيق أهدافها التنموية بالاعتماد على ما كان يتوفر لها من إمكانيات ووسائل³.

وفي سبيل تحقيق الأهداف التنموية الوطنية منها والمحلية فإن إطار الاقتصاد الموجّه فإن الجزائر قد عمدت إلى اعتماد التخطيط كسياسة جديدة للنهوض بالتنمية على المستوى المحلي والوطني كونه عملية واعية وهادفة إلى خلق التوازن من خلال الأهداف المسطرة بالاعتماد على كل من الإمكانيات المتاحة والوقت⁴.

ومن هنا سعت الجزائر في سبعينيات القرن الماضي إلى أخذ باستراتيجية التخطيط من خلال اعتماد عدّة مخططات تنموية التي تضمنت تحديداً للموارد المالية ووقت التخطيط، إضافة إلى وضع الأهداف المنشودة وهي كالتالي:

✓ المخطط الثلاثي الأول (1967-1969).

✓ المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

✓ المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

¹ - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 114.

² - آمنة قجالي، الإعلام والعنف السياسي، الأردن: مركز الكتاب، 2015، ص: 22.

³ - عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، بيروت: مكتبة حسن، 2012، ص: 218.

⁴ - مدحت محمد أبو النصر، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، مصر: المجموعة العربية، ط2، 2015،

✓ المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989).

قبل التعرف على هذه المخططات التنموية يجب أولاً التعرف على الواقع التنموي في الجزائر قبل البدء في تبني هذه المخططات في الفترة الممتدة بين (1962-1967) أي المرحلة الانتقالية.

أولاً: الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية وأثرها في إحداث الفعل التنموي المحلي في ظل المرحلة الانتقالية:

عرفت البلدية والولاية منذ الاستقلال إلى غاية 1967 جملة من الإصلاحات الإدارية بهدف تحسين دورها في الفعل التنموي المحلي وإشراك كافة الفواعل في عملية صنع القرار، حيث سنقوم بالتعرض إلى الجماعات المحلية على النحو الآتي:

1) الدور التنموي للبلدية ومظاهر الممارسة الديمقراطية التشاركية (1962-

1967): بلغ عدد البلديات 1535 بلدية عاجزة سنة 1962 تعاني على كل المستويات (البشرية، التقنية، المالية) لتفشل السلطة العمومية هنا عندما حاولت تسخير أعوان إداريين يتحملون مسؤولية تسيير شؤون البلدية¹.

ومن هذا المنطلق باشرت السلطات العمومية إلى خفض البلديات إلى 676 بلدية بموجب المرسوم الصادر في 16 ماي 1963 القاضي بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات وقد أطلق على هذه المرحلة اسم مرحلة التجميع².

أما عن الدور التنموي للبلدية فقد أنشئت أجهزة للقيام بهذا الغرض نذكر منها:

¹ - أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص: 178

² - عمار بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص: 116.

أ- لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي C.I.E.S: التي أسست بموجب الأمر الصادر في 6 أوت 1962 وتمثلت مهمتها في إبداء الآراء حول مشروع الميزانية وتقديم الاقتراحات والملاحظ في هذه الفترة أن التنمية المحلية كانت تقوم على المقاربة التشاركية بحكم أن عمل هذه اللجنة يتوقف على مساهمة كل من الإدارة، القطاع الخاص، والسكان المحليين على الرغم من غياب مبدأ التعددية الحزبية.

ب- المجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي CC.A.S.S: الذي أحدث بموجب صدور المرسوم في 22 مارس 1963 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات الشاغرة، وكان المجلس يتشكل من رؤساء لجان التسيير وكان الهدف منه تحقيق التسيير الذاتي.

وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة في سبيل إصلاح إدارة البلدية للنهوض بالعملية التنموية إلا أنها باءت بالفشل، كون هذه الإصلاحات برزت في بيئة متأزمة تتخللها اضطرابات وفوضى عارمة، فضلا على أن هذه الأجهزة عجزت على مواجهة مختلف التحديات التي كانت تعتري المسار التنموي¹.

ومن خلال دستور 1963 وميثاق الجزائر وميثاق طرابلس تجلت الأهمية البارزة لمكانة البلدية ومن ثم استمدت هذه الأخيرة دورها الريادي. ومن هنا اعتبرت هذه النصوص بمثابة الإطار المرجعي فضلاً عندما تمخض عن الفترة الانتقالية من خبرات وتجارب كان لها الأثر الواضح في إقرار بيان 1965 الصادر في 19 صفر 1385 الموافق لـ 19 يونيو 1965 والذي شكل نقطة انطلاق للشروع في اعتماد قانون البلدية 1967².

وعلى ضوء قانون البلدية لعام 1967 الصادر بموجب الأمر 67-24 والذي كرّس دور المجالس البلدية في التنمية المحلية من خلال منحه لجملة من الاختصاصات كالتنمية

¹ - أحمد محيو، مرجع سابق الذكر، ص: 180.

² - عمار بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص: 110-111.

الفلاحية، التنمية السياسية التنمية الصناعية، التنمية الاجتماعية، بما تتضمنه من سكن تحقيق برامج الإسكان تلبية الحاجات الثقافية والصحية والاجتماعية وإنشاء الهياكل الرياضية¹.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن البلدية كتنظيم لامركزي غداة الاستقلال شهدت جملة من النقائص والاختلالات في سبيل تحقيق هدفها التنموي المحلي، وهو ما دفع بالمشروع الجزائري إلى القيام بجملة من الإصلاحات السياسية والإدارية، من أجل تحقيق أهدافها التنموية، وقد تجلت مظاهر الممارسة الديمقراطية التشاركية من خلال عدة مؤسسات التي تشرك كل من القطاع الخاص والسكان المحليين من خلال الأخذ بآرائهم حول المشاريع والمخططات التنموية البلدية.

2) الدور التنموي للولاية ومظاهر الممارسة الديمقراطية التشاركية (1962-1967):

مرّت الولاية غداة الاستقلال بأزمة خانقة لما شهدته من مغادرة أعضائها الأوروبيين وهنا سعت السلطات إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضمن حد أدنى من التمثيل للسكان، كما أنها عمقت سلطة ومركز الوالي وفي سبيل تحقيق التنمية المحلية وضمانا للتمثيل الشعبي الحقيقي أحدثت لجنة جهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي C.D.I.E.S².

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 7 والعام 1386 الموافق لـ 18 يناير 1967 يتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية، العدد 6، الصادر في 7 شوال 1386. الموافق لـ 18 يناير المادة من 135 إلى 170.

² - أحمد محيو، مرجع سابق الذكر، ص: 225.

إلا أن بيان 19 يونيو سنة 1965 والانتخابات البلدية في 5 فبراير 1967 شكلا القاعدة المرجعية نحو التشييد والبناء وتحقيق التنمية، لهذا انصرفت السلطات العمومية نحو إعادة تنظيم الولاية التي اعتبرتها بمثابة القناة التي تربط بين البلدية كوحدة لامركزية والمواطنين¹.

وبقى الوضع على حاله حتى إقرار الأمر 38-69 والمتضمن قانون الولاية والذي اعتبرها جماعة إقليمية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتضطلع بمجموعة من الاختصاصات على كافة الأصعدة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية².

وعليه فقد منح المشرع الجزائري مجموعة من الاختصاصات للمجالس لشعبية الولاية في إطار تحقيق التنمية المحلية منها تنشيط التنمية الفلاحية وتوفير النقل والمنشآت القاعدية والسكن³.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الولاية غداة الاستقلال شهدت جملة من الإصلاحات الإدارية والسياسية بهدف تحسين دورها التنموي المحلي، وتحقيق الديمقراطية التشاركية في عملية صنع القرار المحلي بما يضمن تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

ثانيا: المخططات التنموية ومكانة التنمية المحلية فيها: بعد التعرض إلى الواقع التنموي في المرحلة الانتقالية سيتم التطرق إلى المخططات التنموية والمكانة التي تبرزتها التنمية المحلية وذلك على النحو الآتي:

¹ - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 119.

² - الأمر رقم: 69، 38 المادة 1، ص: 581

³ - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 120.

1) **المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):** وضع هذا المخطط التنمية المحلية في صلب اهتماماته التنموية واعتبرها ركيزة ضرورية للدفع بظاهرة التخلف على المستوى الاجتماعي والاقتصادي التي كان يتخبط في كنفها أفراد المجتمع¹.

وبالموازاة مع هذا المخطط أعلنت السلطات العمومية آنذاك عن تبني 8 برامج خاصة بغرض تدارك الخلل والنقص الذي حمله هذا المخطط، حيث خصصت هذه البرامج إلى 8 ولايات في الشمال وبعد التقسيم الإداري لسنة 1974 والذي وسع عدد الولايات إلى 31 ولاية وفي ظل هذا الوضع تم إضافة برامج أخرى والتي وصل عددها إلى 18 برنامجاً لتفرع 10 ولايات جديدة عن تلك الولايات الثمانية المستفيدة من البرامج السابقة.

2) **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** خصص لهذا المخطط مبلغ مالي قدره 35 مليار دينار جزائري. رصدت منه 600 مليون دينار جزائري في سبيل بناء البنى القاعدية للمناطق التي تعاني الحرمان والتخلف والتدهور على مختلف المستويات، وقد مسّ هذا المخطط تحسين الأوضاع المعيشية للمناطق الريفية، كذلك بما يقارب نسبته 5% من المبلغ الإجمالي أي 1697 مليون دينار، بهدف توفير التجهيزات المتعلقة بالماء الكهرباء والمنشآت الصحية، إن الهدف الأسمى الذي كان يصبو إلى تحقيقه هذا المخطط يتمثل في إرساء دعائم اقتصادية قوية مبنية على تطوير القطاع الزراعي وعليه أقرت الدولة سنة 1971 ميثاق الثورة الزراعية. والجدير بالذكر في ظل هذا المخطط تضاعف الاهتمام ببرامج التنمية المحلية إلى درجة أن الوزارات تركت تسيير هذه البرامج لفائدة الولايات².

¹ - جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع: دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد، الجزائر: دار الأمة، 2014، ص: 155.

² - جمال زيدان، مرجع سابق الذكر، ص: 121.

وبمقتضى المرسوم 73-134 الذي تضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 والذي أقر بإحداث الصندوق المشترك للجماعات المحلية تحت مسمى مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية، والذي أنشئ لضمان التضامن ما بين البلديات من جهة والولايات من جهة أخرى¹.

(3) **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** رصد لهذا المخطط 140 مليار دينار جزائري بهدف تغطية نفقات البرامج الاستثمارية العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي ومن خلال هذا المخطط سارعت الدولة الجزائرية إلى بناء اقتصاد اشتراكي مستقل من خلال صب الاهتمام أكثر على التنمية المحلية².

وهو الأمر الذي دفع بالدولة لإعطاء التنمية المحلية أهمية معتبرة، وبالتالي التوجه نحو إقرار برامج تنموية محلية ذات طابع لامركزي، بمعنى أن الجماعات المحلية هي من تتولى إعدادها وبالتالي تسييرها نذكر منها:

أ- **المخططات البلدية للتنمية:** هو عبارة عن مخطط يسمح للمستويات المحلية بتولي مسؤولية إدارة بعض البرامج المحلية وتسييرها كالصناعات المحلية التي تعتبر منشأ للمؤسسات العمومية المحلية، إلا أن سلطة اتخاذ القرار تعود إلى السلطة المركزية أو الأجهزة المركزية التي لا تنطوي على تقاسم الاختصاصات كما في النظام اللامركزي وتهدف هذا المخطط إلى تأمين حاجات المواطنين السياسية، وكذا تقوية البناء الاقتصادي عبر توفير التجهيزات القاعدية والمخدمة في عمليات التنمية.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 73-134 مؤرخ في 10 رجب 1393 الموافق لـ 9-1973 يتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 المادتان 2.3، ص: 100.

² - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة قياسية تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن، 2010، ص: 211.

ب- البرامج القطاعية الممركزة psc: هو برامج كبرى ذات طابع وطني أو جهوي تسعى إلى تنمية الإقليم وتهيئته.

ت- البرامج القطاعية غير الممركزة psp: وهي ذات طابع ولائي تشتمل على البرامج التنموية في جميع المجالات، تتولى الإشراف عليها المديريات الولائية التابعة للوزارات وهي تتضمن مخططات متوسطة وقصيرة المدى¹.

4) المخططان الخماسيان الأول والثاني: يندرج المخططان ضمن التصحيح الهيكلي الذي اعتمدته الدولة الجزائرية بغية إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، حيث بدأ في تنفيذ المخطط الخماسي الأول سنة 1980 إلى غاية 1984 وانطلق من فكرة مفادها أن نجاح التنمية المحلية مرهون بمدى انتهاج النظام اللامركزي، كما أشاد هذا المخطط بالدور المحوري الذي يقع على عاتق الجماعات المحلية في ظل ما تمنح الدولة من مساعدات مالية في سبيل تحسين الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية².

وفي إطار هذا المخطط تم إقرار المرسوم رقم 81-380 الذي يُحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية، حيث تقوم الجماعات المحلية بإعداد المخطط الوطني للتنمية إلى جانب المخطط البلدي والولائي، بما يتماشى مع أهداف المخطط الوطني للتنمية، وبدورها تقوم بمباشرة المهام التالية³:

✓ تحديد الحاجيات الأساسية للمواطنين.

✓ حصر الموارد المادية والبشرية لتحقيق التنمية المحلية.

¹ - المرجع نفسه، ص ص: 122، 123.

² - جمال زيدان، مرجع سابق الذكر، ص: 156.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 81-380 مؤرخ في 29 صفر 1402 الموافق لـ 26 ديسمبر 1981، الجريدة الرسمية، العدد 52، المؤرخة في 2 ربيع الأول 1402 الموافق لـ 29 ديسمبر 1981، المادة 5، ص ص: 82، 83.

✓ ترتيب المشاريع حسب الأولويات.

✓ تقييم أشغال المشاريع وإبداء الاقتراحات بخصوص مصادر تمويلها.

وفي الفترة الموالية تم إقرار المخطط الخماسي الثاني (1985-1988) الذي باء بالفشل نتيجة الصعوبات التي ضربت الاقتصاد الجزائري وضعف مؤشرات التوازن الاقتصادي، وذلك بفعل انخفاض أسعار البترول خاصة أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي¹.

ونجد أن الجزائر في سنة 1986 قد دخلت في أزمة خانقة بفعل سببين يتمثل الأول في تضاعف حجم النفقات العمومية، بينما يتمثل السبب الثاني في سوء التسيير الذي سببه إلى انعدام قاعدة متكاملة.

وأمام هذه العراقيل التي أوقفت سير البرامج التنموية عمدت الجزائر سنة 1988 إلى إقرار قانون 88-02 والذي يتضمن التخطيط². ولكن هذا القانون لم يضيف شيئا جديدا بل ازدادت الأوضاع سوءا نتيجة البقاء على مبدأ سيادة الدولة على كافة المجالات، ما أدى إلى استحواذ القطاع العام على البرامج التنموية وتفشى ظاهرة البيروقراطية بمنظورها السلبي³.

ورغم الجهود المبذولة بشأن تحقيق البرامج والمخططات التنموية إلا أن التفاوت الجهوي وعدم التوازن الإقليمي والمفارقات الاجتماعية، ظلت قائمة وذلك راجع إلى استفادة بعض الجماعات المحلية دون سواها.

¹ - عميروش محند شلغوم، مرجع سابق الذكر، ص: 225.

² - المرجع نفسه ، ص: 125.

³ - المرجع نفسه، ص: 225.

ثالثا: الإصلاحات الإدارية في بداية التسعينيات وأثرها على التنمية المحلية

في منتصف الثمانينات وبداية التسعينات أدخلت الجزائر تعديلات هيكلية شملت جميع مناحي الحياة وحقت الانتقال إلى مرحلة جديدة مبنية على اقتصاد السوق وتمثلت هذه الإصلاحات الهيكلية في إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية سنة 1982 واعتماد نظام المستثمرات الفلاحية للنهوض بالقطاع الفلاحي سن 1986 إضافة إلى إقرار قانون يتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989¹.

وفي سبيل دعم ركائز التنمية المحلية سعت الدولة إلى إقرار قانون البلدية 90-08 وقانون الولاية 90-09 وتتمثل أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:

1) الإصلاحات الإدارية للبلدية وأثرها على المجال التنموي المحلي: فمن خلال الباب

الثالث المتعلق بصلاحيات البلدية، يتضح أن المشرع منح البلدية مكانة هامة في مجال التنمية المحلية، ومن بين الاختصاصات نذكر المهام المسندة للبلدية تتمثل في عدة نقاط نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر²:

- ✓ إعداد المخطط البلدي للتنمية والمصادقة عليه وتنفيذه.
- ✓ المساهمة في عمليات تهيئة الإقليم.
- ✓ تنشيط الاقتصاد المحلي.
- ✓ ترقية البرامج السكنية.
- ✓ مكافحة التلوث وحماية البيئة والعمل على إنشاء المساحات الخضراء.

¹ - المرجع نفسه، ص: 126

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق لـ 7 أفريل 1990 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 16 رمضان 1410 الموافق لـ 11 أفريل 1990، المواد من 86 إلى 110، ص: 495.

(2) الإصلاحات الإدارية للولاية وأثرها على المجال التنموي المحلي: بالنسبة للمهام الموكلة

إلى الولاية فيمكن إجمالها على سبيل المثال لا الحصر¹:

✓ تتولى الولاية إعداد مخطط للتنمية متوسط المدى يتضمن البرامج والوسائل والأهداف

المحددة بصفة تعاقدية بين الجماعات المحلية والدولة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية

الاجتماعية والثقافية على المستوى الولائي، فضلا على أنها تتولى المصادقة عليها.

✓ توفير الإنارة وفك العزلة التي من شأنها تنمية الريف.

رابعاً: البرامج التنموية المحلية (2001 إلى 2014)

واصلت الجزائر مسيرتها التنموية وأكدت على المكانة التي تتبوؤها التنمية المحلية من

خلال مباشرة سلسلة من البرامج التنموية نجلها فيما يلي:

(1) برنامج دعم الانعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004): وقد رصد

لهذا البرنامج ما يعادل 7مليار ليصل المبلغ النهائي له إلى 1.216 مليار دينار أي

ما يعادل 16 مليار دولار.² وهذا البرنامج هو عبارة عن مخطط دعم متوسط وقصير

المدى يهدف إلى تقوية الاقتصاد الوطني عبر تشجيع الأنشطة التي توفر مناصب

الشغل، وهذا بالتركيز على تنمية القطاع الفلاحي وتنشيط الاقتصاد المحلي عن طريق

تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من مستوى تنمية الموارد البشرية بما

يضمن تحقيق التنمية المحلية³.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق لـ 7 أفريل 1990

يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 16 رمضان 1410 الموافق لـ 11 أفريل 1990، المواد من 60-

82، ص: 509.

² - عطا الله خالد، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ: الجزائر أنموذجاً، عمان: دار حامد، 2018، ص: 166.

³ - المرجع نفسه، ص: 134.

(2) البرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009): يعتبر هذا البرنامج تنمية للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر حيث خصص لهذا المشروع أو البرنامج 55 مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين الخدمات العمومية وتنمية الموارد البشرية من خلال حرصه على دعم التربية والتكوين وتحقيق تنمية محلية ذات بعد اجتماعي عن طريق دعم الحصول على السكن وبناء المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.¹

(3) البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب (2006-2009): يرمي هذا البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين القاطنين بالولايات الجنوبية، ونخص بالذكر أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي وغرداية، وقد رُصد لهذا المشروع 296 مليار دينار والتي تخص:

أ- تحسين الظروف المعيشية للساكنة: من المشاريع المسجلة هنا نذكر انجاز 60 ألف مسكن إضافي وربط البيوت بالكهرباء والغاز الطبيعي، إضافة إلى بناء 64 مؤسسة تربية و11 مركز للتكوين المهني.

ب- دعم التنمية الاقتصادية: وقد تم رصد 74 مليار دينار تضمنت تعزيز وتطوير شبكات الطرقات (ب 47 مليار دولار) وتعزيز قطاع النقل (2 مليار دينار)، وتعزيز قطاع الفلاحة ب: (17 مليار دينار)، وكذا دعم المناطق الصناعية (2 مليار دينار).

ت- تحسين وسائل الإدارة لاسيما في قطاع العدالة ومصالح الرقابة: رصد لهذا الغرض 20 مليار دينار بغية ترقية الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارات خاصة في قطاع العدالة والمصالح المكلفة بالرقابة.

¹ - المرجع نفسه، ص: 170.

4) البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا (2006-2009): رصد لهذا البرنامج 620

مليار دينار ويشتمل على¹:

✓ تحسين الظروف المعيشية للسكان والذي رُصد له مبلغ 288 مليار دينار.

✓ ترقية التنمية الاقتصادية وخصص لهذا الغرض 233 مليار دينار.

✓ تطوير الخدمات العمومية عن طريق تعزيز مصالح الدولة وترقية قطاع العدالة.

✓ رصد لمشاريع البلدية للتنمية 37 مليار دينار.

✓ تخصيص 29 مليار للانطلاق في ورشة انجاز مدينة بوعزول الجديدة.

5) برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو البرنامج الخماسي (2010-2014): جاء هذا

البرنامج لاستكمال دينامية إعادة الأعمار الوطنية التي باشرتها الدولة الجزائرية، من

خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد رصد له 286 مليار دولار وسعى هذا البرنامج

إلى ضخ أموال طائلة قدرت بـ: 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى، بينما

خصصت 156 مليار دولار للبدء في مشاريع أخرى جديدة².

خامسا: الإصلاحات السياسية والإدارية للبلدية في ظل قانون 2011 وأثره على الديمقراطية

التشاركية والتنمية المحلية

شهدت سنة 2011 أهم إصلاح سياسي وإداري عرفته الجزائر في ظل النهج التعددي،

وقد مس هذا الإصلاح البلدية كونها الإطار الذي تُمارس فيه المواطنة بما يضمن تحقيق

¹ - عطا الله خالد، مرجع سابق الذكر، ص: 137.

² - بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، وارد في الموقع الإلكتروني: <http://www.e-mouradia.dz/arabe/president/communiqués/recherche.html>

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/9/24، على

الساعة: 23:10.

أهداف الديمقراطية في إطار التسيير الجوّاري، إضافة إلى دورها في التنمية المحلية ومن الصلاحيات المخوّلة لها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

❖ إعداد المخطط البلدي للتنمية بما يتماشى مع أهداف المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.

❖ حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء وتهيئة الإقليم والحرص على الاستغلال العقلاني للموارد المائية إضافة إلى حفظ الصحة والنظافة العمومية من خلال توزيع المياه الصالحة للشرب ومعالجة المياه المستعملة جمع النفايات، مكافحة الأمراض والأوبئة، صيانة طرقات البلدية، وإشارات المرور.... الخ.

سادسا: الإصلاحات السياسية والإدارية للولاية في ظل قانون 2012 وأثره على الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

في سنة 2012 قامت الجزائر بتبني حزمة من القوانين منها قانون الولاية 12-07 باعتبارها تشكل فضاء لتنفيذ السياسات العمومية، إضافة إلى مساهمتها في إدارة وتهيئة الإقليم وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، من خلال سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال تشجيع الاستثمار وترقيته بما يسهم في بلوغ أهداف تنمية مستدامة ومتوازنة ومنسجمة، إضافة إلى إعداد مخطط التنمية الولائي، الذي من شأنه النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، زيادة على المساهمة في انجاز برامج السكن الهش والبيوت القصدية، أيضاً انجاز شبكة الطرقات وصيانتها. وتثمين القدرات السياحية وتوسيعها، والمساهمة في ترقية سياسة الشغل وإدماج فئة الشباب في سوق العمل¹.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق لـ: 21 فيفري 2012 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخة في: 7 ربيع الثاني 1433 هـ الموافق لـ: 29 فيفري 2012، المادة 1، (ص 9، 8)، المواد من 73 إلى 101، ص ص: 16-18.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الدولة الجزائرية عملت بأسلوب التنظيم الإداري اللامركزي لتجسيد العملية التنموية المحلية، حيث أعطت للبلدية والولاية جملة من الصلاحيات والاختصاصات، كما شهدت الديمقراطية المحلية تطوراً بالانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية التي تتيح لكافة الفواعل المشاركة في القرار المحلي بالآليات التي حددها القانون، وتثبت قراءة مسارات التطور التاريخي للمؤسسات المحلية والبرامج التنموية عزم الدولة على تحقيق الفعل التنموي المحلي وجعله على رأس اهتماماتها من خلال الإصلاحات السياسية والإدارية التي باشرتها الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهو ما يؤكد نضج التجربة الجزائرية على المستوى التنظيمي والمؤسسي اللامركزي والرغبة في إحداث الفعل التنموي المحلي وفق قواعد الديمقراطية التشاركية المحلية.

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية

إن التنمية المحلية في الجزائر عملية تحتاج إلى سياسة عامة محلية وإطار تنظيمي مرن ورؤية سوسيواقتصادية، إضافة إلى كادر بشري مؤهل، وهذا ما يشكل تحدياً للنظام السياسي الجزائري ما يستوجب التجديد في الإطار العام الذي يحكم هذه الوظيفة وعمل الجماعات بما يمكن من بعث الديناميكية فيه، وعليه يمكن القول أن تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية يستوجب توفر جملة من المتطلبات والمتمثلة فيما يلي:

1. ضرورة الرفع من الكفاءة العلمية للأجهزة التنفيذية ومراعاة الخصوصية المحلية: من أجل تفعيل عمل هذه الأجهزة في الجزائر محلياً يستوجب تجديد الأطر الأساسية التي

تضمن وجود فريق عمل محلي يتمتع بثقافة المشروع الاقتصادي ويملك رؤية تنموية، وكذا على دراية واسعة بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي كل هذه المتطلبات تقتضي توفر عاملين أساسيين في الجهاز التنفيذي المحلي يتمثل ذلك في الكفاءة العلمية، والخصوصية المحلية حتى يستطيع هذا الجهاز من إيجاد الحلول الجذرية

والنهوض بأعباء المجتمع المحلي وفق رؤية سوسيواقتصادية تسمح بمشاركة الفاعلين المحليين في عملية التنمية وهما على التوالي:¹

أ - رفع الكفاءة العلمية للأجهزة التنفيذية: من أجل رسم السياسة العامة للتنمية المحلية في الجزائر يستدعي ذلك عمل ميداني يبدأ بدراسة بيئة المجتمع المحلي، من خلال جمع البيانات الخاصة به في البداية، ثم إحصاء الاحتياجات وكذا دراسة الإمكانيات إضافة إلى تحديد متطلبات العمل ومراحلها ثم تحديد مراحل العمل وآلياته، وأخيراً تحديد طرق الرقابة والتقييم فهذه المراحل التي تمر بها هذه العملية تحتاج إلى كفاءة إدارية ذات تكوين علمي على دراية بمشاكل المجتمع المحلي وقادر على استغلال الإمكانيات لتلبية المتطلبات.

ب - مراعاة الخصوصية المحلية: إن من أهم المرتكزات في تشكيل المجالس المحلية عبر الانتخابات تكمن في أن أفراد المجتمع المحلي هم أكثر دراية باحتياجاتهم، لتصبح الانتخابات المحلية مؤشر قاعدي في الديمقراطية المحلية ومؤشر تقييم لمدى ديمقراطية النظم السياسية، ومن هنا فإن رؤية أو منظور لنظرية الديمقراطية والتنمية يؤكد على ضرورة الربط بين متغير الديمقراطية المحلية ومتغير التنمية المحلية، فهذه الأخيرة تحتاج إلى سياسات تنموية والتي تحتاج بدورها إلى معطيات والتي تستلزم عمل ميداني حتى يتم ترتيب الأولويات التنموية وكيف يمكن استغلال الجهود المحلية في بعث دينامية التنمية.²

2. القيام بتشخيص تشاركي للمجال الترابي المحلي: من خلال تحليل التركيبة السكانية وعاداتها السائدة دون إغفال تقييم كل الإمكانيات الاقتصادية والجغرافية المتوفرة

¹ فضيل إبراهيم ميزاري، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة في التحديات والمتطلبات، مرجع سابق الذكر، ص 31.

² محمد ميزاري، "شروط تحقيق التنمية المحلية وأهدافها"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 1، مارس 2017، ص: 176.

والاستثمار على أكمل وجه، إضافة إلى تسجيل كل النقائص والمشاكل ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

3. **ضرورة إشراك جميع الفاعلين المحليين:** وذلك بإشراك كافة الفاعلين المحليين من جمعيات، والقطاع الخاص، والبلدية، والمقاولون، في تفعيل التنمية المحلية مع وجوب ترسيخ القيم المعنوية الايجابية مثل حب العمل والمشاركة في الإنتاج، وكذا الاستعداد لتحمل التضحيات كالتنازل عن بعض المصالح الخاصة في سبيل المصلحة العامة، كالتجاوب مع حملات الدعم للادخار وتنظيم الأسرة والمحافظة على أدوات الإنتاج والمعدات المختلفة وصيانتها بالمشاركة في الانتخابات والاختيار على أساس البرامج.¹

4. **الاعتماد على الموارد المحلية المادية والبشرية للمجتمع:** لأنه يؤدي إلى تحقيق نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويمنحها مجالات وظيفية أوسع.

5. **الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع:** يرى البعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلاً في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالإسكان والخدمات الطبية، وإن حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وبتكلفة أقل والتي تسد في الوقت ذاته حاجة اجتماعية قائمة.²

6. **6 - ضرورة تفعيل آليات الرقابة:** إن الجزائر بحاجة إلى تفعيل نظم الرقابة بأشكالها المختلفة، ولكن الرقابة الشعبية تحتاج إلى الشفافية أولاً حيث تتاح للمواطن المحلي حرية الاطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي، والرقابة الإدارية هي آلية عملية تضمن سير عمل الوحدات المحلية على

¹ - المرجع نفسه، ص 177.

² - أحمد مصطفى ناصر، تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجية بحوث العمل وتشخيص المجتمع، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص: 46.

الإطار العام الذي تنتهجه الدولة، إلا أنها تحتاج إلى خلق مرونة في نظام الرقابة القبلية والتحديد الدقيق للممارسة الرقابة البعدية حتى لا يتعسف الإداري في حق المنتخب.

والإدارة المحلية حتى في الديمقراطيات المعاصرة تبقى خاضعة لذلك النمط من الرقابة الذي يضبط التوازن والتناغم الوظيفي بين السلطة المركزية والإدارة المحلية، وعلى الجزائر إجراء إصلاحات تخلق المرونة وتحد من التعسف في نظام الرقابة القائم حالياً.¹

7. ضرورة مراجعة الاختصاصات الوظيفية للجماعات المحلية وتوسيع دائرة صلاحياتها: إن إصلاح الجماعات المحلية الجزائرية يتطلب مراجعة الاختصاصات الممنوحة للمجالس المحلية المنتخبة فالتحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية للوحدات المحلية أهمية بالغة في تحميل المنتخبين المحليين مسؤولياتهم الوظيفية ووضعهم في واجهة العمل الميداني المحلي وأمام الاختيار الجماهيري.

وبالمقابل يتطلب هذا إعطاء صلاحيات واسعة للأجهزة المحلية المنتخبة بما يمكنها من رسم سياسات محلية تنموية قادرة على استغلال كافة الفرص التي يُتيحها الإقليم، فالتنمية عملية جذرية معقدة تحتاج إلى رجل ميدان يتمتع بصلاحيات تمكنه من استغلال كل ما يدفع عجلة التنمية المحلية.

كما أن التنمية تتطلب تقنين تخصصات مختلفة (التخطيط، الإحصاء، الأشغال العمومية، المحاسبة)، وهذا ما يقتضي تمتع الجهاز التنفيذي على المستوى المحلي بصلاحيات تخلق المرونة في التعاقد والتوظيف والشاركة مع المؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع

¹ - فضيل إبراهيم مزاری، مرجع سابق الذكر، ص: 10.

الخاص وغيرها من الاختصاصات التي تمنح حرية ومرونة التعامل بما يفيد عملية التنمية المحلية¹.

لقد تغيرت نظرة السلطة السياسية إلى الجماعة المحلية الخاصة حيث أصبحت محور اهتمام الطبقة السياسية نظرا لحجم المشاريع التنموية المبرمجة وطنيا ومحليا في إطار المخططات الخماسية وحجم الموارد المالية المطلوبة لتجسيد ذلك.²

كما يعتبر الانتخاب شرط جوهري لاستقلالية المجالس المحلية المنتخبة غير أن الانتخابات عملية قانونية غير كافية بحيث يجب أن تتم العملية في النزاهة التامة، حيث هذه الأخيرة شرط جوهري لتجسيد الديمقراطية المحلية ومن ثم تحقيق ما يصطلح في القانون الإداري الحديث بمبدأ التسيير الحر للجماعات الإقليمية.

8. تعزيز مبدأ المواطنة والمجتمع المدني النشيط: تستند المواطنة في الديمقراطية التشاركية على سلوك نشيط للمواطن، يُعبرون من خلالها على آراءهم بشأن القرارات المتعلقة بالسياسة المحلية ويساهمون في الحياة المحلية وإدارة المدينة، كما تعتبر المواطنة الرابط السياسي الذي يجمع الفرد بالدولة ويجعله قادراً على ممارسة جميع حرياته والتزاماته المدنية والسياسية³

ويمارس المجتمع المدني رقابة مستمرة تحققها الأشكال الجديدة للمشاركة التي أصبحت تقرب المؤسسات الرسمية من المواطن. حيث يساعد المجتمع المدني على تعزيز الديمقراطية

¹ – Commission Européenne ,apuié a ala décentralisation et a la governance locale dans les pays tiers ,janvier2007 ,p :60.

² – بختي بوبكر، مرجع سابق الذكر، ص: 52.

³ – بختي بوبكر، "تحديات تعديل الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد5، العدد2020، 1، ص: 72.

التشاركية ويعتبر ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلديات، حيث يساند العمل البلدي من خلال برامج إعلامية وتحسيسية وتنقيفية للمواطنين ويؤثر على القرارات بشأن مواضيع معينة من الحياة المحلية من خلال تفعيل آليات الحوار والتأييد مع صانعي القرار المحلي والوطني.

9. **ضرورة تعزيز دور الهيئات الاستشارية:** إضافة إلى استشارة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني حول موضوع معين عبر الاستفتاء الشعبي يمكن إقامة فضاءات دائمة للاستشارة إذ تتخذ الهيئات الاستشارية أشكالاً عديدة منها:

- **الاستقصاءات العمومية:** والهدف منه هو ضمان الإعلام ومشاركة الجمهور زيادة على مراعاة مصالح الغير والحصول على رأي العموم بشأن هذه العمليات للسماح للشخص العمومي وهو في هذه الحالة البلدية بالحصول على العناصر اللازمة لإعلامه ولا تكون دائماً مستوفية بمقتضى الأحكام القانونية.
- **اللجان الاستشارية:** إن مساهمة المجتمع المدني لا تتأتى إلا من خلال دوره في رسم السياسات العامة وطرح انشغالاته على المؤسسة التشريعية، والهيئة المحلية حتى تكون النصوص القانونية أو المداولات أو القرارات واللوائح معبرة عن آرائه وحاملة للحلول المناسبة لانشغالاته وطموحاته وحتى آليات وطرق مشاركته وممارسته لشفافية والرقابة على المستوى المحلي.¹

10. **علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي:** إن قانون البلدية 10/11 قد كرس مبدأ علنية الجلسات من خلال المادة 26 حيث نصت على التالي "جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة....."

11. **الحق في حضور المداولات:** إن عمومية الجلسات تعتبر وسيلة مهمة لتمكين المواطنين من ممارسة رقابة مباشرة على ممثليهم الذين انتخبوهم، حيث يمكنهم من

¹ - الأمين سويقات، مرجع سابق الذكر، ص: 248.

متابعة مختلف النشاطات والقرارات التي تتخذها المجالس وتعد علنية الجلسات حجر الزاوية للتسيير الشفاف والديمقراطي للمصالح العامة للجماعات المحلية وهي أداة مهمة لمشاركة المواطنين.

12. **الحق في الإعلام:** يعتبر من الحقوق التي تكرر مبدأ الشفافية فهو يعتبر الخطوة الأولى من أجل إشراك المواطنين في الحياة المحلية وتدريبهم على الإدارة وجعلهم على علم بكل ما يجري داخل الهيئة المحلية، وبهذا فإن المجلس المحلي لا يعمل في إطار السرية بل هو ملزم بالعمل في إطار الشفافية والوضوح بإعلام المواطنين بكامل المسائل المتعلقة بالتنمية المحلية بغية ممارسة المواطنين للرقابة الشعبية وبالتالي فإن مؤشر الشفافية قد احتل مكانة متميزة في نظام الجماعات المحلية كونه أهم آلية لتعزيز الديمقراطية التشاركية.¹

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن إنجاح عملية التنمية المحلية بحاجة إلى توافر جملة من المتطلبات الضرورية والمتمثلة في تطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك كافة الفاعلين المحليين من مواطن وقطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار المحلي، مع تدريب وتكوين الكوادر المحلية للرفع من كفاءتها ومردوديتها، بالإضافة إلى مراعاة خصوصية كل منطقة وإمكانيتها، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إعطاء الجماعات المحلية صلاحيات أوسع لممارسة مهامها التنموية المحلية.

المبحث الثاني: آليات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

¹ - رفيق العايب، "الديمقراطية التشاركية وآليات تطبيقها في التشريع الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 1، الجزائر 2020، ص: 823.

تقوم التنمية المحلية على جملة من الآليات التي تمكن صانع القرار من عقلنة عملية اتخاذ القرار وتجعله قادرا على رصد المخاطر ووضع السياسات الاستباقية، ونظرا لأهمية هذا المداخل المفسرة لعملية التنمية المحلية فقد اعتمدت الدولة الجزائر البعض منها لتحقيق الفعل التنموي المحلي، والبعض منها هي في طريق تجسيدها له وفق إستراتيجيتها التنموية المحلية القائمة على الديمقراطية التشاركية، وفي هذا الإطار سنناقش أبرز الإصلاحات المؤسسية الديمقراطية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، في المطالب الثلاثة الموضحة أسفله على النحو الآتي:

المطلب الأول: الإصلاحات المؤسسية الديمقراطية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

واجهت الجزائر جملة من التحديات التي عرقلت مسيرة التنمية المحلية، ما دفعها للقيام بجملة من الإصلاحات المؤسسية الديمقراطية لتفعيل التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية وذلك من خلال الأعمال التالية:

1. تبني سياسة الإصلاح السياسي والإداري: لقد بدأ الشروع في إستراتيجية الإصلاح السياسي في الجزائر شهر أفريل 2011 بعدما شهدت العديد من الدول العربية موجة من التحول الديمقراطي والمطالبة بإقرار الديمقراطية التشاركية.

وقد تم التأكيد على برنامج الإصلاحات السياسية من خلال انعقاد مجلس الوزراء بتاريخ 2 ماي 2011 حيث أعاد رئيس الجمهورية إثارة مسألة الإصلاحات الرامية إلى تعميق التعددية السياسية وإرساء دعائم الديمقراطية بناءً، على مبدأ سيادة القانون من جهة وتمكين المواطنين

والمجالس المنتخبة من المساهمة في اتخاذ القرار من جهة أخرى، وهذا كله يتماشى مع مراعاة ثوابت الهوية، مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات كل القوى السياسية¹.

غير أن الإصلاحات السياسية لم تُعد لتتماشى مع مرحلة التطور الحاصل لاسيما مع التعديل الدستوري لعام 2016 كما أن المجهودات التي بُذلت لم تأتي بثمارها بسبب التناقض بين التشريعات والإجراءات المتخذة بين الواقع الممارساتي العملي والمخرجات، الشأن الذي يظهر جلياً من خلال ضعف الدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والجماعات الإقليمية كفواعل أساسية في المقاربة التشاركية، وكذا فشل الدور الرقابي في إدارة الشؤون العمومية الناتج عن ضعف آلية المساءلة وخاصة محلياً².

إن الديمقراطية التشاركية وتفعيلها أصبح ضرورة حتمية للجزائر، نظراً لما فرضته المتغيرات البيئية الداخلية منها والخارجية، فضلاً على أن التنمية المحلية كعملية تفاعلية تشاركية أصبحت تتطلب توسيع مجال مشاركة المواطن والجماعات المحلية، والتي أضحت ذات أهمية لإنجاح المخططات التنموية على المستوى المحلي ثم الوطني. غير أن هذا لا يتحقق إلا من خلال اعتماد إصلاح مؤسسي يستند على هياكل تشاركية تجد مداها من خلال تبني منظومة قانونية رصينة، لأن الديمقراطية التشاركية في ظل غياب تفعيل قانوني جاد تصبح شعار سياسي لا أكثر تستخدمه مختلف الطبقات السياسية للتأثير على المواطن³.

2. إعادة النظر في المنظومة القانونية: كانت بداية إعادة النظر القانوني مع التعديل الدستوري لعام 2016 والذي أعلنت فيه السلطات العمومية عن توجهها الجديد لاعتماد

¹ - رئاسة الجمهورية بيان مجلس الوزراء المنعقد 2 ماي 2011، نقلا من الموقع الإلكتروني: www.elmoradia.dz/commun.quesara/2011/com-020511.htm2023//08/15

² - حرية سعايدية، إبراهيم حملاوي، "آفاق الحكم الراشد في ظل المستجدات الدستورية: دراسة مقارنة بين الجزائر 2016 والمغرب 2011"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 11، 2017، ص: 224.

³ - ابتسام مقدم، مرجع سبق ذكره، ص: 231.

المقاربة التشاركية في التسيير العمومي المحلي، ومسايرةً لهذا التوجّه الجديد تعمل الدولة على إعداد مشروع قوانين تتعلق بالجماعات الإقليمية ومشروع ميثاق الديمقراطية التشاركية، لكن يسجل في هذا الإطار النقاط التي ينبغي أن تتضمنها هذه القوانين لتجاوز ثغرات القوانين السابقة من جهة، واحتواء هذه القوانين على قيم ومبادئ يتضمنها الدستور الجديد وتحتوي على:

- تعزيز صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة
- تعزيز آليات الرقابة
- الضمانات القانونية للجمعيات
- تفعيل إجراءات التحقيق العمومي

بناءً على ما سبق يمكن القول أن إضفاء الطابع المؤسسي على عمل مؤسسات المجتمع المدني يشكل عاملاً محورياً في تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، ومن ثم تحقيق التنمية المحلية ولا يتحقق هذا إلا إذا استطاعت مؤسسات المجتمع المدني الحصول على القوة التنظيمية والقدرة على تحقيق الضبط المجتمعي كما يستوجب عليها العمل على إثبات ذاتها بالعمل الجدي والفعال، وعليه فإن حيوية المجتمع المدني مرهونة بمدى قدرته على تعبئة المواطنين وتنمية الحس المدني لديهم والالتفاف حول العمل التطوعي ما يضمن تعزيز الديمقراطية التشاركية.

المطلب الثاني: إصلاح نظام اللامركزية الإدارية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

يعتبر نظام اللامركزية من أساليب التنظيم الإداري الحديثة التي أخذت بها الجزائر لتجسيد التنمية المحلية، والتي تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة والهيئات والمجالس المنتخبة محليا، من أجل تخفيف العبء عن الهيئات المركزية، وإشراك كافة الفواعل في العمل التنموي، وفق منطق الديمقراطية التشاركية.

لتجسيد مبدأ اللامركزية لا بد من وجود مصالح محلية متميزة واستقلال الهيئات اللامركزية عن السلطة المركزية وإشرافها ومراقبتها، والجزائر مثل غيرها من دول العالم كرست مبدأ اللامركزية في مختلف دساتيرها المتعاقبة وقوانينها الوطنية، حيث عرف مسار الإصلاحات السياسية والإدارية في الجزائر جملة من المحطات في مختلف الدساتير، رغبة من صانع القرار الجزائري دعم القطاعات اللامركزية، وتحقيق غايات الديمقراطية التشاركية بما يضمن تحقيق الفعل التنموي المحلي، ويمكن حصر هذه المراحل والعمليات الإصلاحية في النقاط التالية:

1. دستور 1963 وأثره في بناء المؤسسات اللامركزية: بداية من دستور 1963 المادة الأولى منه، حيث اعتبر البلدية القاعدة الأساسية للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية¹. و هو تأكيد على مكانة البلدية كقاعدة للمشاركة في صنع القرار المحلي والمساهمة في التنمية المحلية بما يضمن تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

2. دستور 1976 وأثره في دعم الهيئات اللامركزية: في إطار دستور 1976 استمر العمل على إصلاح التنظيم الإداري والسياسي للدولة، خاصة الجماعات المحلية، بغية إشراكها في العملية التنموية المحلية وفق النهج الاشتراكي.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963 المؤرخ في 8-9-1963، الجريدة الرسمية، العدد 64، بتاريخ 1963-09-10.

3. دستور 1989 والانفتاح السياسي وتعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية: مع صدور دستور 1989 تكرر الانفتاح السياسي والإعلامي والاقتصادي، وحسب مبدأ التعددية الحزبية، أوجدت المجالس المحلية إطار لمشاركة المواطن على المستوى المحلي وسبيلا لتحقيق التنمية المحلية،¹ ثم جسده الإصلاح السياسي والإداري بصور قانون 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 كأول قانون للبلدية.² والقانون 90-09 المؤرخ في 7 أبريل 1990 والمتضمن قانون الولاية³ ينظم ان الجماعة الإقليمية القاعدية بهدف بناء إدارة محلية فعّالة قوامها تعزيز مكانة الجماعات الإقليمية.

4. الإصلاح السياسي والإداري في ظل دستوري 1996 لتعزيز مسار التحول الديمقراطي: وهو ما تبناه دستور 28 نوفمبر 1996 في مادته 16 حيث نصت على مايلي: يمثل المجلس المنتخب قاعدة لامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة، وكذلك المادة 15 منه تنص على الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية.⁴ وبذلك فإن دستور 1996 حاول معالجة النقائص والاختلالات التي تعرفها الهيئات اللامركزية، مع تركيزه على أهمية الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية من أجل الدفع بالفعل بالتنموي المحلي.

5. الإصلاحات السياسية والإدارية للجماعات المحلية: بادرت الجزائر مؤخرًا بجملة من الإصلاحات مست قطاعات عديدة ومن ضمن أهم أهدافها إصلاح قانون الجماعات

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 المؤرخ في 23-2-1989 الجريدة الرسمية العدد 9، بتاريخ 1-3-1989.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-09 المؤرخ في 7 أبريل 1990 المتعلق بالولاية.

⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 المؤرخ في 28-11-1996 الجريدة الرسمية، العدد 76 بتاريخ 1-12-1996.

الإقليمية فصدر قانون 10-11 المتعلق بالبلدية¹ والقانون 07-12 المتعلق بالولاية² قصد تجسيد مبادئ اللامركزية. ويمكن إبراز الإصلاحات التي عرفتتها كل من البلدية والولاية فيما يلي:

أ/ الإصلاحات السياسية والإدارية التي مست قانون البلدية 10/11: فقد صدر بغية تنظيم أجهزة البلدية وهيئاتها باعتبارها حجر الزاوية في بناء الدولة ونظامها السياسي، حيث اعتبر أن المجلس الشعبي البلدي قاعدة لا مركزية ومكان لمشاركة المواطن في تسيير شؤون المحلية، وأن هناك هيئة تنفيذية يترأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي تختص بتنفيذ تعليمات المجلس الشعبي البلدي، بالإضافة إلى إقراره لمكانة إدارة البلدية التي يُنشطها الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، كما أن هذا القانون حاول تعديلات وإصلاحات نوعين على هيئات البلدية بهدف تحسين طريقة عمل المجالس البلدية.

من جهة أخرى فإن المشرع الجزائري ومن خلال هذا القانون قد أقر بمبدأ الاختصاص العام للبلدية تكمن دونما تكريس لحماية الاختصاصات اتجاه تدخل السلطة المركزية مما يجد من استقلالية البلدية، أما فيما يخص الاستقلالية المالية فقد اكتفى المشرع بالتأكيد على حسن تسيير الميزانية وتوسيع الرقابة دون إعطاء حلول ناجعة لمشكلة العجز المالي والتخلص من الاعتماد على التمويل المركزي.

إن تفعيل دور البلدية كجماعة إقليمية حقيقية يستدعي من المشرع الجزائري إعادة النظر في الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الجماعات الإقليمية ومنحها المكانة الحققة في سياق

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22-6-2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية، العدد 37 المؤرخة في مارس 2011.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 7-12 المؤرخ في 22-6-2011 المتعلق بالولاية، جريدة رسمية، العدد 12 المؤرخة في 29 فبراير 2012.

إرساء مبادئ اللامركزية، عن طريق تكريس الاستقلالية الإدارية وترقية مشاركة المواطن على المستوى المحلي في التسيير والتخفيف من حدة الرقابة.

ب/ الإصلاحات السياسية والإدارية التي مست قانون الولاية 07/12: صدر النظام القانوني للولاية باعتبارها جماعة إقليمية لامركزية هدفها تقديم الخدمة العمومية للمواطن كما جاء بأحكام جديدة منها: تنظيم سير ودورات المجلس الشعبي الولائي، وتشجيع عنصر الشباب والحد من استقلالية الولاية في الجانب المالي باعتمادها على التمويل المركزي مما أدى إلى هيمنة السلطة المركزية¹.

أما بالنسبة لآفاق اللامركزية فيرى الكثير من المختصين في العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية أن أفضل فضاء لتطبيق الديمقراطية هو الفضاء المحلي القريب من المواطن كون الأخير لا يملك الميكانيزمات والقنوات الاتصالية الكافية للاتصال بالمركز، فالمواطن المحلي لا يعتبر نفسه مواطناً إلا إذا شعر بأهميته الحقيقية عبر إشراكه في شؤون الحكم المحلية والتي تعينه بصفة مباشرة². فهذه المشاركة في الحقيقة تجسد حق المواطن في تأدية دور رئيس في عملية صنع القرار ومراقبته بعد صدوره، ويمكنه الاحتجاج عليها ورفضها إذا لم تتلاءم واحتياجاته، وبهذا فقط تتحقق معادلة الانتقال من المركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية والمالية.

وهنا أيضاً لابد من إثارة موضوع مهم قد يغفل عنه الكثير من الدارسين، ألا وهو مسألة التمويل فالإيرادات المحلية تبقى في بعض الوحدات المحلية منعدمة تماماً أو أنها غير كافية

¹ عبد القادر مختاري، "أثر النظام القانوني للجماعات المحلية على اللامركزية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 1، (ب، س، ن)، ص: 38.

² فيورينا موريس، وآخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، تر: لميس فؤاد اليحيى، عمان: الدار الأهلية، ط4، 2008، ص: 8.

وبالتالي كيف يمكن الحديث عن تنمية محلية وبرامج واعدة لخلق الثروة، وبطبيعة الحال فإن هذا الوضع تمثله الأغلبية الساحقة من البلديات في الجزائر، ومن زاوية أخرى هذا يفسح المجال في إطار اللامركزية الاقتصادية أمام نوع جديد من رؤساء البلديات تكون مهمتهم الأساسية البحث في الثرة لتحقيق التنمية وبناء المزارع والمصانع ومؤسسات النسيج وغيرها، وطبعاً لن يتقدم للانتخابات إلا من يملك رؤية عصرية جادة وتحقيق مداخل وافرة للبلدية ولسكانها. كما يجب على المسؤولين الجدد إقناع المواطن المحلي بدفع الضرائب والعمل على تسهيل الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة على أغنياء الوحدة المحلية، وبالتالي تفعيل آليات التشاركية من أوسع معانيها كون الديمقراطية هي عمل واقتصاد أكثر منها انتقاد ومطالب¹.

إن المنتبِع للنصوص التشريعية والجزائر يجد أنه لا وجود لقانون واضح يجسد فعليا اللامركزية خاصة الاقتصادية منها، ورغم شعارات المنادية بإصلاح نظام الجماعات المحلية إلا أن البلدية الجزائرية تبقى عاجزة عن أداء الدور المنوط لها. والواقع المعاش يبين أنه لمنصب الأمين العام للبلدية سلطة قوية وفعالة لدرجة أن المواطن من أجل قضاء مصالحه يذهب لبيت الأمين العام وليس لمكان عمله.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الجزائر غداة استقلالها وفي أول محطة دستورية لها عملت على التأكيد على الدور المحوري للجماعات المحلية، لذلك جاءت النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية مدعمة للهيئات اللامركزية كقاعدة للممارسة الديمقراطية ومشاركة كافة الفاعلين في القرار التنموي المحلي، وفي هذا الإطار عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية التي مست الجماعات المحلية، والتجربة الميدانية تؤكد على

¹ - فريد أبراشة، "الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة جدلية الانتقال من المركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 6، ديسمبر 2020، ص 348، 349.

نضج فكرة الإصلاح من خلال بناء مؤسسات محلية قادرة على مواجهة التحديات وترقى إلى مستوى طموح المواطن المحلي في تحسين إطاره المعيشي ومشاركته في العمل التنموي المحلي.

المطلب الثالث: الديمقراطية الالكترونية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

تقدم المؤسسات المركزية واللامركزية جملة من الخدمات الالكترونية في إطار التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية، يمكن تحديد هذه الخدمات فيما يلي:

1. **تفعيل مشروع الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة:** في إطار تجسيد السياسة الرامية إلى إصلاح قطاع العدالة تم في 20 أكتوبر 1999 إحداث لجنة وطنية لإصلاح العدالة، تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي 99-234 وبهدف أعمال أحكام المادة 5 منه القاضي بتكليف لجنة لاقتراح التدابير وطرح التوصيات الساعية للتقريب الإدارة من المواطن، وجعل الأدوات القانونية ووسائل العمل أكثر نجاعة.¹ وقدمت اللجنة تقريراً حول عصرنه قطاع العدالة الهادف إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بتاريخ 11 جوان 2000 مواكبة لحركية مختلف التغيرات التي يعيشها العالم عامة والجزائر خاصة والتكيف مع احتياجات العصر وتقريب العدالة من المواطن.² وتكريساً لهذا الهدف بدأت وزارة العدل بإنجاز العديد من الخطوات التي تهدف إلى تقديم خدمات الكترونية ومنها:

¹ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 246.

² - موقع محكمة ولاية برج بوعريج، نقلاً من الموقع الإلكتروني: <http://courdebordjbouaarridj.mjustice.dz/conference/modern-etapplic-d-judic.pdf> p20 تاريخ الاطلاع:

2023/8/27

- أ. انجاز أرضية للإنترنت **ISP**: بداية من نوفمبر 2003 تم تزويد قطاع العدالة بمحرك الدخول إلى عالم الإنترنت ذو نوعية رفيعة يسمح للقطاع من إدارات وهيئات قضائية بإدارة اتصالاته الالكترونية ذاتيا وتسهيل الوصول إلى المعلومة لكل موظف بها.
- ب. **استحداث موقع الكتروني**: في نوفمبر من سنة 2003 تم استحداث موقع الكتروني والهادف إلى إمداد المواطنين بالمعلومات القانونية ومعلومات حول تنظيم برامج القطاع ومهامه، وقد تم إنشاءه على أرضية الإنترنت **ISP**.
- وفي سنة 2005 تم إنشاء الشبكة القطاعية لوزارة العدل التي تربط بين مختلف الهيئات والإدارات والمؤسسات القضائية التابعة للوزارة، وقد تم تطوير الإنترنت **INTRANET** الموجهة للاتصال الداخلي بين موظفي العدالة والمساعدة على إرساء قواعد العمل المشترك بين مختلف المصالح.¹
- ت. **انجاز بوابة القانون الجزائري**: استحدثت في نهاية شهر نوفمبر 2003 وتتضمن مجموعة من المعطيات التي تمكن من تسهيل المهمة على المختصين في القانون. كالتشريع، التنظيم، الاجتهاد القضائي، الاتفاقيات الدولية فضلاً عن المجالات القضائية (دليل لمعامل مع العدالة، دليل في التحقيق، دليل المحضر القضائي، مجلة كتابة الضبط، دليل الموثق).² وفي مجال التشريع ربطت الوزارة الموقع بموقع الأمانة العامة للحكومة، الذي يتكفل بإصدار الجرائد الرسمية منذ 1962 إلى يومنا هذا www.jordp.dz.³

¹ - موقع وزارة العدل، نقلا من الموقع الإلكتروني: <http://www.mjjustice.dz/html/conference/54.ht>، تاريخ الاطلاع: 2023-8-27.

² - موقع بوابة القانون الجزائري، نقلا من الموقع الإلكتروني: <http://droit.mjjustice.dz/portailarabe/index.htm>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/8/27 على الساعة: 21:16.

³ - <http://courdebordjbouarreridj.mjjustice.dz/conference/modern.etapplic-d-judicepdf-p7>

ث. تأسيس مركز وطني لصحيفة السوابق العدلية: تم استلام هذا المشروع في 6 فبراير 2004 والذي شكّل في نظر المواطنين بمثابة أهم انجاز يترجم بشكل حقيقي معنى الاطلاع وعصرنة العدالة ويسعى لتحقيق ما يلي:

- المساهمة في القيام بالمعالجة السريعة والفعالة لملفات المساجين بالنسبة للجهات القضائية فيما يخص اتخاذ قرار الخروج المؤقت أو الحجز تحت النظر.
- تسهيل الحصول على المعلومات مباشرة من المحكمة بالنسبة للمؤسسات المعنية.
- منح صحيفة السوابق العدلية رقم 03 للمواطنين في بضع ساعات ومن أي نقطة عبر التراب الوطني¹.

ج. إدماج تقنية التصديق والتوقيع الالكتروني في المجال القضائي: وذلك بفتح المنصات الالكترونية والقيام بالإجراءات التالية:

- ✓ تأسيس سلطة التصديق الالكتروني التابعة لوزارة العدل.
- ✓ إقامة مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الالكتروني، الذي دخل حيز الخدمة في 13 سبتمبر 2014.

✓ التخلي عن المعاملات الورقية.

ح. إقامة الرقم الأخضر (78-10) تحت تصرف مركز وطني للنداء بعنوان قطاع العدالة: الذي يعمل على توجيه المواطنين والمتقاضين ويسعى للرد على استفساراتهم على الصعيد القضائي والقانوني.

¹ - <http://www.mjustice.dz/html/conference/s4.htm>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/8/27

خ. إدخال آلية تبادل الوثائق إلكترونياً: تسهيلاً لنقل المعلومة وتخفيفاً للعبء البيروقراطي المتسم بالبطيء أدخلت الوزارة آلية إرسال تقارير الخبرة وتبادل الوثائق إلكترونياً بين كافة الجهات القضائية والمصالح العلمية لضبطية القضائية¹.

إن عصرنه قطاع العدالة يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحماية المعلومات المتعلقة بالمواطنين، كاعتماد نظام بيومتري للتحقق من الهوية، إضافة إلى استحداث النظام الآلي للإنذار، دون أن ننسى اعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية على مستوى الجهات القضائية وغيرها.

2. قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: من خلال قانون 03-2000 تم الشروع في رقمنة القطاع، وفي هذا الإطار تم حوسبة مكاتب البريد (2012-2017) بهدف تحسين الخدمات المقدمة وقد مكنت هذه العملية من السماح لطلب صاحب حساب بريدي للقيام بالعمليات المتوخاة في أي نقطة من التراب الوطني.

وفي سبيل تطوير الخدمة النقدية الالكترونية تم رقمنة وسائل الدفع من خلال:

- ✓ أكثر من 5 ملايين بطاقة دفع (بطاقة الذهبية)، ولا زالت العملية متواصلة.
- ✓ إنشاء 7492508 بطاقة سحب مغناطيسية.
- ✓ 1376 شباك آلي للأوراق المالية التي تسمح بإجراء 33508880 معاملة مالية سنوياً.
- ✓ إطلاق الخدمات على الخط.

¹ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 248.

في إطار عصرنه الخدمات البريدية الهادفة إلى تحسين نوعية الخدمة للمواطنين تم إقامة نظام لمتابعة الإرساليات البريدية، وطلبات دفاتر الصكوك البريدية، وتضمنت هذه العملية إطلاق خدمات على الخط:

- أ. **خدمة بريدي نات:** والتي تشتمل على طلبات فتح الحسابات البريدية والبطاقات الذهبية، ودفع الفواتير، وتعبئة الرصيد الهاتفي، وتعبئة الإنترنت.
- ب. **الخدمات عبر الهاتف النقال:** من بينها الإبلاغ عن توفر البطاقة، دفتر الصكوك البريدية عن طريق الرسائل القصيرة SMS ، خدمة 15-30 لتقديم الشكاوى، الاطلاع على الحساب البريدي الجاري وطلب دفتر الصكوك¹.

وقد أطلقت بريد الجزائر في سنة 2018 التطبيق النقال BARIDI MOB الذي يسمح بإجراء جميع العمليات من المعاملات المالية، الاطلاع على الرصيد، وتعبئة الرصيد الهاتفي، دفع فواتير الكهرباء والغاز، انترنت الهاتف دون تحمل عناء التنقل إلى مكاتب البريد مع الحصول على كشف بالعمليات التي تم إجرائها².

3. **قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:** تجسيدا لمشروع برنامج الجزائر الإلكترونية 2008-2013 الذي يندرج ضمن الإستراتيجية الساعية إلى خلق مجتمع العلم والمعرفة، سعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لتطبيق مدخل الإدارة الإلكترونية من خلال إطلاقها لعدة مشاريع أهمها:

- أ. **رقمنة مصلحة الحالة المدنية:** هي تقنية تمكن المواطن من الحصول على الوثائق المطلوبة بتجاوز عبء التنقل والسفر لمسقط رأسه، وقد كانت أول بلدية نموذجية طبق فيها مشروع الرقمنة في باتنة 4 مارس 2010. وبهدف تقريب الإدارة من المواطن

¹ - موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <http://www.smpttm.gov.dz/ar/content/evolutionsecteurs>

تم الاطلاع 2023/08/27 على الساعة: 22:10.

² - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 250.

أطلقت السلطات العمومية في إطار رقمنة سجل الحالة المدنية عملية تجريبية بكل من حسين داي وباب الزوار، وفي ذات الإطار تبنت وزارة الداخلية مشروع المواطن الإلكتروني مع نهاية 2013 وفحواه أرشفة وثائق المواطن باستخدام رقم واحد يتبعه مدى الحياة وفق نظام الكتروني خاص بالبلدية¹.

ب. رقمنة جواز السفر وبطاقة التعريف ورخصة السياقة البيومترية: في هذا الإطار أقرت وزارة الداخلية عدّة قرارات أهمها²:

▪ قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق لـ: 17 أكتوبر سنة 2010 يُحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

▪ قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011 يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

وتتدرج هذه القرارات في مجال تعزيز الجهود الرامية إلى عصنة وثائق الهوية والسفر، وتحسين الخدمة العمومية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن الذي يقع في قلب مشاريع التنمية المحلية في الجزائر.

وفي إطار تحسين الخدمة المقدمة للجالية الجزائرية بالخارج أشرف وزير الداخلية بمعية وزير الشؤون الخارجية في 18 جويلية 2018 على إطلاق خدمة الكترونية جديدة تساهم في معالجة ملفات شهادة الكفاءة لرخص السياقة عن بعد (وكذا استصدار وثائق الحالة المدنية المدونة بالخارج بكل البلديات مقر الولاية³).

المبحث الثالث: تحديات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر وفق المقاربة التشاركية

¹ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص ص: 250، 251.

² - إلياس شاهد، وآخرون، "تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2016، ص: 123.

³ - موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، <http://www.interieur.gov.dz>

عرفت التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية جملة من التحديات المعرّقة في الجزائر، حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاثة تحديات متمثلة في التحديات المتعلقة بالفواعل (مواطن، مؤسسات المجتمع المدني، قطاع خاص، إعلام)، وأخرى متعلقة بالمسائل التقنية والإدارية، وأخيرا التحديات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وهذا ما سنقوم بمعالجته ومناقشته بالتفصيل في هذا المبحث وذلك وفق النقاط التالية:

المطلب الأول: التحديات المعرّقة لمشاركة الفواعل في التنمية المحلية.

تواجه فواعل الديمقراطية التشاركية في الجزائر جملة من التحديات والعوائق في سبيل تحقيق التنمية المحلية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **التضييق على مؤسسات المجتمع المدني وأثره في تراجع دوره في التنمية المحلية:** يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 إلى وجود تباين كلي بين الواقع الممارساتي والجانب الرسمي القانوني لتعزيز الديمقراطية حقوق الإنسان وسيادة القانون في الدول العربية من بينها الجزائر¹.

والمشرع الجزائري لم يوضح دور منظمات المدني في النصوص القانونية، بل أشار إلى ذلك فقط عبر مساهمة أعضائها بصفة انفرادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد هذه النصوص القانونية غامضة الأمر الذي يعيق التجسيد الفعلي للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ويجعل من إمكانية مشاركة هيئات المجتمع المدني أمراً يشوبه الكثير من

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية 2010 الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2010، ص: 69.

الغموض خاصة مع غياب النصوص التنظيمية، وبتعبير أصح أنها لم تُستكمل بعد ما دفع بالهيئات الوصية إلى البحث عن آليات تفعيل المقاربة التشاركية¹.

وتتميز منظمات المجتمع المدني في الجزائر، بأنها تنظيمات تركز على الكم فالتعددية بها مقيدة تحتكم لإجراءات معقدة تحد من دور المجتمع المدني وتستبعد إمكانية ممارسة التضيق والضغط على النظام السياسي، مما يجعله يعزز فرصة في إعادة النظر في النصوص القانونية والترتيبات التي تحكم العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، أنها ممارسات تشير إلى فتح مجال الحريات الأساسية في المقابل تضيق العمل الجماعي الذي يعيق التجسيد الفعلي للمشاركة الفعالة التي بإمكانها تحقيق التنمية المحلية في إطار شراكة حقيقية تعبر عن تطلعات المواطن².

يتبين من هنا أن منظمات المجتمع المدني عاجزة عن مجابهة التحديات التي تواجهها نتيجة لعدة أسباب نذكر منها:

- تلقى إعاناتها المالية من طرف الدولة والجماعات الإقليمية وهو ما يجعلها مقيدة.

- افتقار مؤسسات المجتمع المدني إلى ميكانيزمات الإقناع.

كما أن هناك تحديات تتعلق بالمجتمع في حد ذاته وتتمثل في غلبة الطابع التقليدي على مؤسسات المجتمع المدني رغم اعتمادها المأسسة في ظل الحداثة السياسية، ومع ذلك مازالت مرتبطة بالأبوية والشرعية التاريخية أو الكاريزمية.

¹ - الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالي الجزائر والمغرب"، دفاثر السياسة والقانون، العدد 2017، 17، ص: 251.

² - علي بن طاهر، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 2011، 1، ص: 120.

فهذه الأطر التقليدية تعيق عمل مؤسسات المجتمع المدني وتجعلها غير قادرة على القيام بدورها الرقابي القائم على المساءلة والمحاسبة، وبالتالي عدم قدرتها على التأثير في القرارات العمومية خاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية.

بناءً على هذا يتضح أن تنظيمات المجتمع المدني المحلي تبقى غير قادرة على مجابهة التحديات واثبات ذاتها بل تكتفي بدورها الذي يتمثل في مد يد العون لبعض الفئات المحرومة والمهمشة.

2. **ضعف مشاركة المواطن في التنمية المحلية:** إن المشرع الجزائري قد أقر مجموعة من القوانين التنظيمية التي تهدف إلى إشراك المواطن في إدارة التنمية المحلية، نذكر على سبيل المثال قانون البلدية 10-11 الذي خصص فصلاً كاملاً لمشاركة المواطن في تسيير الشأن العام، غير أنها مشاركة محتشمة بسبب ضعف الأطر والوسائل نتيجة سيطرة الجماعات الإقليمية والتضييق على تمكين المواطنين كآلية تمتاز بطابع الاستشارة فقط.¹ دون الأخذ بالحسبان آراء المواطنين ما يؤدي إلى إنقاص دورهم، وبالتالي إضعاف المشاركة الفعالة في العمليات التنموية، ما يؤدي إلى الفشل في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة لأن نجاح هذه الأخيرة مرهون بتعزيز قاعدة الديمقراطية التشاركية.²

فلا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية يُغيب عنها عنصر التفاعل بين المواطن والجماعات الإقليمية، كون القرار يمثل محصلة التفاعل الثنائي وليس فقط سلوك سياسي للأفراد، إذن يكون هناك سلوك سياسي لكن دون مشاركة حقيقية على سبيل المثال الشخص الذي يشارك في عملية الانتخاب لاعتبارات اجتماعية، فهذا السلوك لا يعني أبداً أنه يمارس

¹ الأمين شريط، مرجع سابق الذكر، ص: 51.

² طارق عبد الرؤوف أمير، احتياجات المجتمع وتحديات المستقبل، عمان: دار اليازوري، 2016، ص: 236.

النشاط السياسي ولا يعبر عن مشاركة سياسية حقيقية¹. وهنا تلعب الأمية والفقر والبطالة دوراً مهماً في مواجهة نشر الوعي والتقليص من الرغبة في المشاركة في العمليات السياسية².

وعلى الرغم من تراجع نسبة الأمية التي اعتبرت كأحد العوائق التي تحد من المشاركة السياسية غير أن المواطن التزم سلوك اللامبالاة وعدم الاكتراث، نتيجة ضعف التنشئة السياسية والتي تجعل المواطن في ابتعاد دائم عن المواضيع السياسية بحجة أن مسألة المشاركة في تسيير الشأن العام المحلي لا فائدة منه ولا يؤثر على عملية صنع القرار، كون أن كل الأمور مدبرة مسبقاً هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ما يجعل المواطن يفضل الابتعاد عن الأمور السياسية هو الشعور بعدم تحمل المسؤولية واعتبار أن الدخول في اللعبة السياسية هو بمثابة مضیعة للجهد والوقت معاً³.

3. ضعف دور القطاع الخاص في التنمية المحلية: إن القطاع الخاص لا يزال يعاني جملة من المشاكل التي تعترض مساره في سبيل تحقيق التنمية المحلية، ويمكن حصرها فيما يلي:

- أ. **عراقيل إدارية وتنظيمية:** حيث تعتبر البيروقراطية أول عائق يجعل المستثمر ينفر من الاستثمار في الجزائر، بسبب كثرة الإجراءات وتحمل الفرد لنفقات كبيرة من دخله. وأيضاً مشكل الفساد وهنا يضطر رؤساء المؤسسات لتقديم رشوة في سبيل تسهيل الإجراءات وتسريع تقدمها أو من أجل الحصول على مزايا⁴.
- ب. **محدودية مشاركة القطاع الخاص في التنمية المحلية:** أن المؤشرات الاقتصادية تدل أنه رغم الحوافز والامتيازات المقدمة من الدولة الجزائرية لا يزال القطاع الخاص قطاع

¹ - يوسف حسن يوسف، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الكتاب، 2017، ص: 168.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، آخر الدواء.... الديمقراطية، القاهرة: دار الفجر، 2004، ص: 130.

³ - إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق، 1998، ص: 245.

⁴ - World Economic Forum : the global competitiveness report 2017-2018 ,Geneve the world economic Forum 2017 p :44.

يغلب عليه الطابع التجاري، نتيجة لاعتبارات تاريخية وموضوعية، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي¹ وهو ما يجعل دوره محدودا في التنمية المحلية بل غائبا.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن فواعل الديمقراطية التشاركية تعترضها جملة من التحديات والعراقيل التي تحد من دورها التنموي المحلي في الجزائر، منها التضيق على أعمال المجتمع المدني ما جعل مشاركته محتشمة في التنمية المحلية، وأيضا ضعف مشاركة المواطن بسبب التنشئة السياسية السلبية، مع محدودية انخراط القطاع الخاص في المسار التنموي المحلي نتيجة العراقيل البيروقراطية، وانتشار الفساد الإداري، وعدم وجود ذهنية استثمارية قائمة على وضع مشاريع إستراتيجية منتجة، وإنما تركيز أصحاب المال على مشاريع البناء... الخ المربحة بصورة سريعة بدل الاستثمار في الصناعة والفلاحة، التي تمثل رأس مال حقيقي للبلاد والتنمية المحلية المستدامة.

المطلب الثاني: التحديات التقنية والإدارية المعرقة لعملية التنمية المحلية

تواجه التنمية المحلية جملة من التحديات والعوائق التقنية والإدارية في الجزائر والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. عدم اكتمال الأطر القانونية والتنظيمية للديمقراطية التشاركية: لقد سعت الدولة الجزائرية من خلال وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية والتهيئة العمرانية لاعتماد ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، بغية ترسيخ أسلوب المشاركة وهو الأمر الذي من شأنه

¹ - مبروك ساحلي، عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص: 395.

تحسين وتقوية ثقة المواطن بالسلطات المحلية، مؤكدة بذلك بأن مشروع القانون التمهيدي المتعلق بترقية الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية بدأ العمل به تكريساً للتدابير الجديدة التي جاء بها التعديل الدستور الذي أقره رئيس الجمهورية سنة 2016 بهدف تشجيع المواطن على المساهمة في تسيير الشؤون العمومية بالبلديات والولايات¹.

هذا على المستوى الوطني أما على المستوى الدولي فقد اتجهت الجزائر نحو التعاون اللامركزي مع كل من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين، وقد تم تمويل هذا البرنامج بين كل من الجزائر 22.5 مليون يورو في حين 7.7 مليون يورو من قبل الاتحاد الأوروبي بينما 170000 يورو من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويهدف برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين إلى تهيئة المناخ المناسب بهدف تطوير نموذج حكمة تشاورية على مستوى البلديات ويرتكز على مبادئ أساسية كالمشاركة، الشفافية، والاستجابة لتطلعات المواطنين².

وهو إن دلّ على شيء فإنما يدل على وعي الدولة الجزائرية بأهمية ترسيخ الديمقراطية التشاركية، غير أن هذا الأمر مازال يشوبه الكثير من الغموض نتيجة غياب كل من الشفافية

¹ - الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية، <http://aps.dz/ar/algérie/48965ARABE.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/09/8، على الساعة: 19:20.

² - وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية والتهيئة العمرانية، "كابدال شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، www.interieur.gov.dz/images/file.info، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/09/11، على الساعة: 00:13.

والمساءلة، إلى جانب هيمنة المركزية على صناعة القرار، وهو ما يُظهر بوضوح هو أن مشاركة الوطن حق معترف به قانوناً، لكن غير مجسد فعلياً بسبب نقص الآليات والوسائل¹.

إضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في عدم تقبل المصالح الفنية والتقنية للجماعات الإقليمية لفكرة مشاركة المواطنين والأخذ بآرائهم في المسائل التنموية، بحجة عدم توفرهم على الكفاءة المطلوبة ما يؤدي فيما بعد إلى اتساع الفجوة بين الطرفين².

من جهة أخرى نجد أن عدم اكتمال الأطر القانونية والتنظيمية جعل من المبادرات المحلية غير مفعلة، وعلى الرغم من قلتها إلا أن الواقع يثبت غياب التأطير القانوني الذي يحول دون تنفيذها، وعدم اكتمال هذا الأخير يجعل الديمقراطية التشاركية مجرد مقاربة يغلب عليها الطابع النظري، هذا ما يترجمه أن إجراء التعديل الدستوري لم يصاحبه وضع استراتيجيات تترجم كيفية ممارسة الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع³.

2. ضعف الثقافة التنظيمية وأثره على الديمقراطية التشاركية: إن ضعف الثقافة التنظيمية

يؤدي إلى غياب الفعالية في الأداء من جهة ومن جهة أخرى يخفض مستوى رضا المواطنين سواء الداخليين أو الخارجيين، فالأول تمثل الأفراد العاملين داخل الجماعة الإقليمية أما الثانية فتشير إلى المواطنين المحليين، الأمر الذي يفقدهم الشعور بالانتماء والولاء لها⁴. ويرجع السبب في ذلك إلى تغليب المصالح الشخصية وغياب الضمير

¹ - عبد المجيد رمضان، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، ط2، عمان: دار الحامد، 2018، ص: 50.

² - الأمين شريط، مرجع سابق الذكر، ص: 51.

³ - المرجع نفسه، ص: 198.

⁴ - محمد الفاتح محمود المغربي، السلوك التنظيمي، عمان: دار الجنان، 2016، ص: 16.

الأخلاقي وكذا انخفاض المستوى التعليمي، إضافة إلى تلاشي المعايير المهنية بسبب انتشار الفساد ما جعل تطبيق اللوائح التنظيمية يخضع لميول أفراد التنظيم.¹

إن نجاح التنمية المحلية مرهون بكفاءته لإدارة التنمية والتي قد تفشل في تحقيق مبتغاها في ظل غياب الثقافة التنظيمية، ما يؤدي إلى تضارب المصالح وتنازع الاختصاصات، ما ينتج عنه الفساد والبيروقراطية، وهذا راجع إلى عدم تفعيل الرقابة الجادة على موظفي إدارة التنمية خاصة المنتخبين المحليين الذين غالباً ما يسعون إلى خدمة المصلحة الشخصية عوضاً عن المصلحة العامة وهنا تطرح مسألة تبديد المال العام.

إن إدارة التنمية المحلية قد تتعثر بسبب التخلف الإداري وضعف أجهزتها الإدارية الناتج عن البطيء في اتخاذ القرارات والتمسك الحرفي باللوائح والقواعد والإجراءات فضلاً عن الإهمال واللامبالاة²، الذي يطال كافة الجهاز الإداري ويلاحظ كذلك صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية المختلفة والذي يترتب عنه التباطؤ في انجاز المشاريع التنموية.

إن ارتباط التنمية المحلية بالسياق السياسي والإداري وارد في كتابات "صامويل هنتغتون" الذي يرى عقلنة السلطة وترشيدها من خلال تطوير أداء المؤسسات السياسية والإدارية، وإشراك الفرد في عملياتها. وفي ذات السياق يرى "غابرييل ألموند" و"كولمان" أن تطوير البنى والهياكل التنظيمية من شأنه أن يخلق نظاماً سياسياً ديمقراطياً حديثاً ومنفتحاً على الأطياف والشرائح المشاركة أي أن التنمية المحلية تتحدد في التنمية السياسية.³

¹ - نور الدين حاروش، مرجع سابق الذكر، ص: 62.

² - بايزيد علي، سليمان محمد، "أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 3، 2015، ص: 175.

³ - رضوان مجادي، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص سياسات عامة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع العلوم السياسية، جامعة سعيدة - الدكتور مولاي طاهر، 2021، ص: 71.

إن الاستحواذ على داخل الجماعات الإقليمية يجعل أمر مشاركة الأفراد العاملين في صنع القرار مستبعداً، ويرجع ذلك إلى غياب الروح الجماعية في العمل مما يؤدي إلى انتشار التخلف الإداري والانكماش على الأساليب التقليدية هذا من جهة ومن جهة أخرى يواجه الجهاز البيروقراطي عدّة مشاكل منها استبعاد إمكانية استشارة الخبراء والأخذ بآراء المرؤوسين يجعل المسؤولين يوصفون بأنهم "سليبين" كما أن الالتزام الحرفي بالقوانين واللوائح قد لا يحقق النتيجة المرجوب فيها، على الرغم من أن صلاحيات المسؤول تطبيق القانون بغض النظر عن تحقيق مخرجات ايجابية وليس، اختصاصه الإبداع والمبادرة.¹ وهو ما يفقد الجهاز الإداري الصفة التسييرية، خاصة وإن كان النص التشريعي والتنظيمي لا يتناغم مع الواقع والاستثناءات.

3. ضعف دور المجالس الشعبية المنتخبة في الدفع بالفعل التنموي: هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تراجع أداء المجالس المحلية المنتخبة، والمتمثلة في تنازع الاختصاص وتداخل صلاحيات صانعي القرار على المستوى المحلي بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية أو بين رئيس المجلس البلدي والوالي، على اعتبار هذا الأخير الممثل الشرعي للدولة، وهذا ما يجعله في منأى عن المساءلة والمحاسبة، وبالتالي عدم اقتسام المسؤوليات معه ما يؤدي إلى نشوب النزاعات في المجالس المحلية، عوض تحقيق التنمية من خلال التعاون وهذا راجع إلى قلة الوعي وضعف التكوين وتحديد مكانم الضعف والبحث عن البدائل الجيدة، فضلاً عن غياب ثقافة احترام الآخر، بالإضافة إلى نقل المشاكل التي تحدث خارج إطار العمل إلى داخل المجالس المحلية، ما يعني أن القرار المتخذ يصبح وسيلة للانتقام وتصفية الحسابات دون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وخدمة المواطنين.

¹ - عمار بوحوش، "البيروقراطية في الجهاز الإداري وجب تغيير العقلية القديمة"، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 1987، ص: 79.

كما أن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وبالتحديد المادة 85 تبين أن المجالس المنتخبة تحظى فقط بالاستشارة فيما يخص المشاريع التنموية، ما يعني أنه بالرغم من أن اللامركزية تقتضي نوعاً من الاستقلالية، إلا أن هذه الأخيرة صعبة المنال في ظل هيمنة الدولة في اتخاذ القرارات¹.

ومن هنا فإن المجالس المحلية تبقى دائماً تحت الرقابة الشديدة للسلطات المركزية ما يعني وجود تضيق عليها وبالتالي يحد من إمكانية الإبداع والابتكار والمشاركة الفعلية في المخططات التنموية محلياً².

وباختصار يمكن القول أن الضعف في الأداء الذي تعاني منه المجالس المحلية المنتخبة يساهم فيه كل أطراف العلاقة (الدولة ممثلة في السلطة الوصية، المنتخبين المحليين، وأخيراً الناخبين نظراً لعدم امتلاكهم للوعي وثقافة التطوع)³. وهو ما تكون ضريبته على حساب المواطن مما يؤدي إلى تأخر برامج ومشاريع التنمية المحلية، نتيجة هذه الذهنيات الضيقة والمصلحية.

4. مشكلة بناء القدرات وتنميتها وأثره على التنمية المحلية: إن الجماعات المحلية تواجه تحديات كثيرة يعود سببها إلى غياب إستراتيجية واضحة لبناء القدرات، بالرغم من وجود الإدارة السياسية الهادفة إلى التغيير ومع هذا لا تزال الجماعات الإقليمية تستند إلى

¹ -Laurent chazee, « la planification local, outil de durabilité environnemental le cas des zones humides méditerranéennes », new medit ,N1, 2017,p :70.

² -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-2000، مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ: 24 جوان 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 25 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ: 28 يونيو 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ص: 38.

³ -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-2000، مرجع سابق الذكر، ص: 201.

أنماط السلوك التقليدي القائم على الموروث الإداري والتنظيمي الذي يعتمد بشكل كبير على الحلول الترقيعية بعد حدوث الأزمة وظهور الخلل¹.

إن الجهاز الإداري يمتاز بالجمود وهو ما يجعله لا يساير التطور الحاصل بالموازاة مع غياب سياسات إدارية فاعلة تتيح إمكانية الاستثمار في رأس المال البشري، وإن وجدت فهي محتشمة خاصة مع العدد الهائل للموارد البشرية المكونة للجهاز الإداري محليا بنسبة 57% من إجمالي تعداد الوظيفة العمومية، وهنا يظهر أن الجماعات الإقليمية تعاني من ضعف بنيوي وهيكلية يتميز بالروتين وبطيء الإجراءات وتدني الأداء الوظيفي وهو ما ينتج عنه تدهور الكفاءة والجودة، ما يؤدي إلى إعاقة مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين². ولذلك يجب على الجماعات المحلية تكوين إطاراتها بصفة دائمة ومستمر حتى ترفع من أدائهم، وتسرع العمليات الإدارية بما يضمن تنمية محلية حقيقية يستفيد منها المواطن الجزائري.

5. انعدام الجدية والفعالية في التخطيط المحلي وأثره على التنمية المحلية: إن الجماعات الإقليمية في الجزائر لازالت تتخبط في كنف هذا المشكل الذي يعتبر في الحقيقة عرقلة للتنمية المحلية بمفهومها التشاركي، والذي ضاعف من حدتها هو غياب الوسائل القانونية والإمكانات المادية التي تساهم في إقامة تخطيط علمي يأخذ بالحسبان الوسائل المتوفرة ويرى مدى ملائمة الظروف الزمكانية.

عادة ما تفشل الجماعات الإقليمية في حصر الموارد البشرية والمالية بطريقة علمية دقيقة وتعجز عن إدراك مدى كفاءتها وكيفية الحصول عليها، وهذا بسبب عدم وجود استراتيجيات فعالة بل إنها تفقد إلى خطة عملية واضحة تتمكن من التنبؤ بالعمليات المستقبلية،

¹ - بومدين طامشة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد 26، 2010، ص: 38.

² - حسن طراونة، وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة العمومية، عمان: دار اليازوري، 2011، ص: 57.

وعليه فإن التخطيط الإقليمي (المحلي)، إذا لم يتمكن من تحقيق التوافق بين برامج التنمية المحلية وحاجات المجتمع، وهذا يرجع إلى نقص الإطارات البشرية المؤهلة والمتخصصة في وظيفة التخطيط، وكذا عدم توفر المعطيات والبيانات الكافية¹.

وهنا تصبح الجماعات المحلية أمام إجراءات ترقيعية يغلب عليها طابع الارتجالية والتي لا ترقى لتطلعات المواطنين وفي هذا الإطار يؤكد لورن شازي " Laurent chazee " من خلال دراسة أجريت حول "التخطيط المحلي كأداة للاستدامة البيئية في البحر الأبيض المتوسط" حيث أخذت الدراسة عينة ثلاثة دول تتمثل في كل من ليبيا، المغرب، الجزائر وأن التخطيط المحلي (على المستوى البيئي مثلا) ضعيف من ناحية الهياكل المؤسسية، وغياب التنسيق الجيد، انعدام الخبرة وأخيراً فإن أساليب التشخيص والمنهجيات المستخدمة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق².

وقد أثبتت الدراسات المختلفة أن ضعف مشاركة المواطنين واستبعادهم من تخطيط البرامج التنموية يعود سببه لعاملين مهمين هما: أولاً تجاهل القيادات المحلية لرأي المواطنين عند إعداد برامج التنمية أما العامل الثاني فهو متعلق بالمواطنين في حد ذاتهم حيث يعتبر هؤلاء أن المشاركة في خطط التنمية المحلية هي مضيعة للوقت والجهد فمن وجهة نظرهم يجب أن يستثمر هذا الوقت في كسب "لقمة العيش" ومن هنا يتبين أن فشل برامج التنمية المحلية يرجع إلى إقصاء المواطن من عمليات التخطيط، إن نجاح التخطيط يستلزم مراعاة الخصوصية التي يتمتع بها كل إقليم أو بلدية³.

¹ - بايزيد علي، سليمان محمد، مرجع سابق الذكر، ص: 63.

² - نور الدين حاروش وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص: 71.

³ - نور الدين حاروش وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص: 204.

6. ضعف النظام المالي والجبائي للجماعات المحلية وأثره على التنمية المحلية: إن الموارد المالية التي تتوفر عليها الجماعات المحلية تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية وتجعلها تنعم بالذمة المالية المستقلة، ما يسمح لها بالتخفيف من حدة التبعية للسلطات المركزية فالقدرة على تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين دليل على كفاءة الجماعة المحلية وهذا لا يتحقق إلا من خلال التمويل الذاتي دون الحاجة إلى المساعدات الحكومية، في المقابل وفي كثير من الأحيان تجد الجماعات الإقليمية نفسها عاجزة عن الالتزام بواجباتها، وقد يرجع هذا إلى اللاتوازن الحاصل بين احتياجات المواطنين وإيرادات الجماعة المحلية، وهو ما يطلق عليه بالعجز المالي لميزانية الجماعات المحلية (البلدية والولاية)¹. وينتج عن ضعف النظام المالي والجبائي للجماعات المحلية جملة من المظاهر نذكر منها:

أ. التهرب الضريبي وأثره مالية الجماعات المحلية: كذلك من التحديات التي تقف في وجه تحقيق أهداف التنمية المحلية نجد التهرب الضريبي الذي بات مشكلة تؤرق الدولة وتحرم الجماعات المحلية من الاستفادة من مبالغ مالية طائلة من شأنها المساهمة في تدعيم مجال الاستثمار وهذا التجاوز يمارس من قبل أشخاص طبيعيين ومعنويين خاصة مع ظهور ما يطلق عليه بالسوق السوداء². ونتيجة التهرب الضريبي تفقد الجماعات المحلية أموال طائلة، كان من الممكن لو تم تحصيلها توظيفها في مشاريع التنمية المحلية.

ب. تفشي الفساد المالي داخل المجالس المحلية: بسبب تورط المنتخبين المحليين في تقاضي الرشاوى مقابل منح المشاريع التنموية صالح مقدمي الرشاوى مما يدخل

¹ - المرجع سابق نفسه، ص: 63.

² - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 222.

الجماعة المحلية في عجز دائم كما يعيق سير مخططات التنمية ما يُحملها جهداً مضاعفاً لتغطية العجز ما يعلها تدور في حلقة مفرغة.¹

ت. **تبعية النظام الجبائي الخاص بالجماعات المحلية للدولة:** باعتبار الجباية المحلية تشكل مورداً أساسياً للجماعات المحلية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المحلية، فإن عدم تطور العائدات الجبائية المحلية يترتب عنه تزايد أعباء الجماعة المحلية خاصة في ظل تزايد النفقات العمومية.² وبالتالي فإن ضعف النظام الجبائي يعود لسببين هامين يتمثل السبب الأول بتبعية النظام الجبائي للدولة، أما السبب الثاني فيتعلق بهيمنة الدولة على المصادر الجبائية في الدولة الجزائرية على سبيل المثال لا الحصر فيمن تملك صلاحية إنشاء وإلغاء الضرائب والرسوم، فضلاً عن تحديد الوعاء والمعدلات، كما أنها تقرر عملية تحصيل هذه الضرائب بمصالحها الخاصة، وهي التي تحصل على الحصة الأكبر من موارد الجباية.³

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن التنمية المحلة تواجهها جملة من التحديات التقنية والإدارية، منها غياب روح الديمقراطية التشاركية ومشاركة كافة الفواعل في عملية صنع القرار المحلي، نتيجة عدم اكتمال النصوص التشريعية والتنظيمية المحددة لصلاحيات هذه الفواعل وأدوارها التنموية وكيفية تدخلها، بالإضافة إلى ضعف المستوى الأدائي لأعضاء المجالس المنتخبة وعدم امتلاكهم الخبرة الأمر الذي يحتم ضرورة إخضاعهم لدورات تكوينية مستمرة، مع ضعف أداء الموظفين نتيجة عدم خضوعهم لدورات تكوينية تكسبهم خبرة التعامل مع

¹ - بن ناصر وهيبة، "التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 2013، 6، ص: 105.

² - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 74.

³ - بن شعيب نصر الدين وشريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص: 165.

مختلف المواقف الإدارية، كل هذه الأمور وغيرها تعتبر من التحديات التي ساهمت في ضعف التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعرقة لعملية التنمية المحلية

تواجه التنمية المحلية جملة من التحديات والعوائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: التحديات الاقتصادية المعرقة لعملية التنمية المحلية: من بين التحديات الاقتصادية التي تقف عائقاً أمام التنمية المحلية نذكر:

1. تمركز النشاطات الاقتصادية في المناطق الحضرية بشكل أكبر من المناطق الريفية:

مما يجعل سكان هذه الأخيرة في عزلة دائمة، وبالتالي فإن هذا اللاتوازن في تمركز النشاطات الاقتصادية يخلق عدّة مشاكل مثل اكتظاظ المدن الكبرى. وانتشار التلوث بسبب النشاط الصناعي مما يؤثر على صحة المواطنين، مثل مصنع الاسمنت ببلدية مفتاح، كما أن تمركز هذه الأنشطة في المدن يؤدي إلى امتصاصها للوعاء العقاري، بالإضافة، إلى تركيز مناصب الشغل في هذه المناطق يساهم في النزوح الريفي بسبب البحث عن مناصب شغل، كل هذه الأمور تعرقل مسيرة التنمية المحلية في المناطق الريفية، كما أن تمركزها في المناطق الحضرية يعطيها إمكانية تحصيل الضرائب والعديد من العائدات الجبائية التي يمكن توظيفها في تنمية هذا الحيز الجغرافي، في حين كان من المفروض تحقيق التوازن الجهوي وتركيز هذه المشاريع في المناطق الريفية نظراً للميزات التي يوفرها الريف من العقار وإمكانية توسعة المشاريع، بما يدر على هذه المناطق عائدات يمكن إنفاقها في تنميتها المحلية.

2. انتشار ظاهرة البطالة في الجزائر: تم تسجيل أعلى نسبة بطالة سنة 2012 بنسبة 12% لتتراجع في سنة 2013 بنسبة 8.3% لكن هذه النسبة عادت للارتفاع مجدداً في سنة 2015 بنسبة 11.2%. وبعد جائحة كورونا وأثارها المدمرة على اقتصاديات الدول، عاودت نسبة البطالة في الارتفاع، نتيجة تعطيل العديد من المشاريع، كما ساهمت الأزمة النفطية إلى ارتفاعها، بسبب انتهاج الدولة سياسة التقشف، حيث أن انتشار ظاهرة البطالة ينتج عنه سوء الحياة المعيشية للمواطن على عكس التنمية المحلية التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي.

3. انتشار ظاهرة الفقر نتيجة تراجع نصيب الفرد من الدخل الوطني:¹ بسبب انتشار ظاهرة البطالة وانتهاج الدولة لسياسة التقشف انتشرت ظاهرة الفقر في الجزائر بشكل فضيع، حيث تراجعت القدرة الشرائية نتيجة التضخم، فلم تعد الأسر الجزائرية قادرة على توفير متطلباتها الضرورية، ولهذا الأمر انعكاس على الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، فكيف يشارك المواطن في الحياة السياسية وهو يعيش حياة الفقر ويبحث عن لقمة العيش، وكيف له أن يشارك في التنمية المحلية وهو يشعر بالاغتراب وضيق العيش، لذلك على الدولة أن تبحث أن أطر جديدة لتحسين الوضع المعيشي للمواطن وتوفر له مناصب الشغل وتبحث عن سياسات ناجعة لتحسين الاقتصاد الوطني والدخل الوطني بما يحقق معيشة كريمة للمواطن، تجعله يندمج وطنيا ويشارك في مهمة البناء الوطني والتنمية المحلية.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك جملة من التحديات الاقتصادية المعرقة لمسيرة التنمية المحلية في الجزائر، كتمركز المناطق الصناعية في المناطق الحضرية على حساب الريف وانتشار ظاهرة البطالة والفقر، وتراجع مستوى الدخل الوطني والدخل الفردي،

¹ - ابتسام مقدم، مرجع سابق الذكر، ص: 43.

كل هذه العوامل تؤدي إلى عزوف كافة الفواعل عن الديمقراطية التشاركية والمساهمة في عملية التنمية المحلية.

ثانيا: التحديات الاجتماعية والثقافية المعقدة لعملية التنمية المحلية: من بين التحديات الاجتماعية والثقافية التي تقف عائقاً أمام التنمية المحلية نذكر:

1. **ضعف دور المرأة في المشاركة في التنمية المحلية:** يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن فرص النساء في الحصول على العدالة في الدول العربية محدود، فعلي الرغم من انتهاج الجزائر سياسة توسيع دائرة المرأة في المشاركة السياسية والتنمية المحلية من خلال تطبيق نظام الكوطة في المجالس الشعبية المنتخبة، ودعمها في تأسيس المؤسسات الناشئة، ومحاولة إدماجها في كافة القطاعات، وتوفير مناصب الشغل لها، إلا أن مساهمتها في التنمية المحلية محدود جداً، وهذا راجع إلى خصوصيتها.

2. **انتشار الأمراض وأثره على التنمية المحلية:** انتشار مجموعة من الأمراض منها التهاب السحايا، التهاب والأمعاء الغليظة ومرض الايدز الذي سجل ارتفاعاً سنة 2016¹ وأيضاً انتشار مرض كورونا سنة 2019 الذي أضر كثير بالاقتصاد الوطني نتيجة سياسة الحجر التي انتهجتها الدولة للتقليل من عدد الإصابات، ويرجع تقاوم العديد من الأمراض إلى غياب الثقافة الصحية ونقص المراكز الاستشفائية وسوء التغذية وتركز المناطق الصناعية الملوثة في المدن المأهولة بالسكان... الخ، حيث أن انتشار هذه الأمراض يؤدي إلى تراجع قدرات المجتمع في المشاركة السياسية الديمقراطية والتنمية المحلية.

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أمن الإنسان يفتح نافذة جديدة لفهم تحديات التنمية في المنطقة العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، بيروت، 2009، ص: 2.

3. غياب ثقافة المشاركة الديمقراطية في العملية التنموية المحلية: إن نجاح البرامج التنموية في منطقة معينة لا تعني بالضرورة أنها ستنجح في منطقة أخرى، وهذا يرجع إلى عنصر الثقافة الذي يمثل عنصراً أساسياً في خطط التنمية المحلية، ما ينعكس سلباً على مسار العمليات التنموية.

إن بروز ثقافات فرعية تعيق إعادة إنتاج الثقافة القومية كمرجعية عامة توجه سلوكيات المواطنين بما في ذلك المواطنين المحليين في مختلف المجالات، الأمر الذي من شأنه تقويض مخططات التنمية المحلية بسبب سعي الدولة الحثيث نحو البحث عن إثبات ذاتها من خلال إعادة ترتيب المرجعية¹.

ومن هنا تظهر القبيلة، والعشائر، وغيرها التي تصارع على إنتاج العلاقات التفاعلية في كنف الجسم السياسي². وعليه يفرض على أفراد المجتمع المحلي نسقاً معيناً يحتكم إلى العادات والتقاليد والعصبية، التي تضع المشاريع التنموية في خانة المخططات الفاشلة حتى أن المواطنين قد يُظهرون الرضا والولاء حتى وإن كانت برامج التنمية المحلية لا تتوافق ورغباتهم، فهذا يشكل نوع من الولاء التقليدي القبلي العشائري، بل ويمتد الأمر إلى سعي المُنتخب المحلي لتمثيل القبيلة أو العشيرة التي ينحدر منها (حيز ضيق من المجتمع) ولا يسعى لتمثيل المجتمع³.

¹ - علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: آليات التماسك الاجتماعي، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ط3، 2015، ص: 288.

² - محمد قدوسي، وآخرون، "التمثيل السياسي المحلي وعلاقته بالتنمية: دراسة في إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية"، عدد خاص، العدد 8، ديسمبر 2013، ص: 111.

³ - بوعيسى سمير، "مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، فبراير 2014، ص: 17.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك جملة من التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعرقل مسيرة التنمية المحلية في الجزائر كضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية الديمقراطية بسبب خصوصيتها في المجتمع الجزائري والتنشئة الاجتماعية، وأيضا انتشار الأمراض والفقر والبطالة وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية التي تدعو إلى المشاركة في الفعل التنموي المحلي نتيجة سيادة منطق أولوية منطق الجماعة على منطق الدولة بسبب ضعف مقوم الجذب الحضاري الذي ينتج أزمة هوية تتنازع فيه الهويات الفرعية مع الهوية المركزية الوطنية، حيث يعتبر هذا من أزمات التنمية السياسية المفضية إلى أزمة المشاركة السياسية وتآكل شرعية النظام مما يخل بعلاقة الدولة بالمجتمع وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف التنمية المحلية.

خلاصة الفصل الثاني:

على ضوء ما سبق يمكن القول أن الدولة الجزائرية قد اعتمدت على أسلوب التنظيم الإداري اللامركزي القائم على الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، معتمدة على مقارنة الديمقراطية التشاركية من خلال إتاحة الفرصة لمختلف الفواعل (المواطن، مؤسسات المجتمع

المدني، القطاع الخاص) للمشاركة في صنع القرار المحلي، إلا أن دور هذه الفواعل في التنمية المحلية كان محدودا نتيجة جملة من العراقيل.

وقد عرفت الجماعات المحلية جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية في مختلف الدساتير والمواثيق، وذلك من أجل تحسين دورها التنموي على المستوى المحلي، بالانتقال بها من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية. غير أن تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بحاجة إلى توافر جملة من المتطلبات والمتمثلة في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وتدريب الكوادر على عمليات التسيير، وتوسعة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة. وتعترض عملية التنمية المحلية جملة من التحديات والعراقيل منها ما هو متعلق بالفواعل (المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص) نتيجة ضعف مشاركتها في صنع القرار التنموي المحلي، وأخرى متعلق بالتحديات التقنية والإدارية الناتج عن ضعف أداء المجالس المحلية المنتخبة، وضعف أداء الموظفين نتيجة عدم خضوعهم لدورات تكوينية، وأخيرا تحديات وعوائق تتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثالث:

آليات تفعيل الديمقراطية

التشاركية للتنمية المحلية

في الجزائر

تمهيد:

لقد سعت الجزائر نحو التقدم لمسار الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، كون الأخيرة أصبحت تشكل حتمية دولية أكثر منها خياراً وطنياً، خاصة مع تنامي الوعي الشعبي وظهور العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية المنادية بضرورة إرساء مبادئ الديمقراطية وتفعيل دورها خاصة على المستوى المحلي، وقد عملت الحكومة الجزائرية على تجسيد مبدأ التشاركية على المستوى المحلي من خلال العمل على خلق بعض الآليات المتاحة لمشاركة المواطن في تسيير الشأن العام والتعبير عن رأيه بطريقة قانونية تضمن تجسيد مبادئ الديمقراطية والتي تعتبر من المبادئ التي يكفلها الدستور للجميع.

لذا سنقوم من خلال هذا الفصل إلى التعرض إلى المباحث الموضحة في متن الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين الإصلاحات والتحديات

المبحث الثاني: مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية والتنظيمية

المبحث الثالث: مظاهر تفعيل الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين الإصلاحات والتحديات

شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية، تجلت في نصوصها التشريعية والتنظيمية، بقصد تحسين الأداء التنموي المحلي، ومن بين هذه الإصلاحات إدخال مفهوم الديمقراطية التشاركية في التنظيم الإداري اللامركزي (البلدية والولاية)، قصد إشراك كافة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع القرار المحلي، إلا أن هذه الإصلاحات التي باشرت الدولة واجهتها جملة من التحديات التقنية والإدارية والثقافية والاقتصادية، حيث سنقوم في هذا المبحث بالتعرض بالتحليل والنقاش إلى أبرز الإصلاحات السياسية والإدارية وأثرها على الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، مع التطرق إلى أهم تحديات تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وأثرها على الفعل التنموي المحلي وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية والإدارية وأثرها في تعزيز الديمقراطية التشاركية

عرفت الجزائر في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين تحولا سياسيا في طبيعة النظام وآليات اشتغاله، نتيجة لتضافر عدّة ظروف أدت إلى توسيع الفجوة بين مختلف مؤسسات الدولة مع نظامها السياسي من جهة وبينها وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى، الأمر الذي

ترتب عنه ظهور أزمات مختلفة.¹ وفي ذات السياق فقد برهنت الدولة عجزها في تبني مشروع تنموي اجتماعي يسمح بمشاركة الأفراد في بلورة المخططات التنموية التي يكون لها أثر على الحياة العامة الأمر الذي دفع بالتشكيك في شرعية النظام السياسي القائم². وهو ما دفع النظام السياسي الجزائري إلى إجراء عملية التحول الديمقراطي، والإعلان عن التعددية السياسية وفتح المجال السياسي أمام كافة الفاعلين للمشاركة في الحياة التنموية بمختلف مستوياتها، بهدف امتصاص الاحتقان الاجتماعي وتجفيف منابع العنف السياسي بكافة مظاهرها.

فقد مهدت هذه الإصلاحات إلى إحداث تغييرات في طبيعة النظام السياسي الجزائري، فانقلبت الشرعية من شرعية ثورية إلى شرعية دستورية، تركز على احترام حقوق الإنسان والتعددية والمساواة³. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أبرز الإصلاحات السياسية والإدارية التي ساهمت في تعزيز الديمقراطية التشاركية وأثرها على التنمية المحلية وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الإصلاحات السياسية والإدارية في ظل دستور 1989 وأثرها على الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية: يعتبر دستور 23 فيفري 1989 بمثابة اللبنة الأولى التي أرست قواعد العمل الديمقراطي التشاركي القائم على مبدأ التعددية السياسية، فقد أسس هذا الدستور لظهور جمهورية ديمقراطية فنية تسعى لضمان احترام الحريات الأساسية للأفراد والجماعات،

¹ - ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010، ص: 60.

² - بدر الدين شبل، الحريات السياسية في الجزائر: دراسة في تطور النصوص التشريعية والممارسة العملية، الأردن: دار الراية، 2016، ص: 141.

³ - ناجي عبد النور، مرجع سابق الذكر، ص: 86.

فقد بدأ تمجيد الفرد المواطن واضحاً في ظل هذه الجمهورية، كما أقر مبدأ فصل السلطات ودعا للانفتاح السياسي الذي دل على التوجه الجديد الذي تبنته الدولة في ذلك الوقت¹.

في نفس الإطار فقد منح دستور 1989 إمكانية المشاركة للمواطن في ممارسة النشاط السياسي وقد كرّس هذا الحق من خلال المادة 39 منه والتي اعترفت للمواطن بحرية التعبير وإنشاء الجمعيات وحضور الاجتماعات كما أضافت المادتان 40-41 أنه يحق للمواطن إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، كما يخوّله التمتع بالحقوق المدنية والسياسية زيادة على هذا فقد جاءت المادة 47 لتتص على أنه يحق للمواطن أن ينتخب ويُنتخب، وعليه فقد جاء دستور 1989 بضمانات دستورية وسياسية وقانونية تفتح الفرص أمام مشاركة المواطنين في تسيير الحياة العامة. وهذا ما يدل على وجود البوادر الأولى للديمقراطية التشاركية².

ولقد اعتبرت المادة 27 من الدستور أن الدولة ديمقراطية تهدف إلى فتح باب المشاركة أمام المواطنين في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث يقوم المواطنون بمهمة مراقبة الدولة.

إن دستور 1989 ليس هو منأقر الإصلاحات التشاركية بالرغم من أنه يعتبر التشريع الأساسي الذي أتى بالتعددية، في حين نجد دستور 1976 تضمن اعترافاً بأحقية المواطن في ممارسة مواطنته عبر تكريس حق المساواة، وحرية التعبير، وحرية إنشاء الجمعيات والنقابات، وقد خص في فصله الخامس الموسوم بـ: "واجبات المواطن" وفي طبيعتها واجب تحقيق التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

¹ - عمر طيب بوجلال، مرجع سابق الذكر، ص: 123.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 22 رجب 1409 الموافق لـ: 28 فيفري 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، في الجريدة الرسمية، العدد 9، المؤرخة في 23 رجب 1409 الموافق لـ: 1 مارس 1989 المواد 39-40-41-42-47، ص: 239.

وما يُعاب على هذا الدستور أنه أغفل مبدأ التعددية التي تعتبر أهم ركيزة في البناء الديمقراطي التشاركي، كما أهمل عنصر المعارضة الذي يدل على صحة النظام السياسي وسلامته.

إن دستور 1989 سعى إلى تعميق الحس التشاركي من خلال إقرار مبدأ التعددية السياسية، وبالتالي تدارك الجوانب التي لم يتطرق إليها دستور 1976¹.

ثانيا: الإصلاحات السياسية والإدارية للجماعات المحلية سنة 2011 و 2012 وأثرها على الديمقراطية التشاركية:

عملت الدولة على إصلاح النظام القانوني للجماعات المحلية (البلدية والولاية)، من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية في الفعل التنموي المحلي ومن أبرز هذه الإصلاحات نجد:

1. **الإصلاحات السياسية والإدارية للبلدية في ظل قانون 10/11 وأثره على الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية:** وفي عام 2011 سعت الجزائر نحو إصلاح نظام الإدارة المحلية، من خلال إقرار قانون البلدية 10/11 والذي كرّس التوجه الجديد للدولة القائم على تبني الديمقراطية التشاركية في التسيير العمومي المحلي، حيث خصص له باباً كاملاً تحت عنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"، والذي اعتبر البلدية قاعدة محلية لامركزية، وفضاء يشارك المواطن من خلاله في تسيير شؤون حياته، كما أنها تمثل الإطار المؤسسي لمباشرة الديمقراطية المحلية والتسيير الجوّاري من خلال استشارة المجلس البلدي للمواطنين في بعض مسائل البلدية التي تتعلق بالتهيئة الإقليمية

¹ - اسماعيل قيرة، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص: 35.

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹. وقد كان لهذه الإصلاحات أثرها الإيجابي في تعميق الديمقراطية التشاركية ونضجها، بالرغم من محدودة أداء الفواعل وضبابية بعض القوانين وعدم اكتمال النصوص التشريعية والتنظيمية التي تبين آليات تدخل (المواطن، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني) في الدفع بالفعل التنموي المحلي.

2. الإصلاحات السياسية والإدارية للولاية في ظل قانون 07/12 وأثره على الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية:

في سنة 2012 اعتمدت الجزائر قانون 07/12 المتعلق بالولاية غير أن هذا القانون لم يأت بشيء جديد بالنسبة لموضوع مشاركة المواطنين، غير أنه اكتفى بالإشارة في المادة 12 منه على أن للولاية مجلساً منتخباً عن طريق الاقتراع العام يدعى المجلس الشعبي ألولائي، على اعتبار أن شكل المشاركة هنا مبني على وسيلة الانتخاب التي تعد أسلوباً من أساليب المشاركة².

ثالثاً: الإصلاحات السياسية والإدارية وأثرها على الديمقراطية التشاركية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016: في سنة 2016 جاء دستور 01/16 ليدعم الديمقراطية التشاركية حيث نصت المادة 15 منه على أن الدولة الجزائرية تعمل على تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، كما أشارت إلى أن الدولة تعمل على تعزيز قيم الديمقراطية

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ: 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 1 شعبان 1432 الموافق لـ: 3 يونيو 2011، المواد 1-2-11، ص: 7، 8.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 7/12 المؤرخ 28 ربيع الأول 1433 الموافق لـ: 21 فيفري 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخة في 7 ربيع الثاني 1433 الموافق لـ: 29 فيفري 2012، المادة 12، ص: 10.

والعدالة الاجتماعية، والسعي نحو الفصل بين السلطات لمنع تضارب المصالح وتداخل السلطات.

كما أنشأ القانون بموجب أحكام المادتين 200-201 مجلساً أعلى للشباب عبر إشراك هذه الفئة في التعبير عن احتياجاتها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والرياضية، إضافة إلى ترقية قيم التضامن والتكافل الاجتماعيين وكذا تنمية الحس المدني.

أما في المواد 204، 205 من نفس الدستور فقد أخذت مسألة مشاركة المجتمع المدني، القطاع الخاص بالحسبان، حيث أقر بإقامة مجلس وطني اقتصادي واجتماعي يضم ممثلي هيئات المجتمع المدني إلى جانب الشركاء الاقتصاديين مهمته ضمان التشاور والحوار، كما يسهر على إبداء وطرح الرؤى والأفكار التي تتعلق بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التعليمية وغيرها.¹ وبذلك فإن التعديل الدستوري لسنة 2016 قد قدم قيمة مضافة، بتأسيسه لجملة من المؤسسات المشاركة في عملية صنع القرار، مع تحديده لبعض آليات المشاركة الديمقراطية في العملية التنموية.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول مسار الإصلاحات السياسية والإدارية في الجزائر من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، قد عرف جملة من المحطات والمراحل، لعل أبرزها الإصلاحات الدستورية التي جرت سنة 1989 وسنة 1996، وما تلاها من تعديلات دستورية سنة 2002 و2008 و2016 إلى غاية التعديل الدستوري سنة 2020 أين أدخلت الدولة جملة من المؤسسات والآليات من أجل تفعيل الديمقراطية التشاركية لإشراك كافة الفواعل (قطاع خاص، ومؤسسة إعلامية، ومواطن، ومؤسسات المجتمع المدني)، في عملية

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/16 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ: 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ: 7 مارس 2016، المواد 15-200-201-204-205، ص ص: 8-35-36.

صنع القرار التنموي المحلي، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها الجزائر في عملية الانتقال الديمقراطي إلا أن التجربة أثبتت أن العملية في تطور مستمر في البناء المؤسسي والوطني والتنموي.

المطلب الثاني: تحديات تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وأثرها على التنمية المحلية.

تواجه الديمقراطية التشاركية جملة من التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية المحلية في الجزائر، حيث يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. ضرورة تبني آليات حقيقية لترقية الديمقراطية التشاركية في العمل التنموي المحلي:

إن إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في العمليات التنموية على المستوى المحلي للبلديات في سياق عمليات الإصلاح السياسي والتطوير القانوني والأخذ بآليات الإجرائية والفنية التشاركية وإيجاد مداخل عملية حقيقية لترقية الديمقراطية التشاركية ضمن تخطيط برامج التنمية المحلية وصياغة محكمة للسياسات العامة المحلية في إطار اعتماد نمط تفاعلي في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية¹.

ويندرج موضوع ترقية الديمقراطية التشاركية ضمن الإصلاحات الدستورية التي شهدتها الجزائر من حيث تضمينها في دستور 2016 ليلتحق ميثاق ترقية الديمقراطية التشاركية التي بادرت به وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ سنتين وهو ما كُمل بجملة من الإصلاحات التي جاءت وفق قوانين البلدية والولاية وتطويرها إلى الشكل الذي يعبر عن وحدة قانون الجماعات الإقليمية². ومن أجل تجسيد ديمقراطية تشاركية محلية حقيقية لابد من تبني آليات قوية تهدف إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية.

¹ - رضوان مجادي، الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدلائل والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2019، ص: 820.

² - هایل زوبير، مرجع سابق الذكر، ص: 89.

2. تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية للجماعات المحلية لدفع بالفعل التنموي المحلي:

وذلك بتطوير الأطر التشريعية من خلال إدخال تعديلات على القوانين التي تنظم البلديات والولايات التي من شأنها أن تتضمن آليات إشراك المواطن، مع الابتعاد على العبارات الفضفاضة، وأن تنص بصورة واضحة على آليات تشاركية في صنع السياسة العامة لضمان مشاركة المواطنين الفعالة. ويجب العمل على اتخاذ إجراءات تحفيزية للعمل على تفعيل المشاركة.

3. دعم ثقافة سياسية وفق مبادئ الديمقراطية التشاركية: حيث يجب الاستفادة من

مشاركة المواطن ومن مشروع الجمعيات ومنظمات المجتمع على أرض الواقع عن طريق الاستفادة من الخبرات، لأن تنظيمات المجتمع المدني تكسب ثقة المواطنين، كما يجب الاهتمام بالمكون الثقافي عبر التنشئة السياسية بأن يتم التركيز على فاعلية النظام وإن ظل المواطنون لا يؤمنون بفاعلية المجالس المحلية المنتخبة، فإنه لا يمكن أن تتطور مشاركة المواطنين لهذه المجالس وذلك يكون من خلال ديمقراطية النظام المحلي.

4. ضرورة وضع آليات لتقييم دور المجالس المحلية في الدفع بالفعل التنموي: لابد من

وضع آليات واضحة لتقييم دور المجالس المحلية يشارك فيها المواطنون حتى تتمكن هذا المجالس من تطوير نفسها وتلافي أخطائها. لذا لابد من مشاركة المواطنين سواء على مستوى التخطيط من خلال التعبير عن احتياجاتهم أو التنفيذ من خلال مشاركتهم أو الرقابة من خلال التقييم وهو ما يرسخ قيم المواطنة. وينبغي على المجالس المنتخبة في الجماعات المحلية الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

5. ضرورة تبني مبادئ الديمقراطية التشاركية للقضاء على الإجراءات البيروقراطية:

وذلك بتبني الإجراءات الفعالة التي تنطوي عليها فكرة التشاركية كالتفويض والمساهمة والتفاعلية والمواطنة المباشرة والمراقبة والتقييم والمتابعة والتي تؤدي إلى التخلص من خيارات البيروقراطية السائدة على المستوى المحلي ووضع حد للتعقيدات الإجرائية

المعركة للأهداف التنموية تحقيقاً للحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية. كما ينبغي على المجالس المنتخبة في الجماعات المحلية الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل والانفتاح على فواعل المجتمع.¹

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تواجهها جملة من التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية المحلية، لذلك يجب تطوير آليات حقيقية لتفعيل أسس وأهداف الديمقراطية التشاركية، ووضع قواعد محدد لتقييم دور الجماعات المحلية (البلدية والولاية) في الدفع بالفعل التنموي المحلي، وبناء ثقافة سياسية قائمة على أولوية منطق الدولة على منطق الجماعة والغنيمة، ومنطق المشاركة في صنع القرار بدل الانفراد بالسلطة، وبهذه الأمور يمكن أن تشارك كافة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الفعل التنموي المحلي.

المبحث الثاني: مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية

والتنظيمية

عرف النظام التشريعي والتنظيمي للديمقراطية التشاركية تطوراً كبيراً، حيث مر بجملة من المراحل منذ استقلال الدولة الجزائرية وبناء الدولة الوطنية، وعرفت خلاله بعض الآليات التشريعية في الجوانب القانونية والدستورية وأخرى تنظيمية، إلا أن التحول البارز كان بعد عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الجزائر في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد سنة 1989.

حيث اعتمدت مجموعة من الآليات الديمقراطية وقد تعزز الممارسة الديمقراطية التشاركية أكثر بعد دستور 1996 الذي جاء بجملة من الإصلاحات السياسية والإدارية عمقت مسار العمل الديمقراطي التشاركي في الفعل التنموي المحلي والوطني،

¹ - رحمانى جهاد، وآخرون، "الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية بالجزائر: واقع وآفاق"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 2، (ب، س، ن)، ص: 36.

وسنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى مطلبين الأول بعنوان مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية، والثاني جاء موسوما بعنوان مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التنظيمية.

المطلب الأول: مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية.

النص التشريعي هو نص قانوني صادر عن السلطة التشريعية وهي ممثلة في بلادنا في البرلمان بغرفتيه: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وفق الإجراءات التي يحددها الدستور في المجالات المخصصة بموجبه، ويتضمن جملة من القواعد القانونية العامة المجردة والملزمة للأفراد، قصد تنظيم علاقتهم في المجتمع، ومن أنواعه الدستور، والقانون، والأمر¹ وفي هذا الإطار سنقوم في هذا المطلب بالتعرض إلى نقطتين من ناحية النصوص التشريعية الخاصة بتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر، النقطة الأولى نتحدث فيها عن مكانة الديمقراطية التشاركية في الدساتير الجزائرية، أما النقطة الثانية فسنعرض فيها إلى التكريس القانوني للديمقراطية التشاركية وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: مكانة الديمقراطية التشاركية في الدساتير الجزائرية:

غداة الاستقلال استمرت الإدارة الجزائرية على العمل بالتشريع الفرنسي باستثناء ما يتعرض مع الاستقلال والسيادة عملاً بالقانون الصادر في 31 ديسمبر 1962² حيث بقي ساري المفعول إلى غاية صدور أول دستور للجزائر سنة 1963 الذي كرّس أول مرة الحق

¹ - علي عميش، رزاق العربي، التحرير الإداري، الجزائر: المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، 2010، ص: 189.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 62-157 المؤرخ في ديسمبر 1962 يتضمن سريان التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 14 ديسمبر 1962 إلا ما يتعارض مع سيادة الوطنية ج.ر.ج، العدد 02، الصادر بتاريخ 11 جانفي 1963 ملغى بالأمر رقم 73-29 المؤرخ في 5 جويلية 1973 ج.ر، ج، العدد 62 الصادر بتاريخ 23 أوت 1973.

في المشاركة، وبعدها صدر الميثاق الوطني بتاريخ 5 جويلية 1976¹ كمرجع أساسي لتأويل أحكام الدستور 1976 ويعتبر المثل الأعلى لسياسة الدولة والمصدر الأساسي لقوانينها حيث كرس اشتراكية الاتجاه السياسي.

ولقد عرفت الدولة الجزائرية فراغا لمدة 13 سنة فأعيد النظر في الدستور 1963 بتاريخ 22 نوفمبر 1976، واستمرت سياسة تثبيت الحكم على فكرة الحزب الواحد وأولويته على باقي أجهزة الحكم، مما سبب ذلك غياب مشاركة سياسية بسيطرته على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر ايدولوجيته، لكن مظاهر ضعف النظام الأحادي فلم يعد النظام في تلك الفترة قادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب أحداث 1988 حيث نجمت على هذه الأحداث دستور 1989 وتبنى نظام التعددية الحزبية كأهم مبدأ من أجل بناء دولة القانون التي يتمتع فيها الأفراد بجميع حقوقهم خاصة فيما يتعلق بتكوين أحزاب سياسية والتعبير عن آرائهم بطريقة قانونية.

وسنتناول بشيء من التفصيل الإطار الدستوري للديمقراطية التشاركية في دساتير الأحادية الحزبية (دستور 1963 ودستور 1976)، وكذا الديمقراطية التشاركية في دساتير التعددية من خلال دستور 1989 ودستور 1996² وذلك على النحو الآتي:

1. الديمقراطية التشاركية في ظل دساتير الأحادية الحزبية:

رغم تكريس الدولة الجزائرية لنظام الحزب الواحد إلا أن كل من دستور 1963 ودستور 1976 لم يخلو من نصوصهما على مبدأ مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام فهذه النقطة

¹ - وحيدة طمين وخزارة كنزة، مرجع سابق الذكر، ص: 6.

² - حدة بولاقة، (واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية تخصص السياسات العامة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2010-2011، ص: 23.

لها امتداد تاريخي للدولة الجزائرية سواء قبل أو أثناء الثورة، وحتى بعد الاستقلال.¹ ومن أجل التعمق في فهم أبرز التحولات الدستورية والتفصيل في الدساتير الجزائرية في ظل النظام الأحادي، وجب علينا التطرق إلى كل من دستور 1963 ودستور 1976 وأثرهما على الديمقراطية التشاركية وذلك على النحو الآتي:

أ. **مكانة الديمقراطية التشاركية في ظل دستور 1963:** لقد كرّس هذا الدستور مبدأ المشاركة في الفقرة 9 من ديباجته، والتعجيل بترقية المرأة قصد إشراكها في تدبير الشؤون العمومية،² كما كرّست المادتين 19 و20 مبدأ مشاركة المواطنين فقد نصت المادة 19 على حق المواطن الجزائري بتأسيس الجمعيات والاجتماع، أما المادة 20 فقد اعترفت بشكل واضح وصريح بالحق النقابي ومشاركة العمال في تسيير المؤسسات، على أن لا يلمس ذلك استقلا الأمة وسلامة الأراضي والوحدة ومصالح الشعب الاشتراكية، وكذا عدم المساس بنظام الأحادية.

كما أن المادة 20 أقرّت بالجو النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات، إلا أن هذا للحق النقابي مقيد بعدم استعماله للمساس باستقلال الأمة وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية ونظام الأحادية الحزبية.³

ب. **مكانة الديمقراطية التشاركية في ظل دستور 1976:** إن الميثاق الوطني الصادر في 5 جويلية 1976 سابق لصدور دستور 1976، حيث ينظر أولا إلى أحكام هذا الميثاق التي تضمنت تكريس للديمقراطية التشاركية، وتظهر تماما من خلال الفقرة 10 من

¹ - اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002. ص: 13.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64 الصادر في 10 سبتمبر 1963.

³ - وحيدة طمين، وخزارة كنزة، مرجع سابق الذكر، ص: 8.

مقدمة والتي تنص على مايلي: "إن الميثاق يمثل بدون شك مساهمة جديدة في التحول الكامل للشعب الجزائري ويعبر في آن واحد عن تطلعاته العميقة وارادته الجبارة".¹

إن دستور 1976 لا يختلف كثيرا عن دستور 1963 كون كلاهما يرتكزان على مبدأ الحزب الواحد، وإن كان هناك اختلاف فهو طفيف يظهر من خلال توسيع الديمقراطية التشاركية في دستور 1976 حيث أقر بحق المشاركة في ديباجته في عدة مواد".² فنجد على سبيل المثال لا الحصر المواد التالية:

- **المادة 27:** التي نصت على أن المساهمة النشيطة للشعب في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي تسيير الإدارة ومراقبة الدولة هي ضرورة تفرضها الثورة.
- **المادة 60:** فقد نصّت أن الحق في الانخراط في النقابة معترف به لجميع العمال ويمارس في إطار القانون.

وعليه فإنه يتبين أن دستور 1976 قد شهد خطوة هامة في مجال مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم، خاصة الجانب المتعلق بتنظيم بعض الحقوق التي تعنى بعلاقة الإدارة بالمواطن والتي على أثرها صدر مرسوم ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن سنة 1988 والذي تبعه بعد بضعة أشهر تعديل ثالث لدستور 1976 الذي تم بواسطة استفتاء نوفمبر 1988 ولقد تم هذا التعديل بموجب المادة 111فقرة 14 التي تقضي باللجوء إلى استفتاء الشعب والتي جاءت بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي تعد نقطة تحول في تاريخ الجزائر.³ وعليه فإن دستور 1976 يحمل في طياته بعض مظاهر الديمقراطية التشاركية التي تتيح للمواطن وبعض مؤسسات المجتمع المدني للانخراط في مسار العمل التنموي المحلي.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، لسنة 1976.

² - المرجع نفسه.

³ - وحيدة طمين، وخزارة كنزة، مرجع سابق الذكر، ص: 10.

2. مكانة الديمقراطية التشاركية في ظل دساتير التعددية الحزبية:

عرفت الجزائر بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 تحولا سياسيا أدى بالنظام السياسي إلى الانفتاح وإعلان التعددية السياسية، وتبني الخيار الأيديولوجي الليبرالي من خلال دستور 1989، حيث كان هذا الأخير الحجر الأساس لبناء أسس الديمقراطية التشاركية، ومن ثم جاء دستور 1996 الذي يعد قيمة مضافة في مسار البناء المؤسسي الديمقراطي الجزائري، وفي هذا الإطار سنقوم بمعالجة مسألة مكانة الديمقراطية التشاركية في ظل دساتير التعددية الحزبية وذلك على النحو الآتي:

أ. مكانة الديمقراطية التشاركية في ظل دستور 1989:

يعتبر التطور الذي أحدثه دستور 1989 البداية الأولى لتكريس النظام الديمقراطي،¹ والذي انتقلت بموجبه الجزائر من نظام سياسي قائم على نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب الذي سيشكل صخرة هامة نحو تكريس الديمقراطية التشاركية من الناحية ومن ناحية أخرى بداية الاهتمام بإصلاح الإدارة الجزائرية موازاة مع جملة الإصلاحات السياسية التي أقرها هذا الأخير، نجدها وقد كرّست بصورة واضحة مبدأ المشاركة، حيث ركّز على الجماعات الإقليمية كأسلوب للتنظيم الإداري ومشاركة المواطنين.²

وقد كرّست بعض مواد هذا الدستور مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المتمثلة فيما يلي³:

¹ - محمد بوطرفاس، (الحملات الانتخابية: دراسة مقارنة بين التشريع الوطني والتشريع الفرنسي)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، السنة الدراسية 2010-2011، ص: 53.

² - نفسية رزيق، (عملية ترسيخ الديمقراطية في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص: 4.

³ - الجمهورية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18، المؤرخ في 28 فيفري 1989، ج. ر. ج، العدد 9 الصادر بتاريخ 1 مارس 1989.

- **المادة 16:** التي تنص على مايلي: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة لامركزية ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون العمومية".
- **المادة 39:** التي نصت على مايلي: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن".

وباختصار يمكن القول أن دستور 1989 هو أول دستور كرّس التعددية الحزبية ووضع حدًا للاحتكار السياسي القائم على الحزب الواحد، كما يعد أول دستور يقر بتعددية التنظيم والتعبير في إطار المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والجمعيات والنقابات المهنية باعتبارها أحد المظاهر الأساسية للديمقراطية ويعتبر وسيط بين الفرد والدولة (الإدارة).

ب. مكانة الديمقراطية التشاركية في ظل دستور 1996:

إن دستور 1996 قد تضمن تقريبا الأحكام نفسها التي تضمنها دستور 1989 بحيث أبقى على نفس المواد المكرّسة للديمقراطية التشاركية إلا أنه ساهم في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة مثلما هو الحال في دستور 1989¹.

إن ديباجة دستور 1996 قد أكّدت أن الشعب الجزائري قد ناضل دائما في سبيل الحرية والديمقراطية وأنه يظهر عزمه في إنشاء مؤسسات دستورية تقوم على أساس مشاركة كل جزائري في تسيير الشؤون العامة والقدرة على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، وأن الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

¹ - منى هرموش، (دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسة عامة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص: 97.

حيث ورد في المادة 6 من دستور 1996 المدرجة تحت إطار الفصل الثاني المعنون بالشعب أن مصدر كل سلطة هو الشعب والسيادة الوطنية ملك له وحده يمارسها بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها وعن طريق الاستفتاء ذلك بواسطة ممثليه المنتخبين.

كما نصت المادة 7 الفقرة 1-3 من الدستور 1996: "السلطة التأسيسية ملك للشعب يمارس الشعب هذه لسيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة الممثلين المنتخبين". كما كرس الدستور حرية إنشاء الأحزاب وذلك في المادة 42 التي تنص بمايلي: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون".

بالإضافة إلى هذاتكريس دستور 1996 الحق في تأسيس الجمعيات من خلال المادة 33 منه كمايلي: "الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون" أما المادة 41 قد أقرت بمايلي: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن"، كما تم تجسيد الحق النقابي بمقتضى المادة 56 التي تنص على مايلي: "الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين".

وتنص المادة 15 على أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية...البلدية هي الجماعة القاعدية وتليهما المادة 16 بنصها التالي: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة لا مركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون العمومية".¹

نلاحظ أن دستور 1996 من خلال أحكامه المكرسة للديمقراطية التشاركية قد وسع من تكريس مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية مقارنة بغيره من الدساتير التي

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، ج.ر.ج، العدد 76 الصادر في 14 أبريل 2002، وبموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2002، ج.ر.ج، العدد 63 الصادر بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

* يقصد بالنقابة ذلك التنظيم الجماعي الدائم للعمال والمستخدمين الذين ينتمون إلى المهنة الواحدة أو القطاع من أجل الدفاع عن مصالحهم.

مرت بالدولة الجزائرية وخير برهان هو صدور الكم الهائل من القوانين المكرسة للديمقراطية التشاركية مباشرة بعد تبني دستور 1996¹.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التحول السياسي في طبيعة وآليات النظام السياسي الجزائري والانتقال به إلى نظام ديمقراطي تعددي قد ساهم في تعزيز أسس الشرعية الديمقراطية التشاركية القائمة على إشراك كافة الفواعل (المواطن، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الإعلام) في عملية صنع القرار التتموي المحلي والوطني.

ثانيا: مكانة الديمقراطية التشاركية في القوانين الجزائرية:

رغم غنى المنظومة والقانونية بالنصوص التشريعية المكرسة للديمقراطية التشاركية إلا أن تجسيدها للديمقراطية التشاركية لم يكن في مستوى التطلعات، فنجدها قد أولت اهتماما بالغا لمبدأ المشاركة بما يحمله من خدمات تعبر عن الديمقراطية الحقيقية وسعت لتكريسه بصورة واسعة من خلال مختلف أحكامها القانونية تارة ونجدها تارة أخرى قد قصرت في تجسيد هذا المبدأ وإن وجد يكون بصفة محتشمة، من أمثلة ذلك:

1. القوانين المؤطرة لمبدأ المشاركة الديمقراطية بصورة واسعة نجد:

أ. قانون الجماعات الإقليمية: حيث وردت جملة من المواد القانونية تشير إلى مشاركة فواعل الديمقراطية التشاركية في العملية التتموية على مستوى كل من البلدية والولاية، وذلك على النحو الآتي:

– القوانين المتعلقة بالديمقراطية التشاركية في البلدية: بالرجوع إلى القانون رقم 10/11

نجد الباب الثالث منه قد نص على مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية من خلال المواد التالية:

¹ – وحيدة بوطمين، وخزار كنزة: مرجع سابق الذكر، ص: 18.

- **المادة 11:** قد نصت على الحق في الإعلام والإداري وعلائية التصرفات الإدارية لإشراك المواطن في مناقشتها، فالمجلس الشعبي البلدي لا يعمل في إطار السرية حتى يستطيع المواطنون ممارسة الرقابة الشعبية على مداولات المجلس الشعبي البلدي.
- **المادة 12:** تنص على مايلي: " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري المذكور في المادة 11 أعلاه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم
- **المادة 13:** تقرر بتشجيع منظمات المجتمع المدني للقيام بمهام وصيانة مشروعات الخدمات ذات الصلة بالوحدات المحلية.
- **المادة 14:** يجوز لكل شخص الاطلاع على مداولات ومستخرجات المجلس الشعبي البلدي، كما يجوز لكل صاحب مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته.¹

كما أن القانون قد خوّل لأعضاء المجلس الشعبي البلدي إنشاء لجنة مؤقتة تتولى القيام بمهمة يُحددها المجلس، كأن تباشر التحقيق في أمر معين مثلاً تجاوزات ما على مستوى مصلحة تابعة للبلدية وغيرها، فالحقيقة أن اللجان الخاصة وإن كانت أمراً عارضاً في حياة المجلس البلدي، إلا أنها تلعب دوراً كبيراً في الكشف عن الحقائق أو المعلومات التي لها صلة باختصاصات المجلس الشعبي البلدي.²

– **القوانين المتعلقة بالديمقراطية التشاركية في الولاية:** بالنسبة لقانون الولاية فقد كرّس هو الآخر مبدأ المشاركة بالنظر إلى مكانة المجلس الشعبي الولائي الذي يمثل قاعدة لامركزية

¹ – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية رقم 10-11.

² – عمار بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص: 192.

ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.¹ حيث نجد أن المشرع الجزائري قد كرس مبدأ المشاركة في القانون رقم 7/12 من خلال المواد التالية 18-32-36.²

ب. **قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:** لقد كرس المشرع الجزائري مبدأ مشاركة المواطنين في حماية البيئة في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بداية من المادة 02 التي دعت إلى الحق في الإعلام كآلية لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تهم البيئة، أما المادة 03 فقد نصت على مبدأ مشاركة الأفراد في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة في حين المادة 07 نصت على حق الحصول على المعلومات البيئية، لما لها من دور في مجال حماية البيئة وإقرار الحق لكل فرد التمتع ببيئة سليمة ومتوازنة فيما يخص المادة 74 فقد تحدثت عن أسلوب الاستشارة الذي بواسطته يُستشار المواطنون في نشاطات متعددة كالأنظمة الخاضعة للحماية والتدابير الوقائية والتهيئة.³

ت. **قانون التهيئة والتعمير:** لقد كرس المشرع الجزائري مبدأ الديمقراطية التشاركية في مجال التهيئة والتعمير كونها تولّد نتائج هامة في تحسين حياة المواطنين من خلال القانون 29/90 عبر مواد 14-15-26-36.

وباستقراء المواد المذكورة أعلاه يتضح أن المبدأ قد كرس صراحة بنصها على الأساليب الإجرائية التي يستعين بها المواطن في صنع القرار مع الإدارة من بينها:

¹ - بن عثمان شويح، (دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة البلدية)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2010-2011، ص: 46.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الولاية رقم 07/12.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر في 20 جويلية 2003.

✓ أسلوب التحقيق العمومي.

✓ أسلوب الاستشارة.

ث. قانون الوقاية من الفساد ومكافحته: وهنا نجد القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إذ نصت المادة 15 منه والموسومة بمشاركة المجتمع المدني على التالي:

✓ يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بإجراءات عديدة.

✓ اعتماد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع.

✓ اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

✓ تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على معلومات متعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

أما بالنسبة للمادة 20 فقد نصت على أنه من مهام الهيئة لوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته إعداد برامج يسمح بتحسيس وتوعية المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.¹

ج. قانون العمل: إذا كان قانون العمل يعترض وجود علاقة عمل بين صاحب العمل والعامل فيفترض إعطاء الأخير حقه في المشاركة، وقد كرس ذلك صراحة في المادة 5 من القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل بنصها على مايلي:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر في 2006، 2010 في 2010 عدل ومتمم بموجب القانون رقم 15/11 مؤرخ في 2 أوت 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 صادر في 2011.

يتمتع العمال بالحقوق الأساسية التالية¹:

✓ الحق في ممارسة الحق النقابي.

✓ الحق في التفاوض الجماعي.

2. نقص القوانين المؤطرة لمبدأ المشاركة الديمقراطية:

هناك جملة من القوانين المؤطرة للديمقراطية التشاركية ولكنها وردت بشكل ضيق وفيها نوع من الضبابية وهي على النحو الآتي:

أ. **قانون تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة:** نجد القانون رقم 01-20 المادة 2 قد كرست مبدأ التشاركية بنصها على الآتي: "تبادر الدولة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتسير هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاصات كل منها بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية. ويساهم المواطنون في إعداد هذه السياسة وتنفيذها طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما".²

كما اعترف المشرع الجزائري بحق مشاركة المواطنين في المرسوم التنفيذي رقم 433/12 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة في المادة 4 منه عندما أشار إلى مهام المديرية الفرعية لبرامج تحسين نوعية المدنية التي من بينها التشاور ومشاركة المواطن من أجل تحسين وضعيته المدنية، كما أشار القانون رقم 02/10 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مشاركة المواطنين في إعداد المخطط

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، يتعلق بعلاقات العمل، معدل ومتمم بالقانون رقم 91/29 المؤرخ في 21 ديسمبر 1999.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01/20، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر 2001.

الوطني لتهيئة الإقليم، كذلك يظهر مبدأ المشاركة في مرحلة تنفيذ هذا المخطط بإعمال قواعد الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ب. **الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث:** إن الخطر هو جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية، لذلك يجب على السلطات أن تتخذ مجموعة من الإجراءات الوقائية بمشاركة كل المتدخلين ودون إعمال لدور المواطن حتى تكون في منأى من الكوارث، وانطلاقاً من هنا تم الاعتراف بمبدأ مشاركة المواطنين في القانون المتعلق بالوقاية من المخاطر قانون رقم 04-20.

فقد نصت المادة 8 على التالي: يكون لكل مواطن الحق في الاطلاع على الأخطار المحدقة به وعلى المعلومات المتعلقة بالعوامل القابلة للإصابة المتصلة بذلك وكذا مجموع الترتيبات الوقائية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث.

أما المادة 09 فقد نصت على مايلي: تشكل الوقاية من الأخطار الكبرى والتسيير في إطار التنمية المستدامة منظومة شاملة تبادر بها وتشرف عليها الدولة، وتقوم بتنفيذها المؤسسات العمومية والجماعات الإقليمية في إطار صلاحيتها بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وبإشراك المواطنين ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون ونصوصه.¹

ت. **القانون التوجيهي للمدينة:** وهو القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، حيث تم تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية في المادة 2 ومن المبادئ التي تقوم عليها سياسة المدينة مبدأ التنسيق والتشاور الذي يعتبر آلية لمشاركة المواطن في

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 20/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، يتعلق بالرقابة من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84 صادر في 29 ديسمبر 2004.

اتخاذ القرار، ومبدأ الحكم الراشد الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية والتي لن تتجسد إلا عن طريق إعلام المواطن كونه محور المشاركة¹.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية قد حظيت بمكانة مرموقة في النصوص التشريعية الجزائرية (الدستورية والقانونية)، حيث مست الإصلاحات التشريعية كافة القطاعات السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية، وهذا من أجل إدماج كافة الفواعل في مسار العمل الجماعي الوطني من أجل الارتقاء بالفعل التنموي المحلي والوطني، والانتقال من شرعية الديمقراطية التمثيلية إلى شرعية الديمقراطية التشاركية القائمة على شرعية الفعل والانجاز التنموي وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

المطلب الثاني: مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التنظيمية

تصدر النصوص التنظيمية عن السلطة التنفيذية، لكونها أدرى بالواقع العملي، والإجرائي لتطبيق القانون، ولا يجب أن يكون النص التنظيمي مخالفا عن النص التشريعي، وتتمثل النصوص التنظيمية في القرارات والمقررة والمراسيم، وفي هذا الإطار أصدرت السلطة التنفيذية في الجزائر جملة من النصوص التنظيمية المدعمة لكيفية تطبيق الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية مثل المراسيم الرئاسية، حيث سنتطرق إلى هذه النصوص على النحو الآتي:

أولاً: المراسيم الرئاسية المعززة للديمقراطية التشاركية:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06/06 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادر في 12 مارس 2006.

لقد صدرت جملة من النصوص التنظيمية في شكل مراسيم رئاسية مكرسة لمبدأ الديمقراطية التشاركية يمكن تحديد أبرزها فيما يلي:

1. المرسوم رقم 88-131 المتعلق بتنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن:

حيث نصت المادة 01 منه على ما يلي: ينظم هذا المرسوم العلاقات بين الإدارة والمواطن، وما تجدر إليه الإشارة أن هذا المرسوم قد يشكّل نقطة تحوّل في تاريخ مسار تحسين وتقريب علاقة الإدارة بالمواطن في إطار سلسلة الإصلاحات الكبرى التي شهدتها الجزائر خلال فترة الثمانينات خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية أما المادة 26 من نفس المرسوم فقد نصت على وسائل الإعلام، والمتمثلة في البريد والهاتف كما يمكن استعمال الوسائل الإعلامية الحديثة".¹

وكأن الإعلام حق يرتكز أساساً على حجة تمكين الأفراد من المشاركة في إجراءات اتخاذ القرارات، فإن هذا يعني وجوب إعلام المواطن مسبقاً بالمشاريع المقرر انجازها ليقدم رأيه فيها.

ويشترط لممارسة الديمقراطية التشاركية الشفافية إلى أقصى درجة فلا وجود للديمقراطية في ظل عدم حصول المواطن على المعلومات الموضوعية التي توضح الواقع والأهداف التي تسعى إليها السلطة، والأهم من كل هذا أن المرسوم 88-131 قد رسخ لأول مرة حق الاطلاع على الوثائق الإدارية والمعلومات الإدارية بشرط احترام الشخصية والمعلومات المصنفة وتلك التي يحميها السر المهني.

وهذا ما نصت عليه المادة 25 فيما يخص تسليم الوثائق والبطاقات والأوراق والعقود

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 88-131.

2. المرسوم الرئاسي رقم 96-113 المتعلق بتأسيس وسيط الجمهورية:

في إطار الإصلاحات الإدارية تبنت الدولة الجزائرية لهيئة وسيط الجمهورية الذي يندرج ضمن عملية المساهمة في ترقية آليات الرقابة غير القضائية على أعمال الإدارة ومدى خضوعها من عدمه لمبدأ الحياد.¹

ولقد استوحت الدولة الجزائرية نموذج وسيط الجمهورية من نظام الأمبودسمان الذي اعتمدته السويد كونها الرائدة في تأسيس هذه الهيئة، ويعد هذا النظام من أعرق نظم الرقابة الخارجية المستقلة المختلطة على أعمال الدولة والإدارة العامة.²

وبالنسبة لتعريف وسيط الجمهورية فقد نصت عليه المادة 2 من نفس المرسوم والذي اعتبره هيئة طعن غير قضائية تساهم في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم الفردية ضد تعسف مسيري المرافق العمومية، بحيث تتمثل المهمة الأساسية لوسيط الجمهورية في تلقي الشكاوى المرفوعة له من قبل المواطنين المتضررين من الأداء الإداري.³

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن المراسيم الرئاسية قد أعطت مكانة مرموقة للديمقراطية التشاركية، مثل المرسوم المتعلق بعلاقة الإدارة بالمواطن وسعي الدولة إلى تقريب الأجهزة الإدارية منه ووضع آليات المشاركة التي تمكن المواطن من الاطلاع على الوثائق وحضور المداولات، والرسوم المتعلقة بوسيط الجمهورية الذي وضع كآلية لمنع التجاوزات

¹ غزلان سليمة، (علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق فرع القانون العام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص: 121.

² زيادة ليلة، مرجع سابق الذكر، ص: 104.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96/112 المؤرخ في 23/3/1996، يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20 الصادر في 31/03/1996 (ملغى).

والتعسف الإداري ضد المواطن، كل هذه الآليات من شأنها تعزيز الديمقراطية التشاركية والدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر.

ثانيا: تكريس الديمقراطية التشاركية في المراسيم التنفيذية:

لقد صدرت جملة من النصوص التنظيمية في شكل مراسيم تنفيذية مكرسة لمبدأ الديمقراطية التشاركية يمكن تحديد أبرزها فيما يلي:

1. المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

إن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة التخطيط المجالي والتسيير الحضري يُحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية، يأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.¹

لقد تضمن هذا المرسوم التنفيذي رقم 91-177 مبدأ مشاركة المواطنين في عمليات التعمير عبر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكيفية إعدادة والمصادقة عليه ومراجعته ومحتوى الوثائق المتعلقة به، من خلال ذكره للإجراءات الواجب إتباعها عند إعداد ومصادقة ومراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

وتظهر مشاركة المواطنين في المراحل التالية:

أ. بالنسبة لمرحلة الإعداد: نجد المادة 2 من المرسوم التنفيذي تنص على ما يلي: "يقرر إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي المعني، وتتضمن هذه المداولة التوجيهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة للتراب المقصود وكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات

¹ - نورة منصوري، قواعد التهيئة والتعمير وفق التشريع، الجزائر: دار الهدى، 2010، ص: 23.

والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. أما المادة 6 من نفس المرسوم فقد نصت على آلية التشاور فيما يلي: "...جميع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والإدارات العمومية والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض"

وفيما يخص المادة 7 فنصت على: "...اطلاع رؤساء غرف التجارة وغرف الفلاحة ورؤساء المنظمات المهنية ورؤساء الجمعيات المحلية للمتفرقين كتابيا بالمقرر القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ولهؤلاء ترسل لهم مهلة 15 يوما ابتداء من تاريخ استلامهم الرسالة الإفصاح عما إذا كانوا يريدون أن يشاركوا في إعداد المخطط وتعيين ممثلهم في حالة ثبوت إرادتهم هذه.¹

إذن لقد حددت المواد (6-7) من المرسوم التنفيذي أعلاه خطوات أو مراحل إعداد المخطط وفقا لمبادئ التشاور والاستشارة التي تعد من الآليات المكرسة للديمقراطية التشاركية.

ب. بالنسبة لمرحلة المصادقة: لقد كرست المادة 14 والمادة 15 مبدأ المشاركة في هذه المرحلة حيث يرسل المخطط التوجيهي مصحوبا بملف المصادقة إلى الوالي المختص إقليمياً والذي يأخذ برأي المجلس الشعبي الولائي لأجل المصادقة عليه.²

ت. مرحلة المراجعة: يتم تعديل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد التحقق العمومي ليؤخذ بعين الاعتبار عند الاقتضاء خلاقات التحقيق، ثم يوجه أثر الموافقة عليه من قبل المجلس الشعبي البلدي للسلطة المختصة لمصادقة عليه.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991، يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 5-317 مؤرخ في 10 سبتمبر 2005 وبالمرسوم التنفيذي رقم 12-148 مؤرخ في 28 مارس 2012.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 97-178 المواد 14 و 15.

نستنتج في الأخير أن كل المراحل المذكورة سابقا وإن دلت على شيء إنما تدل على ضرورة توسيع نطاق التشاور والحوار حول مستقبل قطاع التعمير ومحاولة استدراج المواطن للمشاركة لحل مشكلاته اليومية وترقية الحس المدني وروح المسؤولية لدى الجميع.

2. المرسوم التنفيذي رقم 97-178 المتضمن مخطط شغل الأراضي:

إن مخطط شغل الأراضي هو ذلك المخطط الذي يُحدد بالتفصيل وفي إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير قواعد استخدام الأراضي والبناء عليها، وفقا للتوجيهات المحددة لمنظمة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.¹

ولقد تضمن هذا المرسوم مبدأ المشاركة من أجل تحقيق الشعور بالانتماء وتحقيق أفضل رعاية صحية واجتماعية بالاعتماد على الحوار المباشر بين أفراد المجتمع.²

3. المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المتعلق بدراسة وموجز التأثير على البيئة:

لا يمكن تفعيل مساهمة الأفراد والمجتمع المدني إلى جانب الإدارة دون إعطائه محق المشاركة في إبداء الملاحظات والآراء حول المشاريع المزمع انجازها والمرتبطة بالبيئة والإنسان.

ومن هنا فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة لمبدأ مشاركة المواطن في اتخاذ القرار عبر آلية التحقيق العمومي بدءًا بالمادة 9 منه والتي تنص على ما يلي: يعلن الوالي بموجب قرار فتح تحقيق عمومي بعد الفحص الأولي وقبول دراسة التأثير أو موجز التأثير

¹ - www.diguirlas.blog.spot.com/2013/06/blog-spot-29html، تم الاطلاع عليه يوم: 28-09-2023 على الساعة: 23:23.

² - تومي رياض، (أدوات التهيئة ولتعمير واشكالية لتنمية الحضرية، مدينة الحراش نموذجاً)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص: 19.

لدعوة الغير أو كل شخص طبيعي أو معنوي لإبداء آرائهم في المشروع المزمع انجازه وفي الآثار المتوقعة على البيئة.¹

من خلال هذه المادة يتضح أن للمواطن دور في المشاركة وذلك بإبداء ملاحظاته عن طريق وسيلة التحقيق العمومي والتي تشكل وثيقة أساسية بتضمنها ملف دراسة التأثير ودراسة موجز التأثير بعد الانتهاء من الفحص الأول وقبول دراسة أو موجز التأثير على البيئة من قبل المصالح المكلفة بالبيئة.

فدراسة التأثير هي دراسة أولية يتم إعدادها قبل الشروع في الأعمال والمشاريع العامة أو الخاصة بهدف تقييم الآثار التي يمكن أن تسببها على البيئة² تخضع لدراسة التأثير قائمة المشاريع الواردة مثل: مشاريع تهيئة وانجاز طرق السريعة. وتمنح رخصة الانجاز من طرف الوالي أو الوزير المعني.

أما دراسة موجز التأثير فهو تقرير مختصر يحدد بمقتضاه مدى احترام المشروع المراد إقامته لمقتضيات حماية البيئة،³ وتخضع لهذه الدراسة مشاريع تنقية حقول البترول والغاز لمدة لا تقل عن سنتان، ومشاريع تهيئة الحواجز المائية ويمنح الترخيص بإنجازها لرئيس مجلس الشعبي البلدي.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن النصوص التنظيمية (مراسيم رئاسية ومراسيم تنفيذية) تعد قيمة مضافة غطت الثغرات والضبابية التي مست النصوص التشريعية فيما يتعلق بكيفية التعامل مع آليات الديمقراطية التشاركية وتطبيقها ميدانيا، حيث أن هذه النصوص

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 07-145 مؤرخ في 19 ماي 2007، يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفية المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة. الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 22 ماي 2007.

² - بن خالد السعدي، (قانون المنشآت لمصنفة لحماية البيئة في الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية فرع القانون العام، تخصص قانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، (ب، س، ن)، ص 11.

³ - بن خالد السعدي، مرجع سابق الذكر، ص 11.

ساهمت في تسهيل إجراءات عمل الإدارة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ووفرت مناخ التفاعل بين كافة المكونات التي تختص بصنع القرار التتموي المحلي والوطني.

المبحث الثالث: مظاهر تفعيل الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر

عرفت الديمقراطية التشاركية مجموعة متنوعة من النماذج والتطبيقات عبر العالم، كان لها انعكاسها المباشر على عملية التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، ومن هذه الدول نجد الجزائر التي حاول تجسيد مبادئ العمل الديمقراطي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغبة منها في الاستفادة من الآليات التي توفرها الديمقراطية التشاركية في إحداث الفعل التنموي المحلي، وفي هذا الإطار نجد جملة من النماذج التي أخذت بها الدولة الجزائرية في العمل بأطر الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وهذا ما سنقوم بمناقشته في هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: تطبيقات الديمقراطية التشاركية في تسيير المجالس المحلية المنتخبة

في الجزائر

إن النقائص والاختلالات التي يعاني منها قانون البلدية في الجزائر نتيجة لضعف العمل الجوّاري للمجالس المنتخبة وغياب الحوار بين المواطنين، ما أدى إلى تدهور النمط المعيشي للمواطن خاصة في الأوساط الحضرية. وبالرغم من أن قانون البلدية رقم 11/10 لم يكن مدرجاً ضمن العهد التشريعية التي ارتبطت بخطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه في 15 أفريل 2011 والذي كان ضمن مشروع الإصلاح السياسي والدستوري في ظل التحولات التي عرفها العالم العربي، غير أنه مثل المدخل لهذه الإصلاحات، كما أن قانون الولاية رقم 12/07 يعتبر تنويعاً له، ومن هنا تتضح الأهمية التي تلعبها الجماعات المحلية في أي عملية إصلاحية، كون المجالس المنتخبة بصفة عامة والمحلية منها بصفة خاصة هي الإطار الطبيعي لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام وترجمة حقيقية لشعار الدولة "بالشعب وللشعب".

ويظهر هذا بوضوح من خلال إدراج بعض آليات الديمقراطية التشاركية في قوانين الجماعات الإقليمية وخاصة قانون البلدية، والذي من شأنه أن يتيح للمواطنين المشاركة في إدارة الشأن العام من خلال ما يلي:¹

1. **الاستشارة الإقليمية:** بغية تمكين المواطنين من المشاركة في تسيير المجالس المحلية المنتخبة، نجد آلية الاستشارة العمومية فقد نصت المادة 11/2 من قانون البلدية 11/10 على أن يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين حول استشاراتهم حول أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حسب ما حدده هذا القانون كما يمكن في هذا الإطار استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.²

وقد أكد المشرع على استعمال الوسائل الإعلامية في هذه المادة كالنشر في الأماكن المخصصة لذلك بمقرات البلديات أو النشر عن طريق الصحافة المكتوبة أو توجيه الإعلانات عبر الإعلام المرئي أو عبر الإذاعات المرئية.

كذلك عند قراءة هذه المادة يتبين بأن المشرع اعتبر الاستشارة آلية مهمة لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية³. حيث أنه بموجب المادة 13 من قانون البلدية قد أشار المشرع الجزائري إلى نوع آخر من الاستشارة، والمتمثل بالاستعانة بالخبراء وذوي التجربة وقد نصت المادة على ما يلي: يمكن لرئيس المجلس الاستفادة من كل خبير أو ممثل جمعية

¹ - عمار عباس، "الحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي من خلال الديمقراطية التشاركية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة مخبر القانون العقاري والبيئي، العدد 1، جانفي 2013، ص: 01.

² - قانون البلدية رقم: 11/10، المادة 11/2.

³ - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 39.

محلية معتمدة قانوناً، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم¹.

أما بالنسبة لقانون الولاية فقد أجاز المشرع من خلال المادة 36 دعوة لجان المجلس الشعبي الولائي كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته².

من خلال استقراء المواد السالفة الذكر يمكن ملاحظة أن المشرع قد اعتبر الاستشارة آلية جديدة للمشاركة، لكنها تبقى جوازية نظراً لاستعماله كلمة "يمكن" ما يعني بقاءها أمر اختياريًا بين يدي رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الولائي، وتقتصر فقط على أصحاب الخبرة والتجربة هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد عبارة "كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية" ما يعني أن المشرع هنا قد ترك المجال واسعاً أمام رئيس المجلس الشعبي البلدي في تحديد مقتضيات شؤون البلدية.

وفي هذا السياق ومن أجل تفعيل آلية الاستشارة المنصوص عليها في المادة 13 من قانون البلدية قام بعض الباحثين وفي مقدمتهم الدكتور "رضوان شتافو" أستاذ بجامعة حمة لخضر بالوادي اقتراح خمسة خطوات بغية تحقيق تنمية محلية مستدامة في إطار مبادئ الديمقراطية التشاركية ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ. **تكوين مجلس جوارى استشاري:** يضم المجتمع المدني والإطارات الأكاديمية في مختلف التخصصات يحضر جميع مداورات المجلس الشعبي البلدي، لإبداء الرأي حول مشاريع التنمية المستقبلية³.

¹ - قانون البلدية رقم: 11/10، المادة 13.

² - قانون الولاية رقم: 12/7، المادة 36

³ - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 40

ب. إلزامية إشراك المواطن في العمل التنموي المحلي: من خلال متابعة وإنجاز مخططات التنمية المحلية والحفاظ على ممتلكات الدولة.

ت. تحقيق التفاعل الاجتماعي مع السلطة المحلية: من خلال تفعيل دور لجان الأحياء والتي من شأنها المساهمة بشكل أساسي في مختلف القرارات التي تتخذها السلطة المحلية، ولن يتحقق التفاعل الاجتماعي إلا بانخراط المواطن في لجان الأحياء، ونظرًا لاحتكاكه بغيره سينتج عنه حتمًا غرس مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية الاجتماعية والتي تسمح بتعزيز العلاقة التفاعلية مع السلطة المحلية كالتعاون، التطوع ومحاربة الآفات الاجتماعية والحفاظ على البيئة وغيرها.

ث. يتعين على المواطن مساعدة البلدية بخلق مشاريع استثمارية اقتصادية سياحية وثقافية: مما سيسمح للأخيرة بجباية محلية أكبر للضرائب، زيادة على ذلك تفعيل عملية تأجير الأماكن العمومية وهذا الإجراء لا بد أن يسبقه إقناع المواطن بأن القيام بهذه العملية هو لصالح لتنمية المحلية في إطار تلبية حاجاته اليومية.

ج. قيام المجالس المحلية المنتخبة بتأسيس خلية إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي: بغية ترتيب أولوياتها حسب أهمية المشاكل بهدف إيجاد الحلول المناسبة والعاجلة لها¹.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن لآلية الاستشارة الديمقراطية دور كبير في تعزيز قيم الديمقراطية التشاركية، وإشراك المواطن كمراقب ومشارك في عملية صنع القرار من أجل الدفع بالفعل التنموي المحلي.

¹ - عبد الكريم هشام، "الإعلام الجديد وآليات تحقيق جودة الديمقراطية من الانتقالية مقارنة في الديمقراطية المشاركة"، مجلة الفكر، العدد 2015، 12، ص: 138.

2. الإعلام الإداري: إن عملية التحديث والدمقرطة في تسيير الشؤون العمومية المحلية عن طريق الديمقراطية التشاركية لا يتحقق إلا بانخراط المجتمع المدني بفعالية لكونه طرفاً فاعلاً في عملية التقييم المنشودة، استناداً لدوره التواصلي في نقل انشغالات المواطنين والمساهمة في بناء السياسات العمومية في الواقع المحلي¹.

كما يستلزم مبدأ الشفافية في التسيير أن يكون المواطنون على علم بكل ما يتعلق بشؤونهم المحلية² وانطلاقاً من هنا فقد احتل مبدأ الشفافية مكانة بين كل من قوانين البلدية والولاية وورد تجسيده في العديد من المواد، منها التي تنص على علنية جلسات المجالس الشعبية المحلية وبين التي تنص على حق المواطنين في الاطلاع والحصول على الوثائق الإدارية وأخرى تجيز تقديم المجالس الشعبية المحلية عرضاً سنوياً عن نشاطها أمام المواطنين وكل ذلك في سبيل تجسيد شفافية الإدارة وهذا ما يعرف بآلية الإعلام الإداري.

3. مبدأ علنية الجلسات: يُعد مبدأ علنية الجلسات وسيلة مهمة لمشاركة المواطنين مباشرة في أعمال المجالس الشعبية المحلية، لذلك فقد تبنى المشرع الجزائري قاعدة علنية الجلسات في قانوني البلدية والولاية لتجسيد شفافية الإدارة التي تعتبر دعامة أساسية لتحقيق الديمقراطية في سبيل تقريب الإدارة من المواطن، وهذا ما حدده المشرع في نص قانون البلدية حيث أشار إلى أن جلسات المجلس الشعبي البلدي تكون علنية، كما تم التأكيد على هذا المبدأ في المرسوم التنفيذي رقم 13/2015 مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجلسات المغلقة، وينطبق الأمر كذلك في قانون الولاية فقد نص المشرع على إعلام المواطنين بتاريخ الجلسة باعتبارها ضماناً لعموميتها، لأنه بفضلها يمكن للمواطنين

¹ - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 42.

² - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الجزائر: دار جسر، 2012، ص: 160.

أن يحضروا جلسات المجلس، ولكن يقتصر حضورهم على الإصغاء لكل ما يدور في الاجتماع ولا يخول لهم التدخل أو المشاركة في التصويت¹.

من باب تفعيل مبدأ المشاركة كان على المشرع أن يلزم رئيس المجلس الشعبي البلدي بنشر مشروع جدول الأعمال المعد بالتعاون مع الهيئة التنفيذية، ويطلع سكان البلدية عليه بغرض تمكين خاصة المجتمع المدني من إضافة نقطه معية في جدول الأعمال، ويكمن السبب وراء هذا الاقتراح إلى أن الجمعيات المحلية كثيرًا ما وُجهت لها أصابع الاتهام بأن نشاطاتها موسمية ولا تظهر إلا نادرًا وبغية تحفيزها أكثر على النشاط والعمل، كان من المفروض ألا يتم وضع جدول الأعمال ضمن دائرة المجالس المغلقة وإنما يتم وضعه بمساهمة من المجتمع المدني².

وعليه نستنتج أن للجلسات العلنية ونشر جدول الأعمال والسماح للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بالاطلاع على محتوياته، أمر من شأنه تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية في النموذج الجزائري، كما أن مشاركة المجتمع المدني كمراقب وقوة اقتراح من شأنها أن تعطي قيمة مضافة للمشاريع والمخططات التنموية، بما يساهم في ترقية التنمية المحلية وكسب الثقة بين المجلس المنتخب وعموم المواطنين على المستوى المحلي.

4. حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداورات المجالس الشعبية المحلية والقرارات البلدية: لضمان مشاركة الجمهور (الأشخاص الطبيعيين، الجمعيات، الشركات، أي إدارة أخرى والأشخاص القاطنين بالبلدية) في الحياة المحلية يجب أن توضع تحت تصرف المواطن سلسلة من الوثائق والمعلومات، والتي تتضمن مداورات المجلس الشعبي البلدي والولائي، وكذلك القرارات البلدية. كما يمكن لكل من له مصلحة

¹ عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 43، 44.

² عمار بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص: 190.

بالحصول على نسخة من المداولات والقرارات. وهذا ما نص عليه المشرع في قانون البلدية، ولقد ورد نفس الأمر في قانون الولاية، والذي يؤكد بصفة صريحة على أنه يحق لكل شخص له مصلحة أن يطلع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي، ويحصل على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته، وبالنسبة لتعليق محضر المداولات فقد نص كلا القانونين علماً يتم في المكان المخصص لإعلام المواطنين في مقرات المجالس الشعبية البلدية والولائية خلال الأيام الثمانية التي تلي جلسة الانعقاد¹.

بالإضافة إلى حق الاطلاع على المداولات خول المشرع للمواطن الحق في الاطلاع على القرارات البلدية، حيث تضم مجالاً أوسع من المداولات باعتبارها قد تصدر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي تنفيذاً للمداولات في حد ذاتها، كما قد تصدر عنه أثناء ممارسته لصلاحيته كممثل للبلدية، أو ممثل للدولة ويستوي في ذلك أن تكون هذه القرارات فردية أو جماعية أو ذات طابع تنظيمي.² وفي هذا الإطار نص المشرع في المرسوم التنفيذي رقم 88/131 المتضمن العلاقات بين الإدارة والمواطن على إمكانية اطلاع المواطنين على الوثائق والمعلومات الإدارية مع مراعاة أحكام التنظيم المعمول به في مجال المعلومات المحفوظة والتي يحميها السر المهني.

ولقد ألزم المرسوم رقم 16/190 المؤرخ في 2016 30/61 المجلس الشعبي البلدي تسهيل إعلام المواطنين حول تسيير الشؤون المحلية وتطوير كل الدعائم الرقمية الملائمة، قصد ضمان نشر وتبليغ القرارات البلدية، باستثناء القرارات والوثائق المتعلقة بحالات التأديب

¹ عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 46

² نجلاء بوشامي، (المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون البلدية 90/08 أداة للديمقراطية - المبدأ والتطبيق -)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم الحقوق تخصص قانون عام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007، ص: 152

والمسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام. ويتضح مما سبق أن القاعدة العامة تتمثل في أن حق المواطن في الحصول والاطلاع على الوثائق الإدارية هي الأصل وتمسك الإدارة بالسر الإداري هو الاستناد¹.

وعليه يمكن القول أن هذا الإجراء الإداري المتعلق بحق المواطن على الاطلاع على مستخرجات المداولات والقرارات التي تخصه، هي حماية لحقوق المواطن من تعسف الإدارة، وتأكيد على مبدأ المواطنة التي يقع في صلب العملية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

5. تقديم المجالس الشعبية المحلية عرضاً سنوياً عن نشاطها أمام المواطنين: في إطار إعلام المواطنين حول ما يدور في الولاية أو البلدية، وفي سبيل ممارسة رقابة شعبية على أداء المجالس الشعبية المحلية، فقد نص المشرع على صورة أخرى لتجسيد آلية الإعلام الإداري تتمثل في تقديم المجالس الشعبية المحلية لتقرير سنوي حول الوضعية العامة للبلدية والولاية. لذلك نجد المشرع قد نص في قانون البلدية رقم 11/10 على إمكانية تقديم عرض سنوي لنشاطات المجلس الشعبي البلدي أمام المواطنين.² بالمقابل نجد قانون الولاية رقم 12/10 لم يتطرق لإجراء تقديم المجلس الشعبي الولائي عرضاً سنوياً عن نشاطاته أمام المواطنين، فنجدته اكتفى فقط بالإشارة إلى أن الوالي يقدم بياناً سنوياً حول نشاط الولاية أمام المجلس الشعبي الولائي.³

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من كل المحاولات والشعارات المنادية بمشاركة المواطن في العملية التنموية، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب عدم التجسيد الفعلي لآليات

¹ - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 47.

² - قانون البلدية رقم: 11/10، المادة 11/3.

³ - قانون الولاية، المادة 109.

الديمقراطية التشاركية، إضافة إلى تغييب مبدأ الشفافية وما عزز هذا هو غياب ثقافة قانونية لدى المواطن والتي تدفعه للمشاركة في تسيير الشأن العام المحلي والتيتسمح له باتخاذ القرارات المتعلقة به ومراقبة وتقييم مدى تنفيذ هذه القرارات.

المطلب الثاني: تطبيقات الديمقراطية التشاركية في ظل قانون التهيئة والتعمير في إطار التنمية المحلية

توجد مجموعة من الإجراءات التي تمكن المواطن من المشاركة في مجال التعمير والذي يتضح جلياً في إطار مخططات التهيئة والتعمير، ونظراً لاعتبار هذه الأخيرة مخططات محلية تُعد على مستوى إقليم البلدية والتي تعد بمثابة جماعات قاعدية وقريبة من المواطن، فإن هذا الأخير وبناءً على دوره في المساهمة في اتخاذ القرارات والتي يمكن أن تؤثر على حياته، لذلك يسعى في المشاركة والبناء الديمقراطي لمخططات التهيئة والتعمير عن طريق التشاور عند إعدادها والمصادقة عليها طبقاً لأحكام المادة 15 من القانون 90/29 وفحواها "يجب استشارة الجمعيات المحلية للمستعملين والغرف التجارية والفلاحية والمنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي¹ والذي يظهر على المستوى المحلي باعتباره يدخل في إطار المخططات المحلية للتهيئة والتعمير التي يلجأ إليها المشرع من أجل التخطيط لتوجهات التعمير المرسومة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90/29 مؤرخ 13 ديسمبر 90، يتعلق بالتهيئة والتعمير ج. ر.ج.ر، عدد 52، صادر في 2 ديسمبر، معدل ومتمم للقانون 04/05، مؤرخ 14 أوت 2004، ج.ر.ج.ح، عدد صادر بتاريخ 15 أوت 2004.

فهو المحدد لقواعد استخدام الأراضي والبناء عليها كما يعتبر بمثابة الوسيلة القانونية لضبط استعمال الأراضي عن طريق بيان تخصيصها¹.

ومن أجل توضيح البناء الديمقراطي التشاركي في مخططات التهيئة والتعمير نتطرق إلى:

أولاً: مرحلة المشاركة في إعداد وتحضير مخططات التهيئة والتعمير: تمر مرحلة المشاركة في إعداد مخططات التهيئة والتعمير بجملة من الإجراءات تتمثل فيما يلي:

1. **اعتماد نظام المداولة:** إن مرحلة الإعداد هي أولى مراحل البناء الديمقراطي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ينفرد بها المجلس الشعبي البلدي، بناءً على مداولة تتضمن العديد من النقاط نذكر منها على سبيل المثال:

- التوجيهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة بالنسبة للتراب المقصود.
- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية.
- كفايات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

وهنا يتبين أن المشرع قد عهد للبلدية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لإعلام الجمهور بمشروع إعداد الخطط، من أجل تطبيق المبدأ المقرر طبقاً لأحكام المادة 11 من قانون البلدية رقم 11/10 والذي يقر بأن البلدية هي ذلك الإطار المحدد لممارسة المواطنة ومشاركة المواطن في تسير الشؤون العمومية.²

¹ - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 53.

² - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 53.

وعليه فإن إعلام المواطن ومؤسسات المجتمع المدني ومختلف الفواعل بهذه المخططات التنموية، يجعل منها مراقبا على المشاريع التنموية، كما أنه يعزز الثقة بين الحاكم والمحكوم، وهذا هو هدف الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية بما يؤدي إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

2. اعتماد أسس التشاور: يعتبر مبدأ التشاور من بين أهم آليات الديمقراطية التشاركية ولقد نصت المادة 6 من المرسوم التنفيذي 91/177 على ما يلي: ".....وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والإدارات والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض".

أما الهيئات التي يتعين استشارتها وجوباً فتتمثل فيما يلي:

- أ. الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة على مستوى الولاية: وتتمثل في مؤسسات التعمير الفلاحة والتنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية والمباني والمواقع الأثرية والطبيعية البريد والمواصلات البيئة والتهيئة العمرانية والسياحة.
- ب. الهيئات والمصالح العمومية على المستوى المحلي: وتتمثل في مؤسسات توزيع الماء، توزيع الطاقة، النقل، يتم تحديد قائمة هذه الإدارات¹.

والغرض من هذه الخطوة القضاء على مظاهر التفرد في اتخاذ القرار وعقلنته، بإشراك كافة المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار المحلي، كما تمثل هذه الخطوة مجالا للتشاور وإبداء وجهات النظر بين مختلف الفاعلين الرسميين، وهذا من شأنه أن يعزز من مكانة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، بما يؤدي إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91/177 يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج.ر.ج.ج، العدد 28، سنة 1991، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06/03 ج.ر.ج.ج، المؤرخ في 2006، المادة 6-8.

3. اعتماد آلية التحقيق القومي: يتم إخضاع إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للاستقصاء العمومي خلال 45 يوم بموجب قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي، والذي يُحدد أساساً الأماكن التي يمكن استشارة مشروع مخطط التهيئة والتعمير، وتعيين المفوض المحقق كما يُبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائها، كما يحدد كفاءات إجراء التحقيق العمومي ليتم نشر القرار بمقر المجلس الشعبي طوال مدة الاستقصاء العمومي، كما يتم تبليغ الوالي المختص بنسخة من القرار¹.

وهناك سجل خاص موقع تدون الملاحظات وترسل كتابيا إلى المفوض المحقق ليتم إقفال سجل الاستقصاء عند انقضاء المهلة القانونية، ويوقع من طرف المفوض المحقق كما يعد محضراً يقفل الاستقصاء، ويرسله إلى المجلس الشعبي البلدي مصحوباً بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن مرحلة المشاركة في إعداد وتحضير مخططات ومشاريع التنمية المحلية تمر بجملة من المراحل، التي يتبين من خلالها مشاركة جملة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية (مواطن، مؤسسات المجتمع المدني، قطاع خاص، إعلام)، وهو ما يدل على أن النصوص القانونية والإجراءات الميدانية في إعداد المشاريع التنموية وترشيدها، تأخذ بآليات الديمقراطية التشاركية.

ثانياً: مرحلة المشاركة في المصادقة على مخططات التهيئة والتعمير:

يتم إرسال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد تعديله إن اقتضت الضرورة ذلك مرفقاً بسجل الاستقصاء ومحضر نقله والنتائج التي يستخلص المفوض المحقق بعد الموافقة عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية إلى الوالي

¹ - المادة 11-13، المرجع نفسه

المختص الذي يتلقى رأي المجلس الشعبي الولائي المختص خلال (15 يوم) الموالية لتاريخ استلام الملف¹.

وتتجلى مظاهر تطبيق الديمقراطية التشاركية في هذه المرحلة في وجوب التبليغ بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه لكل من رؤساء الفرقة الفلاحية والتجارية زيادة على الوالي المختص والمصالح التابعة للدولة المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية².

ونظراً لأهمية الاستشارة في اتخاذ القرار المشترك نجد المشرع دائماً ما يؤكد عليها باعتبار أن النتيجة النهائية تؤخذ بناءً على استشارة كل المصالح السالفة الذكر، وبعد الأخذ برأي المواطنين عند إجراء الاستقصاء العمومي.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن عملية المصادقة على المشاريع والمخططات التنموية المحلية تمر بجملة من الإجراءات ومشاركة جملة من الفواعل والمؤسسات الرسمية، مع ضرورة الأخذ باستشارة المصالح التي حددها القانون، وكل هذه العمليات والتفاعلات تدخل ضمن منطق تطبيق الديمقراطية التشاركية في إحداث التنمية المحلية في أسلوب التنظيم الإداري اللامركزي الجزائري.

ثالثاً: المشاركة في مرحلة التعديل والمراجعة: حيث يتم تعديل مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد التحقيق العمومي ليأخذ بعين الاعتبار عند الاقتضاء خلاصات التحقيق تم يوجه أثر الموافقة عليه من قبل المجلس الشعبي البلدي للسلطة المختصة من أجل المصادقة عليه³.

¹ - عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص: 56.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 91/177، المادة 16-17.

³ - القانون 90/29، مرجع سابق الذكر، المادة 26.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن القانون الجزائري يوضح بشكل جيد آليات الديمقراطية التشاركية في الدفع بالفعل التنموي المحلي، ومنه قانون التهيئة والتعمير الذي يحدد جملة من المراحل والإجراءات لتجسيد مشاريع ومخططات التنمية المحلية والتي تشارك في إعدادها جملة من الفواعل الرسمية وغير رسمية عبر آليات متعددة تضمن النقاش والتشاور والشفافية وتقضي على مظاهر الفساد الإداري والسياسي، بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن.

خلاصة الفصل الثالث:

على ضوء ما سبق يمكن القول أن الجزائر عملت بعد الاستقلال على بناء دولة وطنية قائمة على أسلوب التنظيم الإداري اللامركزي لتجسيد التنمية المحلية وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية، وأعطت للبلدية والولاية جملة من الاختصاصات والصلاحيات. وقد شهدت الديمقراطية التشاركية في ظل نظام الاشتراكي وضعاً محتشماً، وبالرغم من ذلك وجدت بعض الآليات التي تفتح المجال لمشاركة المواطن في العمل التنموي المحلي. وقد عرفت الجزائر سنة 1989 جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية في إطار عملية التحول الديمقراطي، من خلال فتح باب التعددية السياسية، وقد تعزز الأمر بصدر دستور 1996 الذي فتح باب لمشاركة العديد من المكونات في الحياة التنموية المحلية وهو ما عزز من مكانة الديمقراطية التشاركية في الفعل التنموي المحلي. وبهذا انتقلت الشرعية الديمقراطية من شرعية الديمقراطية التمثيلية إلى شرعية الديمقراطية التشاركية المبنية على شرعية الفعل والإنجاز التنموي.

وقد أثبتت مسارات التطور التاريخي للمؤسسات المحلية على جدية الدولة وتركيزها على البرامج التنموية واستعانتها بجملة من المقاربات منها مقاربة الديمقراطية التشاركية والمانجمنت العمومي من أجل تفعيل مشروع التنمية العمومية.

وبذلك أعطت الإصلاحات السياسية والإدارية لقانونية الجماعات المحلية (البلدية، والولاية) سنة 2011 و2012، العديد من الآليات التشاركية التي تمكن من تفاعل المكونات الرسمية وغير الرسمية والعمل والمساهمة في صنع القرار التنموي المحلي.

إلا أن الديمقراطية التشاركية تحتاج لتحقيقها العديد من المتطلبات لعل أبرزها توفير مناخ صحي لمشاركة كافة الفواعل في عملية صناعة القرار التنموي المحلي. كما عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات الإدارية والسياسية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 تم من خلاله إحداث مؤسسات جديدة تشارك في عملية القرار وهو ما عزز من متانة الصرح الديمقراطي التشاركي، وتواجه الديمقراطية التشاركية جملة من التحديات التي تقف حجرة عثرة في سبيل

تفعيل التنمية المحلية، وهو ما يتطلب ضرورة تفعيل آليات حقيقية ووضع قواعد محددة لتقييم دور الجماعات المحلية وبناء ثقافة سياسية قائمة على أولوية منطق الدولة على منطق الجماعة والغنيمة، ومنطق المشاركة بدل الانفراد بالسلطة.

وقد عرفت الديمقراطية التشاركية مكانة مرموقة في النصوص التشريعية والتنظيمية (الدستور، القانون، المراسيم الرئاسية والمراسيم التنفيذية)، حيث يوجد كم هائل من هذه النصوص التي تؤكد على أهمية الديمقراطية التشاركية وضرورة تفعيل آلياتها في العمل التنموي المحلي من خلال إتاحة الفرصة للفواعل غير رسمية في المشاركة إلى جانب المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار التنموي المحلي لتحسين الإطار المعيشي للمواطن. ونتيجة لكل هذا فقد اكتسبت الجزائر تجربة رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية وظفت آلياتها للتنمية المحلية في مختلف المجالات.

الفصل الرابع:

دور الديمقراطية التشاركية في
تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
من خلال "برنامج كابدال"

تمهيد:

شهدت الجزائر في سياق الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي قامت بها في السنوات الأخيرة وخاصة فيما يخص إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية والذي حملته دستور 2016، بادرت الحكومة الجزائرية بمشروع بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يهدف إلى مشاركة الفاعلين في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية أطلق عليه مشروع كابدال. وسنتطرق في هذا الفصل بدراسة محورين أساسيين تتمثل في التعريف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال)، و البحث في دراسة برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين من خلال الخطوات والمعوقات.

المبحث الأول: التعريف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال).

يعتبر برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كابدال من المواضيع الهامة التي استقطبت اهتمام الدارسين وصناع القرار، نظرا لأهمية التجربة التي خاضتها عدد من البلديات في الجزائر، والتي تم من خلالها اكتشاف جملة من آليات الديمقراطية التشاركية وأثرها في خلق التفاعل بين المكونات في العمل على الدفع بالفعل التنموي المحلي، ومن أجل التعمق في فهم الموضوع وجب علينا التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم البرنامج وأيضا نطاق تطبيقه على النحو الآتي:

المطلب الأول: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال): دراسة في المفهوم والمهام والأهداف.

يعتبر برنامج كابدال من البرامج التنموية المحلية الرائدة القائمة على فكرة الديمقراطية التشاركية من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين، ومن أجل التعمق في فهم هذا المشروع الديمقراطي التشاركي وأثره في الدفع بالفعل التنموي المحلي، لا بد من تحديد المراد من البرنامج وأبرز الأطراف الفاعلة فيه وأهدافه وهذا على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كابدال: يعرف مشروع دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية وهو ما يقابل باللغة الفرنسية programme de renforcement des acteurs développement وهو برنامج أطلقتها الحكومة الجزائرية في 15-01-2015 تتولى وزارة الداخلية مهمة الإشراف على تنفيذه بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر بتمويل مشترك بقيمة 10 مليون يورو موزعة كمايلي: (الدولة الجزائرية 2.5 مليون يورو والاتحاد الأوروبي 7.7 مليون يورو، أما

برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيساهم بـ: 170000 مليون يورو).¹ وعليه فإن هذا البرنامج جاء نتيجة شراكة بهدف الدفع بالجزائر إلى تطبيق آليات الديمقراطية التشاركية في الفعل التنموي المحلي.

ثانيا: اقتسام المهام بين الفاعلين لتجسيد برنامج كابدال: حيث يتم توزيع الأدوار والمهام على الشركاء الثلاث من خلال المهام التالية:

1. **وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالجزائر:** تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الدولة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحاكمية والتنمية الاقتصادية والمحلية. وتتضمن وزارة الشؤون الخارجية للمشروع كشريك لإفادة الجماعات الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية من أجل بناء نموذج جزائري ناجح وفعال.
2. **الاتحاد الأوروبي:** بالنسبة للاتحاد الأوروبي فهو يقوم بتقديم تجربته ودعمه المالي بصفته مراقباً للتنمية المحلية.
3. **برنامج الأمم المتحدة للتنمية:** بينما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فهو يساهم بخبرته في دعم التنمية وتنفيذ السياسات العمومية.²

ثالثا: أهداف برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كابدال: يعد برنامج كابدال عبارة عن مبادرة تشاركية بين الجزائر والخارج في إطار ما يصطلح بالتضامن العالمي من أجل

¹ - عائشة قادة بن عبد الله، نسيم زواد، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة في مشروع كابدال"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2021، ص: 539.

² - الاتحاد الأوروبي برنامج كابدال، <http://www.euneighbour.eu>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/9/3، على الساعة: 4:45.

التنمية المستدامة بحيث يسمح بالاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التنمية المحلية وكذا التجارب الناجحة في بعض الدول ويهدف إلى ما يلي:¹

1. **فضاء استراتيجي:** حيث يهدف إلى بناء تصور واقعي ومقبول ومتفق عليه لتنمية محلية داخلية عبر التخطيط الاستراتيجي والتشاور ورسم رؤية مستقبلية مستدامة.
2. **فضاء تفاعلي:** يهدف إلى ضمان مشاركة في التنمية المحلية بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين والعمل على إيجاد أرضية وفاق وتنسيق من خلال ميثاق بلدي تشاركي.
3. **فضاء تمكيني:** ويقصد به اعتماده على التكوين، التدريب، والمرافقة والتعليم والتحسيس بأهمية العمل المشترك لدفع التنمية المستدامة من خلال البرامج المسطرة للفاعلين المحليين، خاصة المنتخبين والمجتمع المدني².
4. **تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية:** يهدف البرنامج لتفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية من خلال مايلي³:

أ. **دعم الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين:** عبر تحديد آليات المشاركة الفعالة بطريقة توافقية بين كل الفاعلين المحليين المتمثلين في كل من المجتمع المدني، المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بالاشتراك مع منتخب وموظفي الإدارة المحلية ليتم التأسيس لهذه الآليات عبر مداولة المجلس الشعبي البلدي، من

¹ - صالح بن صالح، نور الدين حاروش، "كابدال" كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، أبريل 2019، ص: 375.

² - الطيب بوهلال، "مقاربة كابدال التشاركية كآلية لتحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 12، العدد 4، 2019، ص: 244.

³ - محمد فراحي، "برنامج كابدال لإرساء التعاون الدولي في إطار تجسيد الديمقراطية التشاركية"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص: 143.

خلال ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة، وعلى سبيل المثال مصادقة المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيميمون على صياغة الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة في 26-09-2019 بعد تنظيم يوم إعلامي بجامعة أدرار حول المقاربة المنهجية لبرنامج كابدال.

ب. التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد: من خلال خلق ثروة وإيجاد مداخل مستدامة بعيداً عن الاعتماد الكلي على ميزانية السلطات المركزية.

ت. عصنة وتبسيط الخدمات العمومية: من خلال دعم برنامج كابدال عملية تحديث الإدارة المحلية لتحسين الخدمات العمومية، بإنشاء شبكات موحدة لخدمة العمومية البلدية وتطوير استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وبغية تجسيد هذه الأهداف تم تشكيل لجان محلية منتدبة تتكون من 23 عضواً على الأقل يمثلون جميع شرائح المجتمع والبلديات النموذجية على غرار المنتخبين المحليين، المواطنين، لجان الأحياء، الفاعلين الاقتصاديين، وكذا موظفي الإدارة، حيث أنه عبر هذا السياق التشاركي ستتم منح فرصة مشاركة المجتمع المحلي إلى جانب المجلس المنتخب من أجل رسم الزاوية المشتركة لمستقبل البلدية على المدى المتوسط.

ومن خلال هذه المشاركة ستعزز الثقة بين جميع الفاعلين في الحياة العامة المحلية وبهذا تكون الإدارة المحلية في إصغاء دائم للسكان، من جهة أخرى سيتمكن فاعلو المجتمع المدني من التعرف على كيفية تسيير شؤون البلدية¹.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كابدال يقصد به تلك الشراكة التي جمعت بين الدولة الجزائرية والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم

¹ - الطيب بوهلال، مرجع سابق الذكر، ص: 145.

المتحدة، وقد رصد له غلاف مالي بقصد تطبيق معايير الديمقراطية التشاركية وإشراك كافة الفاعلين (المواطن، القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني)، في صناعة القرار التنموي المحلي، وقد اختيرت لهذا المشروع عدد من البلديات، والغاية منه هو نقل الخبرات في مجال التنمية المحلية.

المطلب الثاني: مضمون تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين

يطبق برنامج كابدال من الناحية الزمنية على مدار أربع سنوات ومن الناحية الجغرافية يطبق على 10 بلديات نموذجية، أما من الناحية الموضوعية فيتضمن أربع محاور أساسية هي (الديمقراطية التشاركية - تحسين وعصرنة المرفق العام - التنمية الاقتصادية المحلية - تسيير المخاطر البيئية الكبرى). وفي هذا الإطار سنقوم إلى التعرض إلى نطاق تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين على النحو الآتي:

1. **النطاق الزمني للبرنامج:** يمتد تطبيق برنامج كابدال على مدار أربع سنوات، حيث انطلق فعلياً بتاريخ 16-1-2017 خلال ورشة انطلاق مشروع قدرات الفاعلين في التنمية المحلية والتي تم فيها إعلان الانطلاقة الرسمية للبرنامج ويمتد البرنامج إلى نهاية سنة 2020¹.

2. **الحيز الجغرافي للبرنامج:** تم اختيار عشر بلديات كعينة أولية تمثل ثراء وتنوع الإقليم الوطني من حيث: الطبيعة والجغرافيا والتراث الثقافي والخصوصية الاقتصادية ومستوى التنمية لكل إقليم، فمنها بلديات ساحلية ومنها جبلية من الهضاب العليا والسهوب وأخرى

¹ - أمينة طواولة، "برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال) خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 2، العدد 3، (ب، س، ن)، ص: 118.

من الجنوب الكبير. حيث تشكل هذه البلديات في مجملها حقول تجارب مواتية لتنفيذ مقاربة كابدال النموذجية، حيث ستم الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة لتلك البلديات لتقدم نماذج تتبناها بلديات أخرى عبر التراب الوطني مشابهة لها من حيث المقومات مستقبلاً.

والبلديات النموذجية العشر التي تم اختيارها عبر التراب الوطني هي كالتالي¹:

- (1) بلدية تميمون بولاية أدرار حيث كانت الانطلاقة منها.
- (2) بلدية أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف.
- (3) بلدية بني معوش بولاية بجاية.
- (4) بلدية غزوات بولاية تلمسان.
- (5) بلدية تيقزيرت بولاية تيزي وزو.
- (6) بلدية مسعد ولاية الجلفة.
- (7) بلدية جميلو بولاية سطيف.
- (8) بلدية جانت بولاية إيليزي.
- (9) بلدية الخروب بولاية قسنطينة.
- (10) بلدية بابار بولاية خنشلة.

واتجهت الجزائر نحو إقامة شراكة ثلاثية تجمع بينها وبين الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سبيل تشجيع الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية في

¹ - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بطاقة تعريفية بمشروع كابدال، <http://www.interieur.gov.dz/images/fiche-infos.ARABE.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15-08-2023 على

إطار مشروع كابديل capdel حيث تعمل الحكومة على إتباع مجموعة من الإصلاحات والتي تتعلق بحوكمة الجماعات المحلية وتنشيط الاقتصاد المحلي تحت إشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمساهمة وزارة الشؤون الخارجية، بينما يساهم الاتحاد الأوروبي وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي في نقل الخبرة والتجربة فيما يخص ترقية التنمية المحلية والحوكمة الرشيدة.¹

3. **المضمون الموضوعي للبرنامج:** في سبيل دعم الفاعلين المحليين في إدارة التنمية المحلية على المستوى البلدي، ومن أجل الدعم الاقتصادي للجماعات المحلية تضمن برنامج كابديل أربعة محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

أ. **تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية:** لقد وضع مشروع كابديل آليات دائمة لمشاركة الفاعلين في المجتمع² المحلي (متعاملين اقتصاديين، منظمات المجتمع المدني، المواطنين) مع السلطات المحلية (مسؤولون -منتخبون- موظفو الإدارة) في إدارة الشؤون البلدية، وقد تم إنشاء لجان محلية منتدبة تتألف من 23 عضواً على الأقل يمثلون كل شرائح المجتمع بالبلديات النموذجية مثل المنتخبين المحليين، المواطنين، موظفي الإدارة، لجان الأحياء حيث تتمثل مهمة هذه اللجان المنتدبة في المساهمة والعمل على إثراء التشخيص الإقليمي لمكونات كل بلدية والنقائص التي تعاني منها

¹ <http://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/prodoc20%capdel20%osign%c3%A9.pdf>

² La republique algérienne démocratique populaire et PNUD document de projet :developement local et democratie pzticipative,p:2.

² - خبراء جزائريون وأجانب بمواجهة العزلة وخلق الثروة بالمناطق النائية، <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/535453>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30-09-2023 على

الساعة: 9:45.

حيث يتم إعداد التشخيص من طرف خبراء بهدف تحديد الأولويات والمساهمة في وضع برنامج دقيق حول التنمية في شتى المجالات¹.

هذا الإطار التشاركي سيتيح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المحلي للمشاركة إلى جانب المجلس المنتخب لرسم رؤية مشتركة لمستقبل البلدية على المدى المتوسط وبالتالي تعزيز الثقة بين جميع المتعاملين وكذا توطيد التماسك الاجتماعي.

ب. **تحسين وعصرنة المرفق العام:** وهنا يعمل البرنامج على تسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة وتبسيط الإجراءات الإدارية عليهم، ويدعم البرنامج من أجل تحقيق ذلك:²

- تلبية حاجيات المواطنين بتنشيط الدعم الذي تقدمه مصالح الدولة غير الممركزة في مختلف القطاعات.
- أنشطة التكوين لفائدة الأعوان الإداريين.
- أنشطة الإعلام والتوعية الموجهة للمواطنين.

ت. **التنمية الاقتصادية المحلية:** الهدف هنا هو المساهمة في إبراز اقتصاد محلي متنوع خلاق لفرص عمل ومداخل مستدامة، ولا يمكن تحقيق هذا إلا عبر تأهيل وتعزيز التخطيط المحلي مما يسمح بنقلة نوعية للبلديات من منطق الاتكال واستهلاك الميزانية إلى منطق خلق الثروة والمداخل المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف يمر التخطيط المحلي بدعم من برنامج كابدال بمايلي:

- الاستثمار في موارد إقليم البلدية.

¹ - وارد في الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/535453.html>.

² - أمينة طوالة، مرجع سابق الذكر، ص: 119.

- تطوير كل فرص التعاون مع الأقاليم الأخرى التي من شأنها ترقية وتنمية البلدية.¹
 - دعم الشبكات المحلية للسلطات المحلية من مؤسسات مصغرة صغيرة ومتوسطة، التابعين لقطاع التكوين المهنيفاعلين أكاديميين،تعاونيات،ومساعدتهم في تحديد أولوياته في ميدان التنمية الاقتصادية المحلية،ووفقاً للأولويات المحددة ستبرمج مشاريع إستراتيجية للتنمية المحلية تكون محفزاً للاستثمارات أخرى عمومية وخاصة.²
 - ث.تسيير المخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي:الهدف هنا هو تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي. عن طريق إدماج بعد المخاطر البيئية والتخطيط الاستراتيجي المحليين،وكذا عبر تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظام المحلي للولاية من المخاطر والكوارث وتسييرها.
- وهنا يتكفل برنامج (كابدال) بإدارة المخاطر من خلال تعزيز قدرات الفاعلين المحليين فيما يخص المخاطر على المستوى المحلي عبر أساليب مبتكرة في مجال إدارة المخاطر الكبرى أبرزها³:

● التحديد التشاركي للمخاطر.

● إيجاد مناهج مبتكرة للإنذار والاسترداد المبتكر.

على ضوء ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من أن برنامج كابدال من أكبر المبادرات التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل تجسيد ثنائية الديمقراطية التشاركية والتنمية

¹–UNDP.document de projet developpement local et démocratie participative capdel ,op.cit.p:11

² – أمينة طواولة، مرجع سابق الذكر،ص: 122.

³ – المرجع نفسه،ص: 123.

المحلية إلا أن هناك نسبة كبيرة من المواطنين لم يسمعوا به ليس فقط في البلديات التي لم يشملها.

أما بالنسبة لتغطيته لـ: 10 بلديات فقط فهذه نسبة قليلة مقارنة مع البلديات الأخرى التي تعاني من نفس درجة التهميش، إن لم نقل انعدام الدعم المالي والتقني بالرغم من امتلاكها لنفس المقومات والخصائص التي على أساسها تم اختيار البلديات العشر.

المبحث الثاني: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين: دراسة في الخطوات والمعوقات.

يقوم برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين الذي تم تطبيقه بالشراكة في عشرة بلديات جزائرية من أجل تفعيل التنمية المحلية وفق المقاربة الديمقراطية التشاركية على جملة من الخطوات التأسيسية والإجرائية من أجل تحقيق جملة من الأهداف والنتائج على المدى القريب والبعيد، إلا أن التطورات والواقع الميداني يكشف عن جملة من المعوقات السياسية والإدارية والمالية والاجتماعية الثقافية التي تعرقل تنفيذ المشروع الديمقراطي التنموي، ومن أجل التعمق أكثر في فهم هذه النقاط قمنا بتخصيص مطلبين في هذا المبحث الأول يتحدث عن خطوات وآليات تطبيق البرنامج، والثاني يناقش مسألة النتائج والتوقعات وأبرز المعوقات التي تواجه البرنامج وهذا على النحو الآتي:

المطلب الأول: خطوات وآليات تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين

يقوم برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين على جملة من الخطوات والآليات التي من شأنها تعميق الممارسة الديمقراطية التشاركية لتعزيز التنمية المحلية، حيث سنتطرق إليها على النحو الآتي:

1. **التشخيص الإقليمي:** هو عبارة عن وصف دقيق للحال الراهن للبلديات النموذجية ودراسة التنمية الاقتصادية وتسيير المخاطر البيئية وكذا تسيير الخدمات العمومية وحالة الحکامة ويعتبر التشخيص الإقليمي الخطوة الأولى لتنفيذ برنامج كابدال يقوم بهذه العملية فريق من الخبراء تحت إشراف تسيير وحدة المشروع لمشاركة جميع الفاعلين المحليين المؤسساتيين وتنظيمات المجتمع المدني على مستوى المجالس التشريعية البلدية وتكمن أهمية التشخيص الإقليمي فيما يلي:

أ. يُتيح استنتاج رؤية واقعية ومشاركة للبلدية تأخذ بالحسبان نقاط القوة ونقاط الضعف إقليم البلدية وهذا يُتيح التحديد التشاركي للتوجهات الجديدة، وبالتالي رسم سيناريوهات التنمية المحلية.

ب. تقديم كم معرفي من المعطيات الخاصة بواقع البلدية ومحيطها.

ت. يشكل التشخيص الإقليمي حالة مرجعية يمكن من خلالها قياس التقدم الذي وصلت إليه البلديات بصفة ملموسة بفضل برنامج كابدال حتى نهاية تنفيذه عام 2020.

2. صياغة الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة: يعد هذا بمثابة عقد اجتماعي أخلاقي وتوفيقي يتم صياغته من طرف الفاعلين المحليين في البلدية، حيث يقوم هذا الميثاق على تأسيس حق مشاركة المواطنين في إدارة شؤون بلديتهم وتطوير إقليمهم يهيئ لوضع ميكانيزمات وأطر ضرورية لذلك بصيغة تشاركية بين الفاعلين بعد الانتهاء من إعداد الميثاق يتم التصويت عليه في المجلس البلدي¹.

3. المجالس الدستورية البلدية: بعد التصويت على الميثاق الذي يسمح لمشاركة المواطنين وكل الفاعلين في تسيير لشؤون البلدية ستسمح هذه الخطوة بتفعيل مسار إنشاء المجلس الاستشاري البلدي الذي يعتبر فضاء الحكامة التشاورية والتشاركية للبلدية، ويُعد هذا المجلس آلية أساسية دائمة لتفعيل الإطار التشاركي القاعدي المؤسس بناء على عقد المشاركة المواطنة.

4. المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد: لقد أعطى برنامج كابدال أهمية قصوى مسألة التخطيط التشاركي بناء على مخرجات التشخيص التشاركي الإقليمي الذي يعده

¹ - محمد أمين أوكيل، "رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين كابدال"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص: 37.

الخبراء بمشاركة الفاعلين المحليين في المجلس الاستشاري البلدي ويرافق السلطات البلدية والمجالس الاستشارية في تحضير المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد، حيث يقوم هذا البرنامج بوضع دليل يساعد الفاعلين المحليين على إعداد المخطط التنموي للبلدية بطريقة تشاركية توافقية، وتتميز هذه المخططات بأنها يتعين عليها وضع رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة، تحدد بطريقة تشاركية أهداف مشتركة وتوافقية لمستقبل البلدية التي تعد من خلال نتائج التشخيص التشاركي الإقليمي¹. تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الخطوات التي اتبعتها برنامج كابدال تمدنا بجملة من الآليات التي يمكن للبلديات من خلالها العمل بها وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية لإنجاح الفعل التنموي المحلي، من التشخيص الإقليمي إلى صياغة ميثاق بلدي للمواطنة وتشكيل المجالس البلدية إلى وضع المخطط البلدي بصفة تشاركية.

المطلب الثاني: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين: دراسة في النتائج والمعوقات

حظي برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين باهتمام الدوائر الرسمية، نظرا لأهميته في الدفع بالفعل التنموي المحلي وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية، لذلك راهنت العديد من الأطراف على النتائج الطيبة التي يمكن أن يحققها هذا المشروع التنموي، إلا أن تحقيق نتائج إيجابية تعترضه جملة من المعوقات، حيث سنقوم في هذا المطلب بدراسة النتائج المتوقعة من البرنامج، وفي نقطة ثانية نقوم بالحديث عن أبرز المعوقات التي تعترض برنامج كابدال وذلك على النحو الآتي:

¹ - المكان نفسه، ص: 82.

أولاً: النتائج المتوقعة من برنامج كابدال أثرها على الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

إن القائمين على برنامج كابدال والمواطنين في البلديات النموذجية يسعون إلى أن يحقق طموحاتهم على مستوى الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة. حيث يُنتظر تحقيق مجموعة من النتائج في شتى المجالات نذكر منها:

1. **تثمين دور الحركة الجموعية:** يُنتظر من مشروع كابدال تثمين دور الحركة الجموعية المحلية لما تشكله من وسيلة لإيقاظ ضمير المواطنة إذ تمثل الجمعيات مدارساً للديمقراطية، نظراً لما توفره من مجال لتعلم الممارسات الديمقراطية والمساهمة في تعزيز العلاقات المدنية والاجتماعية بين المواطنين وتحفيز مشاركتهم في الحياة المحلية.
2. **تعزيز العمل بالحكمة التشاورية:** يُنتظر أن يساهم مشروع كابدال في تجسيد الحكمة التشاورية عبر غرس الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة المواطنة.
3. **تعزيز الممارسة الديمقراطية:** من المتوقع أن تشكل النشاطات التي يُطوّرها البرنامج أدوات بيداغوجية وحقولاً لتجربة ممارسات ديمقراطية محلية جديدة تساهم في إبراز وتعزيز الروابط المدنية بين المواطنين وتقوية شعورهم بالانتماء لجماعتهم المحلية، مخففة بذلك من التوترات الاجتماعية ومعززة لفكرة التعايش المشترك.
4. **وضع نظام لمواجهة الكوارث والمخاطر الكبرى:** يُنتظر من مشروع كابدال وضع نظام دقيق لتقادي مختلف الكوارث والمخاطر الكبرى وحماية المواطنين ومنشآتهم ومصالحهم من كافة الأخطار¹

¹ - أمينة طواولة، مرجع سابق الذكر، ص: 129.

5. تطوير نظام الخدمة العمومية: يتوقع من برنامج كابدال حدوث تطور في الخدمة العمومية للإدارة المحلية، ومحاكاة كل أشكال البيروقراطية خاصة عند استعمال تكنولوجيا الإعلام والانتقال إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية، من خلال تعميم مواقع الانترنت والوسائل الإلكترونية والخدمات عبر الخط، الأرقام الخضراء، المتابعة الإلكترونية للملفات وغيرها.

6. تعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية: يتوقع من برنامج كابدال تحقيق الاستغلال العقلاني والمنصف والفعال للموارد وتعزيز الدور الاقتصادي للجماعات الإقليمية من خلال وضع جباية محلية ملائمة وتأمين أكبر للممتلكات المحلية، وهذا كله من شأنه خلق اقتصاد محلي تضامني ومتنوع يركز على استغلال عقلاني ومثالي لمكونات الأقاليم المحلية.¹

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أنه القائمين على تجسيد برنامج كابدال يتوقعون تحقيق جملة من الأهداف على المدى البعيد تنعكس بصورة إيجابية على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية بما يؤدي إلى الدفع بالفعل بالتنموي المحلي، ويساهم في تنمية الحركة الجمعوية ومؤسسات المجتمع المدني وترقية الخدمة العمومية بإدخال الرقمنة ومفهوم الحکامة التشاركية، كل هذا من شأنه تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

ثانياً: العوائق التي واجهت تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين:

إن المتفحص لمشروع كابدال يجده في طياته أفقاً واعدة لتطوير الحکامة المحلية من خلال توظيف واستثمار كافة الإمكانيات المتوفرة محلياً بغية تحقيق التنمية المحلية، إلا أنه

¹ - المكان نفسه، ص: 129.

وبالنظر إلى المشاكل التي يواجهها لتطبيق المشروع على أرض الواقع تظهر مختلف المعوقات التي قد تحول دون التمكن من إنجاح المشروع خلال التجريب وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1. المعوقات الاجتماعية والثقافية: تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي

تقف في وجه التنمية المحلية، لأنه غالباً ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف المستوى التعليمي والثقافي في أوساط الشباب والنساء خاصة في البلديات النائية والفقيرة، في ظل التزايد السكاني وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية كانتشار البطالة ومشاكل العمل والسكن والتعليم¹ ما يعني أن التوجّه نحو إشراك المجتمع المحلي في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة ما يشكل تحدياً حقيقياً نحو تفعيل دور المجتمع المحلي وإشراكه في رسم السياسة العامة واتخاذ القرار.

2. المعوقات السياسية: إن انعدام الثقة بين المجتمع المحلي والإدارة تترجمه عدّة أسباب

نذكر منها: غياب المناخ الديمقراطي السليم، وضعف مستوى أعضاء المجالس المحلية المنتخبة، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية في عملية اتخاذ القرار وكذا الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة.

كل هذا يستدعي ضرورة تكافل الجهود بين المجتمع المدني والقطاع العمومي بغية ضمان المبادئ الأساسية لتحقيق المشاركة الفعالة تجسيدا للتنمية الحقيقية.²

¹ سي فضيل الحاج، وآخرون، "اشكالية التنمية المحلية: المقومات المحلية الجزائرية للاقتصاد والإدارة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 09، جانفي 2017، ص: 170.

² معوقات التنمية المحلية، <http://attsah.blogspot.com/2015/blog-post-76.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28-10-2023 على الساعة: 15:34.

3. **معوقات إدارية:** إن النشاط المحلي يبرزه طبيعة العلاقة بين الإدارة والمواطن ودرجة الثقافة المتبادلة بينهما، وهو ما يحتاج إلى بذل جهود أكثر في سبيل ترقية العلاقة بين الإدارة والمواطن والعمل على توفير المزيد من الخدمات ذات الجودة العالية التي تلبي احتياجات المواطنين عبر الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والعمل على عصنة الإدارة العامة، وكذا ضرورة تعزيز دور وسائل إعلام قويّة تمارس وظائف نقل المعلومات وممارسة الرقابة على أداء القطاع العمومي، مما يمكن من تفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة¹.

4. **معوقات مالية:** إن أهم المشاكل التي تُواجه التنمية المحلية هو العجز في ميزانية الجماعات المحلية، وهو ما يطرح السؤال حول الدور الذي يمكن أن يمارسه المجتمع المدني في ظل شح الموارد المحلية وانعدامها. فأغلب البلديات في الوطن تعاني ندرة الإمكانيات وقلة الموارد المادية، وبالتالي تعاني عجز كبير في الميزانية بسبب عدم كفاية الموارد المالية وكذا اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات بسبب الزيادة المتسارعة في النفقات وضعف نظام الجباية المحلية وكذا النمو المتسارع لعدد السكان².

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين في الجزائر والذي يهدف إلى تحقيق التنمية المحلية وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية، تواجهه جملة من التحديات منها الاجتماعية الثقافية المتعلقة بالذهنيات التي ترفض العمل التشاركي وتفضل التفرد بالسلطة، وبالعامل الجهوي العشائري بدل العمل المؤسساتي، بالإضافة إلى

¹ - باديس بن خدة، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل التفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، جانفي 2017، ص: 291.

² - رشيد بلفكرات، "ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية تجربة كابدال نموذجا"، **مجلة الراصد العلمي**، المجلد 6، العدد 1، ماي 2019، ص: 126.

المعوقات السياسية المتعلقة بجنينية عملية التحول الديمقراطي وعدم نضج التجربة الديمقراطية لحد الساعة، ومعوقات إدارية متعلقة بطبيعة الجهاز البيروقراطي الذي يفقد كوادره للكفاءة والفعالية، ومعوقات قانونية متعلقة بضعف النصوص التشريعية والتنظيمية وعدم مواكبتها للتطورات والتحولات البيئية، التي تفقد المسؤول قدرة المبادرة والعمل التسييري، بل تقيده، ومعوقات مالية متعلق بضعف العائدات وغياب روح الاستثمار والمقاولاتية لدى أعضاء المجالس الشعبية البلدية، وهو ما يجعل ميزانية البلدية تعاني العجز وفي حاجة ماسة لإعانات الدولة، كل هذه المعوقات تجعل من العسير تطبيق آليات الديمقراطية التشاركية وتفعيل التنمية المحلية في النموذج الجزائري.

المبحث الثالث: أهداف التنمية المحلية في البلديات التي طبق فيها برنامج كابدال

في ظل المخطط البلدي للتنمية وتحقيق التنمية المحلية مستدامة لتعزيز قدرات المجتمع المدني وتفعيل دوره على المستوى المحلي وكذا المشاركة في مسارات الحكامة، رافق برنامج كابدال البلديات النموذجية التي تم اختيارها لتطبيقه والمتمثلة في (بلدية تيميمون بولاية أدرار، بلدية أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف، بلدية بني معوش بولاية بجاية، بلدية غزوات بولاية تلمسان، بلدية تيقزيرت بولاية تيزي وزو، بلدية مسعد ولاية الجلفة، بلدية جميلو بولاية سطيف، بلدية جانث بولاية إيليزي، بلدية الخروب بولاية قسنطينة، وبلدية بابار بولاية خنشلة)، وكل

بلدية تبنت جملة من المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية والصحية.

من خلال هذا المحور سيتم التركيز على أهداف للمشاريع التي طبقت في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال من خلال ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية.

المطلب الثاني: الأهداف الاجتماعية والثقافية.

المطلب الثالث: الأهداف البيئية والصحية.

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية¹

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد الأهداف الاقتصادية للمشاريع التي طبقت في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مع تحديد اسم الجمعية التي تبنت المشروع ومسيرها والميزانية التي كلفتها. كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): يمثل الأهداف الاقتصادية للمشاريع التي طبقت في البلديات النموذجية

لبرنامج كابدال

الرقم	الجمعية	المشروع	الأهداف
-------	---------	---------	---------

¹الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، كتيب متحصل عليه من خلال زيارة ميدانية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتاريخ: 2025-07-22.

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
من خلال برنامج "كابدال"

الفصل الرابع

01	أنامل المرأة الريفية رئيسة المشروع: زليخة خوني مسير المشروع: زليخة خوني الميزانية: 7.3 مليون دج	مشروع إنشاء ورشات تحويل المنتجات الفلاحية في بلدية بابر.	دعم خلق فرص العمل من خلال تثمين المنتجات الفلاحية المحلية (الطماطم والفلفل...).
02	جمعية الأصالة والإبداع رئيسة الجمعية: نورة سالم مسيرة المشروع: نورة سالم الميزانية: 6 مليون دينار جزائري	مشروع تطوير وعصرنة زربية بابر	يهدف إلى الحفاظ على النماذج التقليدية من خلال رقمنتها ووضع تصاميم جديدة تتكيف مع متطلبات السوق، وتحسين مداخل الحرفيات من خلال اقتحام منتجاتهن في الأسواق المحلية والدولية.
03	جمعية ينبوع الحنان مسيرة المشروع: مسعودة بلة الميزانية: 5,5 مليون دج بمساهمة 9,8% من الجمعية	مشروع "أسدكان" لترقية زربية الطوارق التقليدية كأداة للتنمية المحلية	هدف المشروع هو حماية التراث وأسلوب الانتاج وتحسين الاندماج المهني للمرأة الماكنة في البيت
04	جمعية صناع الحياة "جانتنا" رئيس الجمعية: جعفر كوديا مسير المشروع: هاجر خلاوي الميزانية: 9,5 مليون دج	مشروع واحات الصحراء (سراب) أم واقع - جانت من صحراء إلى واحة في غضون عامين "تراسا 2"	يندرج المشروع ضمن المحور الاستراتيجي (التنمية الاقتصادية المحلية) للمخطط البلدي للتنمية، يهدف المشروع إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي للإقليم في المنتجات الفلاحية الطازجة، عن طريق تحفيز إنشاء تعاونيات فلاحية في مجالات الإنتاج والتخزين والتسويق.
05	جمعية أصدقاء جميلة رئيس الجمعية: جمال عطية مسير المشروع: محمد توفيق سلامي الميزانية: 7,3 مليون دج	"تمهيد" للقلوبة الفنية والنحت والتشكيل ثلاثي الأبعاد	يهدف المشروع إلى زيادة فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب في قطاع الحرف المرتبطة بالتراث الثقافي لجميلة. ورفع مستوى الوعي في الإقليم حول الاقتصاد السياحي، من خلال تطوير الحرف

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
من خلال برنامج "كابدال"

الفصل الرابع

			والاستغلال المستدام للموارد المحلية، وتطوير إنتاج المنتجات المنبثقة من التراث الثقافي، وتعزيز قدرات الحرفيين.
06	جمعية الشباب الرياضي لبلدية جميلة مسير المشروع: فيصل قلال رئيس الجمعية: عبد النور ساطور الميزانية: 8,3 مليون دج	مشروع الدراجة الهوائية وسيلة لتطوير السياحة الجبلية	تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز وتنمية السياحة الجبلية والأثرية من خلال استخدام الدراجات الهوائية
07	جمعية "مبادرة" مسعد رئيسة الجمعية: طاهر نوري مسيرة المشروع: محمد عطا الله الميزانية: 2,9 مليون دينار جزائري	مشروع "معا أقوى" من أجل تمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ومكافحة تهميشها	إعطاء دفعة للمرأة الريفية بمسعد حول تجفيف المشمش بطريقة تقليدية، وأدى تسويق المنتج إلى تعزيز المبيعات وزيادة الاهتمام بصناعة تحويا المشمش التي عرفت تطورا
08	جمعية "ريادة" مسعد رئيس الجمعية: عمار بن عيسى مسير المشروع: عبد العزيز قن الميزانية: 7,7 مليون دج	مشروع "شركتنا" برنامج المقاولاتية من أجل تنمية الصناعة التقليدية المحلية	هو برنامج مقاولاتي يهدف لتطوير الصناعات التقليدية بمسعد من خلال تدريب ومرافقة العاملين في الصناعة التقليدية
09	جمعية "تمكين" لولاية الجلفة رئيس الجمعية: علي ميمون مسير المشروع: مسعود قندوز الميزانية: 11,1 مليون دج	مشروع "سبل" تعزيز إمكانية التوظيف ومحاربة البطالة بين النساء والشباب في بلدية	يهدف لحماية وتثمين التراث التاريخي والثقافي وتنمية السياحة للمخطط البلدي للتنمية لبلدية مسعد

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
من خلال برنامج "كابدال"

الفصل الرابع

	مسعد من خلال تقية مهن تحويل صوف الأغنام		
10	جمعية "ريادة" رئيس الجمعية: عمار بن عيسى مسير المشروع: سعد قن الميزانية: 8,6 مليون دج	مشروع "حرفيات" لترقية الحرف التقليدية بمسعد	يهدف لحماية التراث الثقافي والتاريخي وتطوير السياحة بإقليم مسعد
11	جمعية حقوق الطفل والمراهق والمرأة الحرفية (ADEAFA) - تيميمون رئيس الجمعية: حسين قادري مسير المشروع: نور الهدى قادري الميزانية: 7,34 مليون دج	مشروع "ألوان تيميمون" ترقية شباب ونساء القواررة من خلال التكوين وتنمية الإنتاج الحرفي	يهدف المشروع إلى ترقية التراث المحلي وتنمية السياحة الثقافية والطبيعية من خلال تثمين المنتجات الحرفية وتحسين تسويقها، كما يهدف إلى حماية وترقية تقنيات الصباغة النباتية للصوف، خصوصا لإنتاج السجاد المصنوع من منتجات طبيعية من جهة، وزيادة فرص الشغل للحرفيات وشباب تيميمون من جهة أخرى.
12	جمعية "الرمال الذهبية" تيميمون رئيس الجمعية: محمد بحصي مسير المشروع: محمد نجمي الميزانية: 7,02 مليون دج	مشروع "للؤلؤة الذهبية" - تيميمون	يهدف المشروع لتثمين التراث المحلي وتنمية السياحة الثقافية والطبيعية من خلال تكوين الشباب والنساء على الحرف المحلية وتثمين المنتجات الحرفية وتحسين تسويقها
13	جمعية تيفاوتزيري رئيس الجمعية: عبد الحق أوصديق	مشروع "أنامل الواحة الحمراء" لإنشاء ورشة لتأهيل الإنتاج	يهدف المشروع لتثمين التراث المحلي وتنمية السياحة الثقافية والطبيعية بتيميمون، والمساهمة في التنمية المحلية بإحياء النشاط الحرفي للسعفيات اعتمادا على الاقتصاد

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
من خلال برنامج "كابدال"

الفصل الرابع

	مسير المشروع: فضيلة دلدي الميزانية: 11,16 مليون دج	التقليدي باستخدام سعف النخيل (الخص) لفائدة ربات البيوت في قصر تالة	الاجتماعي التضامني، وفك العزلة التنموية عن قصر "تالة"، وتعزيز القدرات الإنتاجية كما ونوعا، وكذا تشجيع وتحسيس المرأة بقصر "تالة" على العمل الجماعي ضمن تعاونية حرفية اعتمادا على الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
14	جمعية "شموع الأمل" رئيس الجمعية: مسعود بيداري مسير المشروع: فيروز بهلولي الميزانية: 11,05 مليون دج	مشروع نساء ومزارعو تيميمون لتثمين صنف التمر "الحميرة" كمصدر للتأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية	يهدف المشروع إلى تثمين تمر الحميرة والمساهمة في التنمية الزراعية المستدامة ببلدية تيميمون من خلال تحسين الإنتاج وتثمين منتجات النخيل ومشتقاته من حيث الجودة والكمية
15	جمعية فقرة تينترت زاوية الماء رئيس الجمعية: موسى دا والحاج مسير المشروع: عبد الحميد حاج علي الميزانية: 8,72 مليون دج	مشروع ترميم فقارة "أمغير" تيميمون	يهدف المشروع إلى تثمين التراث المحلي وتنمية السياحة الثقافية والطبيعية، من خلال تثمين التراث الثقافي المبنى (الإنشاءات، القصور، والفقارات)، وترميم الفقارة (أناسلما، علي والحاج، أمغير، أحمد أوعلا، تغزوت)، وجعل الفقارة موردا سياحيا.
16	جمعية تناس رئيس الجمعية: فتحة شايب مسير المشروع: فتحة شايب الميزانية: 8,40 مليون دج	مشروع "أزرو"	يهدف إلى تثمين منتجات النخيل الثانوية في مجالات الحرف التقليدية، وإنتاج أعلاف الماشية في بلدية تيميمون، من خلال التكوينات وإنشاء ورشات للتحويل منها واحدة لصنع السلاسل والثانية لأعلاف الماشية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر.

من خلال الجدول رقم (01) أعلاه نلاحظ أن المشاريع التي تبنتها مقارنة كابدال في البلديات النموذجية المختارة تشكل النسبة الأكبر وتهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية كما هو موضح من خلال المشاريع المعروضة في الجدول والأهداف التي سطرته، والملاحظ أن أغلب المشاريع كانت تشجع المشاريع ذات الطابع الحرفي والثقافي للمنطقة وحتى الفلاحي، والترويج لها ضمن أهداف المخطط البلدي للتنمية نظرا لأهميتها ومحاولة خلق تنمية من صميم البيئة الجزائرية التي تتميز بخصوصيتها.

وعلى سبيل المثال نجد مشروع تثمين التراث المحلي وتنمية السياحة الثقافية والطبيعية بتيميمون، والمساهمة في التنمية المحلية بإحياء النشاط الحرفي للسعفيات اعتمادا على الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وفك العزلة التنموية عن قصر "تالة"، ومبادرة استراتيجية لتثمين النسيج التقليدي لقشابية وبرنوص مسعد بولاية الجلفة، وكذا ترقية وتثمين زربية بابار، ومشروع تثمين التراث المحلي وتنمية السياحة الثقافية والطبيعية، ودعم خلق فرص العمل من خلال تثمين المنتجات الفلاحية المحلية (الطماطم والفلفل) وغيرها من المشاريع .

كل المشاريع التي تم التطرق إليها هدفت لتحقيق تنمية اقتصادية محلية ضمن مقارنة كابدال وحقت جملة من الأهداف في شقها الاقتصادي كما هو موضح في المبحث الموالي الذي من خلاله يتم تقييم مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية على أرض الواقع من خلال هذه المشاريع.

المطلب الثاني: الأهداف الاجتماعية والثقافية¹

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد الأهداف الاجتماعية والثقافية للمشاريع التي طبقت في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مع تحديد اسم الجمعية التي تبنت المشروع ومسيرها والميزانية التي كلفتها. كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): يمثل الأهداف الاجتماعية والثقافية للمشاريع التي طبقت في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال

الرقم	الجمعية	المشروع	الأهداف
-------	---------	---------	---------

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر.

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
من خلال برنامج "كابدال"

الفصل الرابع

01	جمعية حي الشهيد روقامي عمار رئيس الجمعية: لمين يعلاوي مسير المشروع: لمين يعلاوي الميزانية: 1,6 مليون دج	تعزيز تمثيلية ساكنة بابار	يهدف المشروع إلى تعزيز مشاركة المواطنين من خلال دعم المجتمع المدني المحلي.
02	جمعية حي 15 سكن-إفري- جانت رئيس الجمعية: حمزة عزيزي مسير المشروع: حمزة عزيزي الميزانية: 1,9 مليون دج	دور لجان الأحياء في الحوكمة المحلية	يهدف المشروع إلى تعزيز دور المجتمع المدني، مع تحسين تمثيلية ساكنة بلدية جانت من خلال دعم وتنشيط لجان الأحياء.
03	جمعية بادر رئيس الجمعية: أحمد بلة مسير المشروع: سميرة ابراهيم الميزانية: 1,9 مليون دج	مشروع "إبدأ" من أجل تكوين الجمعيات	يهدف المشروع إلى تعزيز الثقافة الجمعوية وقدرات الجمعيات المحلية من خلال تحسين مهارات أعضائها النشطين.
04	جمعية الإرتقاء رئيس الجمعية: سامية شقو مسير المشروع: سامية شقو الميزانية: 1,14 مليون دج	مشروع "الشريك"	يندرج المشروع ضمن المحور الاستراتيجي (تعزيز المجتمع المدني) يهدف لدعم إنشاء 11 لجنة أحياء علما أن بلدية جميلة لم تكن لها أي جمعية حي عند إطلاق برنامج كابدال.
05	جمعية نادي راسينغ أتلتيك (RCA) رئيس الجمعية: يونس حمادوش مسير المشروع: سفيان حباطي	مشروع تفعيل الأنشطة العلمية والرياضية بالمدارس الابتدائية	يهدف المشروع إلى تحسين المستوى العلمي والرياضي للمتمدرسين في ستة مدارس ببلدية الخروب، وتعميم ممارسة الأنشطة العلمية والرياضية على مستوى الابتدائيات.

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
من خلال برنامج "كابدال"

الفصل الرابع

		الميزانية: 2,06 مليون دج	
06	جمعية سيرتا أكسجين رئيس الجمعية: سمير سغني مسير المشروع: مصطفى خالد قارة الميزانية: 2,09 مليون دج	مشروع "الخروب الشباب"	يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات إطارات الجمعيات لا سيما الشباب منهم لإنشاء الجمعيات وتسييرها والانخراط التشاركي للمواطنين.
07	جمعية "لمسة أمل" رئيسة الجمعية: فاطمة الزهراء لانكار مسيرة المشروع: أحلام بولكار الميزانية: 2,066 مليون دينار جزائري	مشروع "نصف المجتمع" لدعم قدرات النساء المستضعفات بعلي منجلي	يهدف المشروع إلى المساهمة في دمج النساء في مسار الحكامة والتنمية المحلية وفي الحياة الاجتماعية.
08	جمعية "أهل الثقافة" الغزوات رئيس الجمعية: محمد مقدم مسير المشروع: محمد مقدم الميزانية: 1,9 مليون دج	مشروع تعزيز قدرات المجتمع المدني من خلال التكوين	يهدف المشروع إلى تنشيط الجمعيات في بلدية الغزوات وترسيخ الشراكة بينها وبين السلطات المحلية بهدف تعزيز إسهام الجمعيات في تنفيذ المخطط البلدي للتنمية.
09	جمعية "الفيروز" لتكوين المرأة الريفية رئيس الجمعية: زهرة زرداني مسير المشروع: ذهبية سنجاسني الميزانية: 2,07 مليون دج	مشروع ورشة خيطة/ تكوين الحرفيات وتعزيز قدراتهن	يهدف المشروع إلى تعزيز دور المجتمع المدني والمرأة الريفية على وجه الخصوص.
10	الجمعية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة	مشروع "نخطو معك"	يهدف المشروع إلى تحسين فرص الالتحاق لفئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذهنية بالمدرسة.

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
من خلال برنامج "كابدال"

الفصل الرابع

		رئيس الجمعية: عبد القادر شبحان مسير المشروع: علي زيدور الميزانية: 2,05 مليون دج	
11	جمعية الأنشطة الشبانية للمركب الرياضي الجوّاري لأولاد بن عبد القادر رئيس الجمعية: معمر معموري مسير المشروع: معمر معموري الميزانية: 2,07 مليون دج	مشروع "شباب أقوى"	يهدف المشروع إلى ترقية النشاطات الرياضية لدى شباب أولاد بن عبد القادر، وخاصة النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
12	جمعية الأنشطة الشبانية "الريادة" رئيس الجمعية: بلال بلجيلالي مسير المشروع: بلال بلجيلالي الميزانية: 1,95 مليون دج	مشروع "مواطنون فاعلون"	يهدف المشروع إلى تعزيز تمثيل الساكنة والمشاركة الفعالة في الحكامة المحلية مع السلطات المحلية على مستوى المجلس الاستشاري البلدي.
13	جمعية أطفال التوحد وذوي الاضطرابات العقلية رئيس الجمعية: ميمونة لزغم مسير المشروع: ابراهيم لورجان الميزانية: 2,11 مليون دج	مشروع تكوين الأطفال المصابين بالتوحد على مهارات الحياة اليومية (التعليم الأساسي)	يهدف المشروع إلى تحسين التكفل بالأطفال الذين يعانون من اضطراب التوحد وكذا تنظيم الأولياء في جمعيات.
14	جمعية "الفردوس" للتضامن قورارة رئيس الجمعية: ابراهيم حجام مسير المشروع: محمد الحبيب بن بحو	مشروع محاربة آفة المخدرات	يهدف المشروع إلى توعية الشباب حول الآثار الضارة لإدمان المخدرات ومحاربة هذه الآفة من خلال تطوير أنشطة ترفيهية في بلدية تميمون.

		الميزانية: 2,07 مليون دج	
15	جمعية رواحل قورارة للتطوير الاجتماعي والإبداع الشبابي والتأهيل القيادي رئيس الجمعية: جمال الدين كيرامي مسير المشروع: بشير مسلم الميزانية: 1,95 مليون دج	مشروع إحياء تيميمون "تكوين لجان الأحياء"	يهدف المشروع إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني وشباب تيميمون في الحوكمة المحلية وتعزيز قدراتهم في آليات الحوكمة الاستشارية المجتمعية التي أنشأها كابدال.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر.

من خلال الجدول أعلاه نستخلص بأن أغلب المشاريع التي تبنتها البلديات النموذجية التي طبق فيها برنامج كابدال كانت ذات طابع اجتماعي ثقافي كما هو موضح في الجدول أعلاه وهي تختلف في طابعها حسب البلديات التي طبق فيها المشاريع

ومن المشاريع نجد مشاريع حول تعزيز الثقافة الجمعوية وقدرات الجمعيات المحلية من خلال تحسين مهارات أعضائها النشطين، تحسين المستوى العلمي والرياضي للمتمدرسين في ستة مدارس ببلدية الخروب، وتعميم ممارسة الأنشطة العلمية والرياضية على مستوى الابتدائيات، والمساهمة في دمج النساء في مسار الحكامة والتنمية المحلية وفي الحياة الاجتماعية، و تنشيط الجمعيات في بلدية الغزوات وترسيخ الشراكة بينها وبين السلطات المحلية بهدف تعزيز إسهام الجمعيات في تنفيذ المخطط البلدي للتنمية. تعزيز دور المجتمع المدني والمرأة الريفية على وجه الخصوص، أيضا ترقية النشاطات الرياضية لدى شباب أولاد

بن عبد القادر، وخاصة النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإلى تعزيز تمثيل الساكنة والمشاركة الفعالة في الحكامة المحلية مع السلطات المحلية على مستوى المجلس الاستشاري البلدي، وتحسين التكفل بالأطفال الذين يعانون من اضطراب طيف التوحد وكذا تنظيم الأولياء في جمعيات. بالإضافة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني وشباب تيميمون في الحوكمة المحلية وتعزيز قدراتهم في آليات الحوكمة الاستشارية المجتمعية التي أنشأها كابدال. يمكن القول أن مقارنة كابدال رسمت أهداف استراتيجية حاولت تحقيقها على أرض الواقع وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المبحث الموالي

المطلب الثالث: الأهداف البيئية والصحية¹

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد الأهداف البيئية والصحية للمشاريع التي طبقت في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مع تحديد اسم الجمعية التي تبنت المشروع ومسيرها والميزانية التي كلفتها. كما هو موضح في الجدول الموالي.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر.

الجدول رقم (١): يمثل الأهداف البيئية والصحية للمشاريع التي طبقت في البلديات
النموذجية لبرنامج كابدال

الرقم	الجمعية	المشروع	الأهداف
01	جمعية أصدقاء البيئة الخروب رئيس الجمعية: عمار بزاز مسير المشروع: محمد بزاز الميزانية: 5,09 مليون دج	مشروع "التدفق الأخضر" لإعادة بعث مهنة البستنة في الوسط الحضري.	يندرج هذا المشروع ضمن المحور الاستراتيجي حماية البيئة للمخطط البلدي للتنمية الخروب، يهدف إلى تهيئة الحدائق العمومية والفضاءات الخضراء من خلال إنشاء مشاتل في المدن الجديدة وتكوين شباب الأحياء في مهن البستنة وتهيئة الحدائق.
02	جمعية مديري ومسيري الأنشطة التربوية والترفيهية للشباب-الخروب رئيس الجمعية: شعيب عبد الصمد مسير المشروع: مصطفى خالد قاره الميزانية: 6,9 مليون دج	مشروع "مدينتي صحتي"، تكوين 23 شابا وشابة في مجال الصحة المجتمعية- المدينة الجديدة علي منجلي.	المشروع يهدف إلى تحسين الصحة المجتمعية في الوسط الحضري بالقطب السكني علي منجلي، وتحسين نوعية معيشة السكان من خلال تحسيس السكان بالصحة التشاركية في المناطق الحضرية وتعزيز نظام صحي محلي قائم على مقارنة مجتمعية.
03	جمعية مديري ومسيري الأنشطة التربوية والترفيهية للشباب-الخروب رئيس الجمعية: شعيب عبد الصمد مسير المشروع: شيماء حجاز الميزانية: 7,45 مليون دج	مشروع الفرز الانتقائي للنفايات الحضرية باستخدام التقنيات الحديثة، التحسيس ونشر ثقافة فرز النفايات في أحياء في البلدية، والهدف الأساسي هو	يندرج المشروع ضمن الرؤية المحلية ومخطط التنمية المحلية للبلدية، وضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بحماية البيئة بالخروب، من خلال استعادة النفايات المنزلية (البلاستيك، الورق، الكرتون، المعادن) على مستوى أربعة أحياء في البلدية، والهدف الأساسي هو

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
من خلال برنامج "كابدال"

الفصل الرابع

		المصدر قبل التلخيص منها.	التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز الاقتصاد الحضري الدائري بالبلدية النموذجية الخروب.
04	جمعية "أمل الحياة" للأمراض السرطانية- الغزوات رئيس الجمعية: نور الهدى براهيم مسير المشروع: حمزة واضح الميزانية: 5,012 مليون دج	مشروع إنجاز ورشة للأشغال الحرفية والتقليدية لفائدة 05 امرأة مستضعفة.	يهدف المشروع إلى دعم إعطاء دفعة على الصعيد النفسي والاجتماعي للنساء المستفيدات من المشروع ومعظمهن مصابات بالسرطان، والهدف أيضا هو الاستجابة لبعض المشاكل التي بينها التشخيص الإقليمي لبلدية الغزوات.
05	الجمعية الثقافية "إتقان" رئيس الجمعية: طاهر محمدي مسير المشروع: طاهر محمدي الميزانية: 2,03 مليون دج	مشروع "مسعد الخضراء"	يهدف المشروع إلى تعزيز دور المجتمع المدني في موضوع حماية البيئة من خلال تهيئة الحدائق العمومية الفضاءات الخضراء في أحياء البلدية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم- إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر.

من خلال الجدول رقم (02) أعلاه نلاحظ أن المحور الاستراتيجي حماية البيئة للمخطط البلدي للتنمية كان هو الأضعف مقارنة بالمحور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهذا كان واضحا من خلال المشاريع التي تبنتها البلديات النموذجية كما هو موضح في الجدول أعلاه. ومن المشاريع نجد في بلدية الخروب مشروع تهيئة الحدائق العمومية الفضاءات الخضراء من خلال إنشاء مشاتل في المدن الجديدة وتكوين شباب الأحياء في مهن البستنة

وتهيئة الحدائق، ومشروع "مدينتي صحي" يهدف إلى تحسين الصحة المجتمعية في الوسط الحضري بالقطب السكني علي منجلي، وتحسين نوعية معيشة السكان، ومشروع الفرز الانتقائي للنفايات يندرج المشروع ضمن الرؤية المحلية ومخطط التنمية المحلية للبلدية، وضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بحماية البيئة بالخروب، من خلال استعادة النفايات المنزلية (البلاستيك، الورق، الكرتون، المعادن) على مستوى أربعة أحياء في البلدية، كما تبنت جمعية "أمل الحياة" للأمراض السرطانية- الغزوات مشروع للدعم النفسي والاجتماعي للنساء المستفيدات من المشروع ومعظمهن مصابات بالسرطان، والهدف أيضا هو الاستجابة لبعض المشاكل التي بينها التشخيص الإقليمي لبلدية الغزوات، بالإضافة مشروع "مسعد الخضراء" الذي هدف إلى تعزيز دور المجتمع المدني في حماية البيئة من خلال تهيئة الحدائق العمومية الفضات الخضراء في أحياء البلدية.

كانت هذه هي المشاريع التي جاءت في المجال البيئي والصحي سعت من خلالها تحقيق أهداف تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة في بعدها البيئي، ومن خلال الأهداف المحددة من خلال هذا المبحث سيتم تقييمها من خلال النتائج والمخرجات ومدى تحقيقها على أرض الواقع من خلال المبحث الموالي.

المبحث الرابع: تقييم واقع التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية بعد تطبيق برنامج كابدال

جاء برنامج كابدال في إطار تحقيق ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية من خلال مقارنة نموذجية تم تنفيذها على 10 بلديات على المستوى الوطني وهذا لتهيئة الظروف الملائمة

لإرساء حكمة محلية تشاورية ، وكان للجمعيات المحلية دورا في تحقيق الظروف الملائمة للحوار الإقليمي حيث شاركت في الميثاق البلدي للمشاركة والمواطنة.

ومن هنا نجد أن واقع التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية بعد تطبيق برنامج كابدال يختلف من بلدية لأخرى وحسب طبيعة المشاريع المنجزة وطبيعتها، وللتقييم هنا سيتم ربط الأهداف التي سطرته الجمعيات من خلال المشاريع المتبناة من طرفها وفق مقاربة كابدال كما ورد في المبحث الثالث من هذا الفصل، بالنتائج والمخرجات التي تم التوصل إليها من خلال هذا المبحث وتم هذا من خلال أربع مطالب أساسية ومن خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مخرجات هذه الجمعيات في مختلف المجالات كما هو موضح في الآتي:

المطلب الأول: المخرجات والنتائج الاقتصادية

المطلب الثاني: المخرجات والنتائج الاجتماعية والثقافية

المطلب الثالث: المخرجات والنتائج البيئية والصحية

المطلب الأول: المخرجات والنتائج الاقتصادية:

من خلال هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على المخرجات والنتائج الاقتصادية للمشاريع التي تبنتها البلديات النموذجية لمقاربة كابدال وهي كالتالي:

الشكل رقم (02): يمثل المخرجات والنتائج الاقتصادية للمشاريع التي تبنتها البلديات
النموذجية لمقاربة كابدال

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر من خلال برنامج "كابدال"

الفصل الرابع

- 01 • جمعية أنامل المرأة الريفية بولاية خنشلة: (مشروع إنشاء ورشات تحويل المنتجات الفلاحية في بلدية بابار)
- 02 • جمعية الأصالة والإبداع: (مشروع تطوير وعصرنة زربية بابار)
- 03 • جمعية ينبوع الحنان : (مشروع "أسدكان" لترقية زربية الطوارق التقليدية كأداة للتنمية المحلية)
- 04 • جمعية صناع الحياة "جاننتنا" : (مشروع واحات الصحراء (سراب أم واقع- جانت من صحراء إلى واحة)
- 05 • جمعية أصدقاء جميلة: (مشروع "تمهيد" للقبولة الفنية والنحت والتشكيل ثلاثي الأبعاد)
- 06 • جمعية الشباب الرياضي لبلدية جميلة: (مشروع الدراجة الهوائية وسيلة لتطوير السياحة الجبلية)
- 07 • جمعية "مبادرة" مسعد: (مشروع "معا أقوى" من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ومكافحة تهميشها)
- 08 • جمعية ريادة مسعد: (مشروع "شركتنا" برنامج المقاولاتية من أجل تنمية الصناعة التقليدية المحلية)
- 09 • جمعية "تمكين": (مشروع تعزيز إمكانية التوظيف ومحاربة البطالة بين النساء والشباب في بلدية مسعد من خلال ترقية مهن تحويل صوف الأغنام)
- 10 • جمعية "ريادة": (مشروع "حرفيات" لترقية الحرف التقليدية بمسعد)
- 11 • جمعية حقوق الطفل والمراهق والمرأة الحرفية (ADEAFA) - تيميمون: (مشروع "ألوان تيميمون" ترقية شباب ونساء القواررة من خلال التكوين وتنمية الإنتاج الحرفي)
- 12 • جمعية "الرمال الذهبية" تيميمون: (مشروع "اللؤلؤة الذهبية" - تيميمون)
- 13 • جمعية تيفاوتزيري: (مشروع "أنامل الواحة الحمراء" لإنشاء ورشة لتأهيل الإنتاج التقليدي باستخدام سعف النخيل (الخصوص) لفائدة ربات البيوت في قصر تالة)
- 14 • جمعية شموع الأمل: مشروع نساء ومزارعو تيميمون لتثمين صنف التمور "الحميرة" كمصدر للتأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- 15 • جمعية فقرة تينترت زاوية الماء: مشروع ترميم فقارة "أمغير" تيميمون
- 16 • جمعية تناس: مشروع "أزرو"

المصدر: من إعداد الباحث

1. جمعية أنامل المرأة الريفية بولاية خنشلة: لإنشاء ورشات تحويل المنتجات الفلاحية في بلدية بابار

بعد بيع المنتج الذي تم إنتاجه في الورشات من طماطم وفلفل مجفف ومصبر، كان هناك ربح من عملية التسويق، وتأسس رأس المال لكل ورشة وكانت بداية مشوار الاستمرارية في العمل والديمومة في العمل حيث تم توظيف رأس مال الورشة في شراء المادة الأولية بعد نهاية المشروع. وساهم المشروع في تكوين 30 مستفيدا وتجهيزهم (18 امرأة و 08 شبان و 04 أشخاص من ذوي الإعاقة، وتم إنشاء 30 ورشة مصغرة لإنتاج وتسويق الفلفل والطماطم المعلبة والمجففة. كما ساهم المشروع في خلق ديناميكية محلية من خلال دعم سلسلة القيمة لشعبة تحويل المنتجات الفلاحية في بلدية بابار

وهناك من المستفيدين من قام بزراعة الفلفل والطماطم من أجل توفير المادة الأولية، وهناك من المستفيدات اللواتي كان لها ظرف اجتماعي هش وعند استفادتها من المشروع وفتح الورشة، أصبح لديها مداخل مستدامة سمحت لها باستئجار منزل لعائلتها، كما قام بعض المستفيدين الشباب بفتح ورشة وتوسيعها بعد ذلك إلى وحدة إنتاجية.

ومن بين أهم التغييرات التي أحدثها هذا المشروع تغيير الذهنيات خاصة في فئة المرأة الريفية، حيث كانت قبل بداية المشروع محرومة من أبسط الأمور وكان عملها يقتصر على عمل المنزل والبستان فقط، لكن الآن أصبح لديها مداخل أخرى وتشارك في العملية الإنتاجية والبيع وتساهم في فتح مناصب عمل جديدة، بالنسبة لأثر مقاربة كابدال على نشاط الجمعية خاصة الحاضنة الجموعية الأولى والثانية عززت معنى العمل التشاركي مع الفاعلين في الإقليم وإرساء أسس الديمقراطية التشاركية.

عموما فإن التجربة الناجحة لجمعية أنامل المرأة الريفية مع برنامج كابدال في تحويل المنتجات الفلاحية أعطت لها الفرصة لتؤطر عدة دورات تكوينية في هذا المجال في عدة ولايات مثل سوق أهراس، معسكر، الشلف.¹

2. جمعية الأصالة والإبداع: لتطوير وعصرنة زربية بابار

عمل المشروع بتنسيق مباشر مع قطاع التكوين المهني حيث استفادت الحرفيات من تربص بمركز التكوين المهني لبابار، كما كان العمل مع كل من مديرية الثقافة والجامعة ومديرية الشبيبة والرياضة في مجال الترويج بالمنتوج وتسويقه ودعم الجمعية بمساهمة مادية، والجديد بالنسبة للجمعية هو التنسيق الجيد مع ممثلي المجتمع المدني داخل وخارج الولاية.

ومن خلال المشروع، عززت المرأة قدراتها في صناعة الزرابي التقليدية وأحيت روع الإبداع والابتكار فيها، كما عززت ثقتها بنفسها وقدراتها، وفتح المشروع آمال كبيرة للمرأة في خلق مكسب رزق لها من خلال ممارسة الحرفة بطريقة تستجيب لطلبات الزبون ، ومن خلال الدورات التكوينية التي استفادت منها الحرفيات، صار بإمكانها صناعة زرابي تقليدية بمعايير عالمية تمكنها من ولوج السوق الدولية، وكان لمقاربة كابدال أثر كبير على الجمعية من خلال حاضنة المشاريع التي استفاد منها أعضاء الجمعية وبالأخص كيفية صياغة المشروع التي أهلت الجمعية للحصول على تمويلات من عدة برامج ووزارات، وكذا تطوير قدراتها في التسيير المالي والإداري بفضل مرافقة فريق برنامج كابدال على المستوى الوطني والمحلي، كما تمكنت الجمعية من تحسين التنسيق مع الفاعلين المحليين وتوسيع نطاق

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر، ص: 10.

شراكاتها، حيث توصلت إلى خلق شبكية مميزة مع المجتمع المدني والحرفيين وتبني الديمقراطية التشاركية في العمل الجماعي، ومؤخرا تمكنت الجمعية من الإشراف على تجسيد المبادرة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية لبلدية بابار.¹

تمكن المشروع في تكوين 20 مواطن على المشاركة في العمل التطوعي والحياة الجمعية في إطار القانون، وإنشاء 05 جمعيات أحياء وقرى ومداسر ودعم قدرات 10 جمعيات واستحداث تنسيقية جمعيات الأحياء وقرى ومداسر وتنظيم منتدى سنوي لعرض حصيلة النشاطات السنوية للجمعيات مع السلطات المحلية.

ومن بين النتائج الايجابية التي تحصلت عليها الجمعية من خلال تنفيذها لهذا المشروع مشاركة معتبرة لفئة النساء، والعمل الجماعي والمشاركة في تنمية المنطقة، ومعرفة أهمية العمل الجماعي المنظم، واكتساب مهارات جديدة وتأسيس عدة جمعيات،

أما بالنسبة لتأثير مقارنة كابدال فقد كان نشاط الجمعية من قبل محصورا في الحي فقط والاهتمام بنظافته، وبعد الاستفادة من حاضنة كابدال للمشاريع الجمعية، أعطت هذه التجربة بعدا آخر حيث كانت سببا في اهتمام واستقطاب المواطنين للعمل الجماعي والجماعي والتطوعي من خلال تأسيس ما يقارب 30 جمعية أحياء وقرى ومداسر مع إشراك عدد معتبر من النساء في الجمعيات المؤسسة والذي كان منعما قبل المقارنة والمشروع.²

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص14.

² المرجع نفسه، ص: 18.

3. جمعية ينبوع الحنان: مشروع "أسدكان" لترقية زربية الطوارق التقليدية كأداة للتنمية المحلية بلدية جانت

المستفيد المباشر في إطار برنامج كابدال هم النساء، حيث ستسمح لهن هذه الحرفة ضمان توفير دخل مستدام لفائدة عائلاتهن من جهة، ومن جهة أخرى يستفيد المتعاملين السياحيين من هذا المنتج الحرفي المستعمل في الخرجات السياحية في الصحراء.

بالنسبة للجمعيات كانت التجربة الأولى لها في تسيير مثل هذه المشاريع وبكل موضوعية كانت فترة شملت أشياء سلبية وأخرى ايجابية، وبعد الوقوف على طريقة وآلية تجسيد المشروع كانت هناك شراكة بين برنامج كابدال مع حرفية وشراكة مع جمعية "تيموهاغان جانت" حيث كان لها أثر كبير على كلتا الجمعيتين، حيث تم تفعيل دور مركز الصناعات التقليدية في جانت، كما لمسنا وفرة الطلب على زربية "أسدكان"

من بين التغييرات التي استجدت على المستفيدين، نوع من الاستقلالية والعمل في حرفة "أسدكان" وحث المشروع بعض المستفيدات إلى فتح مؤسسات مصغرة بعد أن كن يتخوفن من هذه الخطوة، كما تم تسجيل أكثر من 06 جمعيات ثقافية تعمل على إنتاج "أسدكان" واستفادتها للنساء.¹

4. جمعية صناع الحياة "جانتنا": مشروع واحات الصحراء (سراب أم واقع - جانت من صحراء إلى واحة في غضون عامين "تراسا 2")

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر، ص: 24.

كان فريق المشروع ذو تأهيل جيد في وظيفته واستفاد من تكوين ومرافقة طوال المشروع وقد أنجز مهمته في فترة طويلة بسبب انتشار وباء كوفيد 19 وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية والمحلية والدولية، وقد ساهمت شبكة الشراكات في تقليل هذا التأثير وتقاسم العبء مع الجمعية حيث كان للمصالح الفلاحية الوطنية على مستوى الوزارة وكذا الغرفة الفلاحية لولاية إليزي والحضيرة الوطنية الثقافية للطاسلي ومؤسسات التكوين المهني، والمتعاملين الاقتصاديين في إقليم بلدية جانت الدور الهام في تقليل الأثر السلبي ودفع المشروع ومواجهة العراقيل بالسبل الممكنة والتنسيق مع فريق المشروع طوال فترة إنجازه.

ساهمت نشاطات التكوين والمرافقة في تطوير قدرات الفلاحين فكريا وعمليا ومنه تحسين أدائهم، كما سمح المشروع بنسج شبكة علاقات رسمية في شكل تعاونية فلاحية ستنتج لاحقا بإنشاء الغرفة الفلاحية لولاية جانت ويعتبر تأهيل إطاراتها لضمان الفعالية في الأداء لاحقا. أما ورشات الفلاحة فقد شكلت الفرق في السوق المحلية بتقديم منتوجات فلاحية مصنعة بمعايير جودة حسنة مسوقة بأحدث الطرق ضمنت لها زبائن من فئات مختلفة وأقاليم متعددة، وحفظت للمنتج المحلي مكانته السوقية والثقافية والتاريخية.

لقد عزز مقارنة كابدال قدرات الإطارات الجمعوية وأكدت على أهمية العمل التشاركي بين مختلف الفاعلين بتوفير فضاء للتعلم والتطبيق بطريقة جعلت من مخرجات الحاضنة جمعيات مؤهلة لعملها كشريك اجتماعي مكمل لمهام الدولة في نسق تعاوني محلي ووطني ودولي¹.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 36.

5. جمعية أصدقاء جميلة: "تمهيد" للقلوبة الفنية والنحت والتشكيل ثلاثي الأبعاد بلدية جميلة

منح هذا المشروع لكل من الجمعية والحرفيين فرصة التعلم عن طريق الممارسة وتطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم وأيضا التواصل مع السلطات ودمجهم في عالم الشغل، إضافة إلى التفكير في إنشاء ورشات حرفية والاستفادة من دعم مختلف الآليات التي تهدف إلى تشغيل الشباب وخلق فرص الشغل، واستفادة ممثلين من دورات تكوينية ومنحها بطاقة حرفي لمختلف المتربصين، كما عقدت الجمعية اتفاقيات شراكة مع متحف وموقع جميلة، والمتحف العمومي الوطني في سطيف من أجل وضع خزانات عرض لمختلف المنتجات.

من حيث الشراكات، أمضت الجمعية اتفاقيات عمل مع قطاعات منها، التكوين المهني من أجل وضع استراتيجية خروج وضمان استمرارية وديمومة مشروع ترقية الصناعات التقليدية كشعبة في التمهين، ودار الشباب لبلدية جميلة من خلال خلق نادي الفسيفساء لفائدة الأطفال والنساء، وغرفة الصناعات التقليدية والحرف...

ساهمت مقاربة كابدال في تعزيز قدرات الجمعية في مجال التسيير والعمل المشترك مع السلطات المحلية ومختلف الفاعلين، حيث منحت لفريق المشروع التكوين المستمر في التسيير المالي والإداري وصياغة إعداد المشاريع¹.

6. جمعية الشباب الرياضي لبلدية جميلة: مشروع الدراجة الهوائية وسيلة لتطوير السياحة الجبلية

¹الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 42.

تسعى من خلال هذا المشروع ترغيب الناس في استعمال الدراجة الهوائية لأنها وسيلة العصر في السياحة، ولها عدة فوائد، وتم ذلك من خلال النشاطات التي قامت بها، كان للمشروع أثر كبير على المستفيدين في حياتهم الشخصية بعد تكوينهم في السياحة الأثرية كمرشدين حيث أصبح بإمكانهم أن يرشدوا مجموعة من السياح ويعرفونهم بالمنطقة من جهة ومن جهة أخرى أصبحوا قادرين على قيادة مجموعة من السياح بالدراجة¹ واكتشاف جبال منطقة جميلة، كما أصبح يشاركون في مختلف المنافسات الرياضية الخاصة بالدراجات ، رغم أن ثقافة الدراجات الهوائية في الجزائر ليست منتشرة كثيرا.

لقد غيرت مقاربة كابدال الكثير في طريقة عمل الجمعية وتسييرها، خاصة في كيفية صياغة المشروع بطريقة جيدة، كما أدخلت مقاربة كابدال نمط جديد وتفكير إيجابي حول دور الجمعية كفاعل في المجتمع، ومساهمتها في التنمية المحلية عن طريق تنفيذ مشاريع جموعية والعمل المشترك مع الفاعلين في الإقليم من خلال عقد شراكات مع الجمعيات والمتعاملين الاقتصاديين والسلطات المحلية.¹

7. جمعية "مبادرة" مسعد: مشروع "معا أقوى" من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ومكافحة تهميشها بلدية مسعد

استفاد من هذا المشروع 40 امرأة ريفية بشكل مباشر، من خلال تكوينهن وتزويدهن بالعتاد اللازم كالمادة الأولية وهي المشمش وكذلك غرابيل التجفيف، بالرغم من الظروف الصعب الذي مر به العالم بعد انتشار جائحة كورونا، تم تنفيذ المشروع في ظروف جيدة مع

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 46.

الالتزام بالإجراءات الوقائية المعمول بها مما لاق استحسان كبير من طرف الفلاحين وكذا المستفيدين كالنساء الريفيات ، الفلاحون، المكونون — المتعاملون، وكان لفريق العمل الفضل في انجاز المشروع ومن بين الآثار التي أحدثها المشروع تغييرات على المستفيدين من خلال تحصيـلهم على كم من المعلومات من خلال التكوين، وتحقيقهم لعائد مادي ، وفتح آفاق مستقبلية تسمح لهم بتحقيق الاكتفاء المادي من خلال الاستمرار في عملية التجفيف والتسويق والبيع كل موسم.

مقاربة كابدال كان لها الأثر على نشاط الجمعية من خلال تعزيز قدراتها التكوينية والمعرفية ضمن الحاضنة، وكذا توسيع دائرة العمل المشترك مع الفاعلين المحليين وخلق شراكات ورابطة قوية تساعد على مستقبلها في أي عمل جمعي، وأثر برنامج كابدال إيجابيا على نشاط الجمعية من خلال التمويلات والسماح لها بخوض تجربة التسيير المالي والإداري من خلال استشاراتها ومسايرتها لنشاط المشروع مع الجمعية¹.

8. جمعية ريادة مسعد: مشروع "شركتنا" برنامج المقاولاتية من أجل تنمية الصناعة التقليدية المحلية

من بين الشركاء الذين ساهموا في هذا المشروع جمعية العلم والعمل لترقية المرأة بمسعد، وكذا المتعاونين وهم غرفة الصناعة والحرف التقليدية بالجلفة والمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بمسعد، ويندرج المشروع ضمن محور الصناعة التقليدية الخاص بالمخطط البلدي للتنمية من جيل جديد، والذي يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية في

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 88.

الإقليم وتثمين المهارات المحلية والمساهمة في حماية المنتج التقليدي وتهيئة مكان افتراضي لبيع المنتجات.

سمح المشروع بغرس ثقافة ريادة الأعمال وأهمية المجال في الفئة المستهدفة والتي استفادت من دورات تكوينية حول كيفية تأسيس وتسيير الشركات والبحث عن تمويل لها، كما باشر المستفيدين في تأسيس مذبغة للجلود. كان المشروع أول تجربة للجمعية للعمل مع ممول، لذلك يعتبر المشروع كمحطة أولى مرت بها الجمعية في طريق العمل الممنهج، واستفادت كثيرا بعد الحصول على تكوين حول كيفية صياغة وتسيير المشاريع الجمعية¹.

9. جمعية "تمكين": مشروع تعزيز إمكانية التوظيف ومحاربة البطالة بين النساء والشباب في بلدية مسعد من خلال ترقية مهن تحويل صوف الأغنام

استطاعت الجمعية من خلال هذا المشروع خلق قرابة 30 منصب شغل دائم وغير دائم من خلال دعم وإنشاء 4 مؤسسات مصغرة تعمل في هذا المجال وتم إنشاء ورشة نموذجية لتحويل الصوف ومعالجة كميات معتبرة من الصوف، كما تم تجهيز قرابة 20 وحدة نسيج تقليدي بمعدات ومادة أولية استفادت منها النساء والحرفيات، كما سمح المشروع بتكوين وتحسين مهارات حرفيين وحرفيات شباب في مجال المقاولاتية، وتسيير ورشات الإنتاج وكذلك طرق التسويق والتسويق الرقمي والمحاسبة، بالإضافة إلى تكوينات تقنية في مجالات الصباغة النباتية للصوف وتحضير الصوف وغيرها².

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر، ص: 92.

² المرجع نفسه، ص: 96.

10. جمعية "ريادة": مشروع "حرفيات" لترقية الحرف التقليدية بمسعد

تم في إطار المشروع، التعاون من غرفة الصناعة والحرف التقليدية بالجلفة، والمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بمسعد، والمنظمة الوطنية للملكية الفكرية والمعارف التقليدية، وأيضاً المجلس الاستشاري البلدي والمجلس الشعبي البلدي، وجمعية العلم والعمل لترقية المرأة بمسعد.

يندرج المشروع ضمن محور الصناعة التقليدية الخاص بالمخطط البلدي للتنمية من جيل جديد والذي يلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية في الإقليم من خلال مقارنة مجموعة من استراتيجيات العمل ضمن المحور الاستراتيجي الرابع، ومن بينها دعم وتثمين المهارات المحلية والمساهمة في حماية المنتج التقليدي وتهيئة مكان افتراضي لبيع منتجاتها وكذلك تعزيز التظاهرات والمعارض في مجال الصناعة التقليدية من خلال يوم القشابية والبرنوس. وسمح المشروع بتحسين الوضعية الاقتصادية للحرفيات من خلال توفير إمكانية تحقيق دخل مستدام خلال العمل التعاوني وتمكين الحرفيات المستفيدات من تحسين جودة النسيج التقليدي من خلال الدورات التكوينية في مجال الجودة والمتابعة، وبالتالي الرفع من قيمته المادية، وفتح آفاق تسويقية جديدة للمنتجات، وفرص المشاركة في المعارض والتظاهرات من خلال التعاونية المؤسسة ضمن المشروع.

كانت تجربة الجمعية في إطار كابدال كقفزة نوعية وفريدة للجمعية وذلك من خلال استفادتها من محتوى الدورات التكوينية، المتابعة والتوجيه وهذا ما انعكس إيجابا عليها وعلى نوعية مشاريعها بعد تجربتها مع برنامج كابدال¹.

11. جمعية حقوق الطفل والمراهق والمرأة الحرفية (ADEAFA) - تيميمون: مشروع

"ألوان تيميمون" ترقية شباب ونساء القواررة من خلال التكوين وتنمية الإنتاج الحرفي

سعى المشروع من خلال تنفيذه إلى تكوين أكبر عدد ممكن من حرفي صناعة النسيج، بالمواد الطبيعية كالصبغة الطبيعية للصوف المستعملة من نسيج الزرابي أو زرع النباتات الصبغية المستعملة في التلوين، كون اعتماد التلوين الطبيعي للصوف قبل ثمانية عقود كان الوسيلة الوحيدة المتبعة في تلوين الصوف. والهدف من هذا المشروع السعي لزيادة الفرص الاقتصادية المتعلقة بأنشطة الحرف التقليدية بالبلدية، وكذا رفع المستوى المعيشي الفردي للحرفيين من خلال تحسين جودة المنتج واحتمالات إدماج الشباب والنساء الممارسين للحرف التقليدية في سوق التنوع الحرفي، وبالأخص الصبغة الطبيعية للصوف المستعملة في النسيج وزراعة النباتات الصبغية.

أما من ناحية الشراكات فهي أقامت شراكات مع بعض الفاعلين في الإقليم، كسلطات المحلية والمجتمع المدني وغرفة الصناعة التقليدية بمساعدة مركز التكوين المهني. أما عن تأثير المشروع على المستفيدين فقد أحدث تغييرات إيجابية ملحوظة إذ تحصل معظمهم على بطاقة حرفي وشهادات تأهيل في المجال الحرفي ومنهم من أصبحوا مكونين في الصبغة

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 100.

الطبيعية وسمحت لهم الفرصة أن يتنقلوا خارجة الولاية لتكوين المستفيدين من مشاريع ممولة.¹

12. جمعية "الرمال الذهبية" تميمون: مشروع "اللؤلؤة الذهبية" - تميمون

المشروع موجه للنساء والفتيات التي سنهم يتراوح من 18 فما فوق قصد الإدماج المهني وتحسين قطاع الإنتاج الخاص بالزّي التقليدي لتميمون، خلال فترة تنفيذ المشروع تم التركيز على زيادة فرص الإدماج المهني للمرأة في مجال اللباس التقليدي عن طريق تعزيز قدرات المستفيدات وتكوينهن على تقنيات الخياطة والطرز.

ويندرج المشروع ضمن استراتيجية عمل المخطط البلدي للتنمية والذي يسعى للمساهمة في تعزيز مهارات المرأة في الإنتاج الحرفي لبلدية تميمون وتحسين قطاع الإنتاج للزّي التقليدي وبذلك تمكين النساء المستفيدات، حيث استفادت من المشروع 07 أستاذات خياطة بتكوين في مجال تعليم الخياطة، وأكثر من 30 بنت من إقليم البلدية وأكثر من 40 عائلة للنساء المكونات وأكثر من 150 عائلة متربصة وأكثر من 1000 من ساكنة إقليم قورارة وأكثر من 900 سائح. وبالتالي استفاد الجميع من المشروع وتم التعريف باللباس التقليدي وتراث الأجداد بتميمون للحفاظ عليه من الاندثار والنسيان.²

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 126.

² الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 129.

13. جمعية تيفاوتزيري: مشروع " أنامل الواحة الحمراء " لإنشاء ورشة لتأهيل الإنتاج

التقليدي باستخدام سعف النخيل (الخصوص) لفائدة ربات البيوت في قصر تالة

تم من خلال هذا المشروع إبرام اتفاقيات عديدة لتسهيل إنجاز المشروع من أبرزها إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة رفيعة المستوى لدعم قدرات المرأة الريفية بقصر تالة، والمكونة من المديريات التنفيذية للولاية (مديرية السياحة، مديرية النشاط الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، مركز التكوين المهني والتمهين، المعهد التكنولوجي الفلاحي المتخصص) وكذا إشراك برامج الدعم في العمليات التحسيسية ومختلف الفاعلين المحليين من جمعيات وحرفيين الذين ساهموا في تجسيد مختلف أنشطة المشروع خاصة فيما يتعلق بجانب المعارض المحلية والوطنية ضمن المشروع والتي تدعم جسور التبادل في مجال حرفة السعفيات.

الملاحظ من خلال هذا المشروع زيادة وعي النساء بقصر تالة حول ضرورة تطوير مهارتهن في الحرف اليدوية باستغلال الموارد المحلية في تجسيد أفكارهن على أرض الواقع ، حيث نجد 04 مستفيدات من المشروع تمكن من خلال المشروع من العودة إلى مسار الدراسة عن بعد بالإضافة إلى الدخول مركز التكوين المهني بتيميمون من أجل تطوير المهارات، كما أن زيادة وعي الأولياء حول ضرورة مساعدة فتياتهن والترخيص لهن للخروج من أجل التعلم والبحث عن مقومات وسبل تطوير الذات من أجل دخول عالم الشغل بما يتناسب مع البيئة الاجتماعية المحافظة للقصر، باعتماد مهارتهن الحرفية والموارد الطبيعية في قصر

تالة، المكثف بالرغم من اقتراح بعض التسهيلات للعمل في منازلهن ومبدأ التعويض في أيام العمل¹.

فتحت هذه التجربة آفاق مستقبلية واعدة لجعل قصر تالة قبلة سياحية واقتصادية بامتياز تنطلق من خلق جسر تواصل بين أسر ساكنة قصر تالة والسلطات المحلية من مديريات تنفيذية وبرامج الدعم وفاعلي المجتمع المدني، التي زارت القصر لأول مرة في إطار تجسيد نشاطات المشروع (المعرض المحلي سوق لالا رحيم، القافلة التحسيسية، الدورات التكوينية) من أجل مناقشة الانشغالات التي تخص تنمية القصر والاستثمار في موارده الطبيعية لصالح ساكنته، وكذلك توفير مناصب الشغل بالورشة لـ 15 امرأة بقصر تالة المصنف ضمن مناطق الظل، يوفر لها دخل مستمر من حرفتها وتوفير نماذج لمنتجات عصرية من السعفيات بالون ورموز من الثقافة القورارية تساهم في التعريف بالمنطقة وتبلي حاجيات السائح والزائر للمنطقة، وكذلك عدة أشغال يدوية (النسيج، الخياطة، المكرمي، الكروشي...) وبالتالي فهو يعطي الفرصة لتشغيل حرفيات غير متخصصات في السعف أيضا.

يساهم استعمال المادة المحلية من السعف والكرناف لإنتاج هذه المنتجات في تنظيف أشجار النخيل بقصر التالة، بل ويوفر مصدر دخل لنساء خارج قصر تالة عند شراء السعف الأبيض (سعف الصباغة) لأن هذه النوعية غير متوفرة على مدار السنة، لذا تشتري الورشة مخزون هذا السعف من الفلاحات عبر القصور والبلديات المجاورة.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 132.

مقاربة كابدال غيرت من مستوى نشاط جمعية "تيفاوتزيري" مقارنة مع ما كانت عليه، حيث انتقل طابع المحافظة على التراث المحلي وأصالته من الجانب الأكاديمي إلى مستوى أعمق تمثل في توظيف هذا التراث وكل سلاسل القيمة المرتبطة وذلك بعد إعادة توجي سياقه إلى سياق الاقتصاد الاجتماعي التضامني¹.

14. جمعية شموع الأمل: مشروع نساء ومزارعو تيميمون لتثمين صنف التمور "الحميرة" كمصدر للتأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تم التواصل مع العديد من الفاعلين وعقد شراكات مع (مديرية المصالح الفلاحية، المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي تيميمون، غرفة الصناعة التقليدية والحرف بأدرار، مديرية التكوين المهني تيميمون، جمعية الأمل الفلاحية تيميمون، جمعية قصر امقيدن تيميمون) كما تم عقد اتفاقيات مع مكونات في إطار ورشة استحداث وصفات جديدة وتحويل التمور، وسمح المشروع بتغيير نظرة المجتمع حول منتج الحميرة، كما صارت النساء تساهم في التنمية المحلية والاقتصاد المحلي، أما اجتماعيا أصبحت النساء تعبر عن أفكار في الورشة ويتم تعيين عائلاتهن حيث توفر لهم مناصب مستقرة نسبيا للعمل في مجال تحويل التمور.

ساهم المشروع في دخول النساء في الحياة الاجتماعية والاندماج في الحياة العامة مع المشاركة في العمل الجماعي وخلق روح تضامنية، وسمح هذا بإيجاد فضاء للإبداع وتبادل الثقافة والتجارب حول الحميرة وغيرها من مواضيع الحياة العامة، بالإضافة إلى منحهم

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 133.

شهادات تأهيل في منتجات التمور التي خلقت حرفة جديدة لأول مرة على مستوى تيميمون في تحويل منتجات التمور، لتمكينهم مزاولة نشاطهم في هذا المجال، فيما يخص الفلاحين أصبح لتمر الحميرة اهتمام أكثر انطلاقا من تسويق منتجاته بالإضافة لاستفادة ساكنة تيميمون وإقليم الولاية بصفة عامة¹.

15. جمعية فقرة تينترت زاوية الماء : مشروع ترميم فقارة "أمغير" تيميمون

تم تنفيذ المشروع اعتمادا على خبراء في ميدان الفقارة وبالتسيق مع مديرية السياحة، الموارد المائية، الفلاحة، الثقافة والبلدية، وبمشاركة متطوعين من مختلف الأعمار، كل هذا من أجل حماية الموروث. وتوصل إلى إحداث تغيير ملحوظ على المستفيدين الذين تلقوا تكوينا وترجموه من خلال العمل الميداني خاصة فيما يخص الفقارة بفضل احتكاكهم بخبراء في هذا المجال من خلال اكتساب معلومات وبناء قدراتهم بمساعدة المديريات التي لها علاقة بالفقارة والواحة، فأصبحت لهم طموحات عالية لإنشاء مؤسسات خاصة مستقبلا، واكتسبت الجمعية مهارات بفضل مشاركتها في حاضنة برنامج كابدال، وبنت قاعدة محكمة ستمكنها من إحداث تغييرات إيجابية في الإقليم من خلال المشاركة في مشاريع أخرى هادفة تدخل في إطار خدمة التنمية المحلية المستدامة².

16. جمعية تناس : مشروع "أزرو"

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 136.

² المرجع نفسه، ص: 140.

يعتبر المشروع جزء من الأولوية التي حددها الفاعلون، وهي استغلال وتعزيز قدراتهم في مجال الإنتاج وتحويل وتسويق منتجات النخيل التقليدية عالية الجودة التي يفضلها السائحون ويساهم في خلق الدخل للحرفيين وعائلاتهم، كما يساهم هذا المشروع في توفير تكوين احترافي لتحسين كفاءة نساء القصور الحرفيات وتتمين مجهوداتهن في محاولة الحفاظ على هذا الموروث.

جاءت فكرة المشروع لتلبية حاجيات مربّي المواشي والفلاحين من حيث الأعلاف المطلوبة جدا لقيمتها الغذائية للحيوانات، والتي يتم جلبها من ولايات الهضاب العليا والشمالية، وهو ما يكلف التجار عناء جلبها وغلاء أسعارها وطول مدة الانتظار والإجراءات الإدارية المرهقة، خصوصا للمربين كبار السن، فسيساهم هذا المشروع في تغطية نسبة كبيرة من السوق المحلية في تغذية الأنعام، كما سيتم استغلال مشتقات النخيل لإنتاج حرف سعفية عصرية تستجيب لمتطلبات الوقت الحالي.

استفادت الجمعية من دعم تقني ومالي لتسيير مشروع ذو بعد اقتصادي اجتماعي وبيئي، ومكنها ذلك من توسيع آفاق تعاونها وشراكاتها مع مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني، وأيضا أصبحت ذات تأثير إيجابي في المجتمع المحلي وزادت مرئيتها¹.

المطلب الثاني: المخرجات الاجتماعية والثقافية

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 144.

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على المخرجات والنتائج الاجتماعية والثقافية للبلديات النموذجية التي طبق عليها مقارنة كابدال وهي كما يلي:

الشكل رقم (03): المخرجات والنتائج الاجتماعية والثقافية للبلديات النموذجية التي طبق عليها مقارنة كابدال

- 01 • جمعية حي الشهيد روقامي عمار: (مشروع تعزيز تمثيلية ساكنة بابار)
- 02 • جمعية حي 15 سكن - إفري - جانت: (مشروع دور لجان الأحياء في الحوكمة المحلية)
- 03 • جمعية بادر: (مشروع "إبدأ" من أجل تكوين الجمعيات)
- 04 • جمعية الإرتقاء: (مشروع "الشريك")
- 05 • جمعية نادي راسينغ أتلتيك (RCA): (مشروع تفعيل الأنشطة العلمية والرياضية بالمدارس الابتدائية)
- 06 • جمعية سيرتا أكسجين: (مشروع "الخروب الشباب")
- 07 • جمعية لمسة أمل: (مشروع "نصف المجتمع" (مشروع دعم قدرات النساء المستضعفات في مدينة علي منجلي)
- 08 • "أهل الثقافة" الغزوات: (مشروع تعزيز قدرات المجتمع المدني من خلال التكوين)
- 09 • جمعية "الفيروز" لتكوين المرأة الريفية: (مشروع ورشة خياطة/ تكوين الحرفيات وتعزيز قدراتهن)
- 10 • الجمعية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة: (مشروع "نخطو معك")
- 11 • جمعية الأنشطة الشبانية للمركب الرياضي الجوّاري لأولاد بن عبد القادر: (مشروع "شباب أقوى")
- 12 • جمعية الأنشطة الشبانية "الريادة": (مشروع "مواطنون فاعلون")
- 13 • جمعية أطفال التوحد وذوي الاضطرابات العقلية: (مشروع تكوين الأطفال المصابين بالتوحد على مهارات الحياة اليومية)
- 14 • جمعية "الفردوس" للتضامن قورارة: (مشروع محاربة آفة المخدرات)
- 15 • جمعية رواحل قورارة للتطوير الاجتماعي والإبداع الشبابي والتأهيل القيادي: (مشروع إحياء تميمون "تكوين لجان الأحياء")

المصدر: من إعداد الباحث

1. جمعية حي الشهيد روقامي عمار: تعزيز تمثيلية ساكنة بابار

تمكن المشروع في تكوين 20 مواطن على المشاركة في العمل التطوعي والحياة الجمعوية في إطار القانون، وإنشاء 05 جمعيات أحياء وقرى ومداسر ودعم قدرات 10 جمعيات واستحداث تنسيقية جمعيات الأحياء وقرى ومداسر وتنظيم منتدى سنوي لعرض حصيلة النشاطات السنوية للجمعيات مع السلطات المحلية.

ومن بين النتائج الايجابية التي تحصلت عليها الجمعية من خلال تنفيذها لهذا المشروع مشاركة معتبرة لفئة النساء، والعمل الجماعي والمشاركة في تنمية المنطقة، ومعرفة أهمية العمل الجماعي المنظم، واكتساب مهارات جديدة وتأسيس عدة جمعيات.

أما بالنسبة لتأثير مقارنة كابدال فقد كان نشاط الجمعية من قبل محصورا في الحي فقط والاهتمام بنظافته، وبعد الاستفادة من حاضنة كابدال للمشاريع الجمعوية، أعطت هذه التجربة بعدا آخر حيث كانت سببا في اهتمام واستقطاب المواطنين للعمل الجماعي والجمعوي والتطوعي من خلال تأسيس ما يقارب 30 جمعية أحياء وقرى ومداسر مع إشراك عدد معتبر من النساء في الجمعيات المؤسسة والذي كان منعما قبل المقارنة والمشروع¹.

2. جمعية حي 15 سكن-إفري-جانت: دور لجان الأحياء في الحوكمة المحلية

من خلال هذا المشروع تم اكتساب معارف جديدة بالنسبة لأعضاء لجان الأحياء بالمشاركة في المشروع مما ساعدهم على تطوير أنفسهم وتطوير مهام لجان الأحياء، كما

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم- إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 18.

كان هناك تغييرا ايجابيا في محيط الأحياء المستفيدة من حملة التشجير، حيث أصبحت شوارع هذه الأحياء مشجرة ونظيفة، وتعتبر هذه المبادرة من أولى التجارب للجمعية في تنفيذ مشروع وفق معايير معمول بها دوليا¹.

3. جمعية بادر: مشروع "إبدأ" من أجل تكوين الجمعيات

شاركت الجمعية في تنفيذ المشروع بجدية وبمشاركين نوعيين، كما كان لوسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة دور كبير في الترويج للمشروع، وكانت هناك تغييرات ملموسة على الإطارات المشاركة في المشرع وبصفة متفاوتة من حيث النظرة للعمل الجماعي، وزيادة فعاليتهم داخل جمعياتهم، كما أنها تغيرت فيها طريقة العمل بعد تنفيذ المهارات التي تم التدريب عليها، وأصبح للجمعية شركاء جمعيين جدد في أنشطتها.

بعد نجاح مشروع "إبدأ" للتكوين الجماعي تسعى حاليا لتنفيذ مشاريع مماثلة تستقطب عدد أكبر من الجمعيات والإطارات، وأيضا إطلاق مشاريع تنمي روح المواطنة والعمل التطوعي والجماعي لدى الأطفال، وكان أعضاء الجمعية من المندمجين والفاعلين في إطار مقاربة كابدال بصفة عامة منذ انطلاقتها في 2017، وبعد استفادة الجمعية من تمويل مشروع "إبدأ"، قفزت الجمعية قفزة نوعية في برامجها إذ تم تعديل الخطة الإستراتيجية للجمعية بحيث دخلت مرحلة جديدة الانتقال من الأنشطة إلى المشاريع بحكم أنها أكثر تأثيرا وعمقا

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر، ص: 28.

على المجتمع لأن الجمعية أصبحت قادرة على اقتحام هذا المجال، ومن جهة أخرى ساهمت مقارنة كابدال في زيادة فعالية الجمعية والإبداع في أنشطتها أكثر¹.

4. جمعية الإرتقاء: مشروع "الشريك"

ضم المشروع 120 عضو من الساكنة في كل لجنة حي بين 10 و14 عضو بين أعضاء مكتب ومؤسسين تتراوح أعمارهم بين 29-70 سنة، وخلال فترة تنفيذ المشروع كانت هناك عدة تغيرات إيجابية على المستفيدين بعد منحهم دورات تكوينية، حيث أثبتت اللقاءات المستمرة مع الساكنة أهمية لجنة الحي وأصبحوا على اتصال بالجمعية للإسراع في إجراءات الاعتماد، كما تمت عدة لقاءات مع رئيس البلدية من أجل الحوار وتسهيل العملية.

ولقد أسدلت مقارنة كابدال الستار على الكثير من المعطيات، بل ومن خلال التكوينات منذ انطلاق المشروع، تغير عمل الجمعية جذريا وأصبحت لها نظرة استراتيجية بكل عمل تقوم به، وحتى أنها أعدت خطة استراتيجية للعمل بها مستقبلا، وفتح لها المجال للحصول على التمويل والمشاركة في حاضنة المشاريع، والتقرب أكثر من الساكنة والمسؤولين كونهم فاعلين أساسيين في الإقليم².

5. جمعية نادي راسينغ أتليتيك (RCA): مشروع تفعيل الأنشطة العلمية والرياضية بالمدارس الابتدائية

¹ المرجع نفسه، ص: 32.

² الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر، ص: 50.

للوصول للنتائج المنتظرة من المشروع تم عقد شراكات مع عدة فاعلين محليين والذين ساهموا في إنجاحه: المجلس الشعبي البلدي لبلدية الخروب، المجلس الاستشاري البلدي، مديرية التربية لولاية قسنطينة، جمعية الشعري لعلم الفلك، فوج الحياة للكشافة الإسلامية، متوسطة قربوعة عبد الحميد، جمعية العلماء المسلمين.

وكبداية للمشروع قامت الجمعية بيوم تحسيبي حول أهمية الأنشطة العلمية والرياضية للأولياء والسلطات والشركاء بهدف نشر ثقافة الممارسة العلمية والرياضية عند الأطفال المتدرسين وأهميتها في الابتدائي، وهذا بحضور جميع الشركاء والمستفيدين المباشرين وغير المباشرين على رأسهم الأطفال وأوليائهم.

كخطوة ثانية قامت الجمعية بتخطيط ساحات الابتدائيات بالألعاب الشبة رياضية لإنجاز الأنشطة الرياضية وهو النشاط الذي سبق عملية تنفيذ وتطبيق الأنشطة الرياضية المراد القيام بها في ساحات المؤسسات، حيث تم تخطيط 06 ابتدائيات من بين 14 ابتدائية من مختلف مناطق بلدية الخروب، والتي تحتوي على المرافق اللازمة لتطبيق الأنشطة، لتكون جاهزة لاحتضان التلاميذ طيلة مدة المشروع، وتمت العملية في ظرف شهر ونصف.

وكخطوة ثالثة تم توزيع الوسائل البيداغوجية اللازمة لسير الأنشطة العلمية والرياضية على 06 ابتدائيات لتنفيذ الأنشطة، وشرع فريق المشروع بعد ذلك بتطبيق الأنشطة العلمية والرياضية في الميدان، حيث قامت الجمعية بتجسيد برنامج المشروع على أرض الواقع من خلال تطبيق الأنشطة العلمية والرياضية على الابتدائيات 06 مع الحضور والمرافقة الدائمة للأساتذة أثناء انجازها، ويعتبر هذا تكوينا للأساتذة الطور الابتدائي، أين اكتسبت الأساتذة تجربة تطبيقية وميدانية ستسمح لهم بترسيخها في برنامجهم التعليمي بعد نهاية المشروع

ولضمان الحضور الدائم للأساتذة المستفيدين، قامت بتقديم تحفيزات على شكل هدايا وتكريمات (شهادات، ألبسة رياضية، محافظ تحتوي على أدوات العمل...).¹

تم تنفيذ وانجاز المشروع حسب منهجية تعليمية مدروسة تشبه منهجية الدراسة على مستوى الابتدائيات حتى تسهل عملية الاستيعاب عند التلاميذ، وهذا بتقديم الأنشطة على شكل بطاقات فنية مبسطة، ويسعى القائمون على المشروع إلى إنشاء نوادي علمية ورياضية في كل مدارس بلدية الخروب وكل مدارس ولايات الوطن إن أمكن¹.

6. جمعية سيرتا أكسجين: مشروع "الخروب الشباب"

استفاد من المشروع العديد من المواطنين بماسينيسا الخروب وعلي منجلي من حيث الحملات التحسيسية التي تم تنظيمها بأحيائهم وأصبحوا على علم بوجود ميثاق المشاركة المواطنة لبلديتهم، يسمح لهم بالمشاركة في تسيير الشأن المحلي وأصبحت لديهم فكرة عن مضمونه، منح المشروع أيضا تكوين في التسيير الإداري والمالي للجمعيات والمشاركة في المسارات التشاركية وتسيير مشاريع جمعوية ضمن السياق المحلي للتنمية لفائدة 43 مسير وناشط جمعوي منهم 18 شاب وشابة، وتمت مراقبة تأسيس وتجديد وتأهيل 34 جمعية ولجنة حي.

تم في إطار المشروع عقد شراكات مع بلدية الخروب، ديوان مؤسسات الشباب بولاية قسنطينة، وتمكن العديد من المستفيدين خاصة من الجمعيات الموضوعاتية، من تطوير مشاريع مدرة لمداخل لجمعياتهم وبدؤوا فعليا في النشاط، وسمحت التجربة أيضا بنسج شبكة

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 68.

علاقات مع جمعيات وفاعلين آخرين في الإقليم ومنح لهم فرصة ممكنة سواء على الصعيد الشخصي أو المهني، زيادة على الصعيد الجمعي، كما دفعت هذه التجربة بالكثير من الجمعيات بالتفكير في تطوير نشاط منتج يساهم في التنمية المحلية ويعود بالفائدة على الجميع، وأصبحت أغلب الجمعيات المستفيدة لديها مسودة مشروع قابل للتمويل.

سمحت مقارنة كابدال للجمعية بتعزيز قدرتها على التسيير الإداري والمالي للمشاريع، وعززت أيضا من قدرتها على تقييم نشاطها ومعالجة النقائص وأيضا سمحت لها من رؤية أفضل للإقليم بفعالية والشركاء المحتملين وتطوير طرق الاستفادة من موارده والفرص الموجودة فيه، وهذا يتضح من خلال استمرار المشروع لغاية اليوم رغم انتهاء تمويل كابدال¹.

7. جمعية لمسة أمل: مشروع "نصف المجتمع" (دعم قدرات النساء المستضعفات في مدينة علي منجلي)

يهدف المشروع إلى المساهمة في دمج النساء في مسار الحكامة والتنمية المحلية بمدينة علي منجلي، من خلال تعزيز قدرات النساء في الاندماج المهني والاجتماعي والمشاركة في حكمة الشأن المحلي، وسعت الجمعية في إطار هذا المشروع إلى توعية المرأة في الوسط الحضري حول كيفية إدماجها وشمها في حلقة التنمية المحلية، وهذا من خلال التعريف بالآليات العمومية التي تعود عليها بالفائدة، وأهمية صحة المرأة والنشاطات الثقافية والرياضية، وفرص التكوين والشغل.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 72.

بفضل الورشات التدريبية التي أشرفت عليها 15 طالبة جامعية، تم تمكين النساء المشاركات في الدورات من إيجاد فرص عمل وتحويل الحرف اليدوية إلى مدخول مستدام، والتعرف على آليات دعم المقاولاتية للحصول على قرض مصغر من أجل إنشاء مشروعاتهن الخاص، والاستفادة من دورة التسويق حيث تم استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لصالحهن وتسويق منتجاتهن.

وبفضل مقاربة كابدال أصبحت الجمعية أكثر اندماجا مع مؤسسات الدولة وأصبحت لديها الخبرة الكافية لإنشاء مشاريع أخرى، وكسب فريق مشروع والاستفادة من العمل الجماعي، وعززت شراكاتها مع الجمعيات الأخرى، والمشاركة في الأعياد والمناسبات الوطنية والعالمية¹.

8. جمعية "أهل الثقافة" الغزوات: مشروع تعزيز قدرات المجتمع المدني من خلال التكوين

سعى المشروع إلى دعم قدرات الجمعيات في صياغة وتركيب وتسيير المشاريع وجلب الدعم المالي، حيث تم تنظيم أربع دورات تكوينية خلال سنة 2021 لفائدة 22 إطار جماعي من مختلف الجمعيات الناشطة، منها الرياضية، والثقافية، والصحية والكشافة الإسلامية ولجان أحياء بلدية الغزوات، وتوجت كل الدورات بالنجاح رغم ظروف جائحة كورونا التي مرت بها الجزائر التي زامنت مع انطلاق المشروع. ولقد أجمع المستفيدين من مشروع التكوين على أن قدراتهم تطورت بشكل كبير واكتسبوا مهارات جديدة، وأنهم يعملون على

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 75.

المشاركة في كل النداءات التي تطلقها الوزارات والسفارات والهيئات الدولية لتمكين جمعياتهم من الاستفادة من الدعم المالي.

بفضل مقاربة كابدال أصبحت الجمعية قادرة على المشاركة في نداءات لتنفيذ مشاريع جموعية، أما من حيث العمل المشترك من الفاعلين الآخرين، فأضحت الجمعية لها قيمة في الاستشارة وقوة للجمعيات الأخرى للبلديات المجاورة عبر إقليم ولاية تلمسان والمساهمة في خلق نشاط وديناميكية من خلال تنفيذ المشاريع¹.

9. جمعية "الفيروز" لتكوين المرأة الريفية: مشروع ورشة خياطة/ تكوين الحرفيات وتعزيز قدراتهن

تزامن إنجاز المشروع مع بداية انتشار فيروس كورونا، لكن عملت الجمعية رغم ذلك عملت الجمعية على تنفيذ المشروع وخاصة أنه يعتمد على العمل المستمر والدائم لسير كل بنود المشروع خاصة الترميمات والتكوينات وشراء المستلزمات كلها ، كلها أمور تستحق العمل الجماعي التطوعي ومساندة الجهات الوصية (البلدية، الغرفة الحرفية لولاية الشلف، مديرية التجارة، مركز التكوين المهني وغيرها)، أحدث المشروع تغييرات واضحة بالمنطقة أهمها: خلق حركية ووجود منطقة حرفية نشطة، كما تتنوع في الحرف والهوايات، حيث أن المشروع سمح باكتساب عدد من الزبائن الجدد، لا سيما أنه ساهم في تطوير عملية الإنتاج الحرفي.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 83.

فتح برنامج كابدال المجال للعديد من الحرفيات إلى ضرورة إتباع الطرق القانونية ومعالجتها من الجهات المختصة، وبعد سنة ونصف تقريبا من تنفيذ المشروع والعمل الجاد، تغيرت النظرة التفكيرية للجمعية وتوسعت طموحاتها حتى أنها اضطرت إلى تغييرات في القانون الأساسي لتنماشى مع كل المتغيرات خاصة وأن الجمعية أصبح لديها وسائل عمل وأصبحت أكثر جاهزية من قبل¹.

10. الجمعية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة: مشروع "نخطو معك"

سعى المشروع لدعم ظروف تدرس ذوي الاحتياجات الخاصة وتسهيل ولوجهم إلى المدارس، وكذلك الرفع من قدرات المشرفين على هذه الفئة من خلال دورات تكوينية في التكفل والتعامل وتأطير ذوي الاحتياجات الخاصة، ولاسيما إدماجهم اجتماعيا وثقافيا من خلال جملة من النشاطات الثقافية والرياضية، وتم ذلك من خلال تنظيم حملات تطوعية رفقة الشركاء لتهيئة الأقسام الخاصة وتوفير الألعاب التربوية والكتب البيداغوجية الضرورية لهم.

تم تنفيذ المشروع في ظروف جيدة وذلك لانسجام فريق المشروع وتحليلهم بالمسؤولية وتوفيرهم على الكفاءة العلمية المطلوبة، والتنسيق الدائم مع السلطات المحلية، والحصول على دعم من مركز التكوين المهني والتمهين، وكذلك التجاوب الإيجابي لمديرية النشاط الاجتماعي مع فريق المشروع، ودعم مديرية التربية للمشروع سواء من الجانب المادي أو المعنوي، ولقد كان للمشروع أثر بالغ على ساكنة البلدية وخاصة على شريحة ذوي

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 110.

الاحتياجات الخاصة منهم وأولياؤهم حيث تم استقبال تلاميذ جدد بالأقسام الخاصة وتلقت الجمعية الدعم من طرف الأسر المستفيدة¹.

11. جمعية الأنشطة الشبانية للمركب الرياضي الجوّاري لأولاد بن عبد القادر: مشروع "شباب أقوى"

تم عقد شراكات في إطار تنفيذ المشروع مع مختلف الفاعلين على المستوى الولائي والمحلي منها مديرية الشباب والرياضة، ديوان مؤسسات الشباب لولاية الشلف، وكذلك شريك أساسي ساهم في المشروع وهو بلدية أولاد بن عبد القادر، وإدارة المركب الرياضي الجوّاري وقد كان للجمعيات الشريكة في المشروع دور ريادي في الترويج لنهج كابدال وكذلك تسهيل بعض الأنشطة.

أثر برنامج كابدال على المستفيدين من حيث الحياة الشخصية، واكتساب خبرة جديدة والاستفادة من مختلف التكوينات المبرمجة وتبادل الخبرات مع الشباب، وسطرت الجمعية آفاق مستقبلية للحفاظ على ديمومة المشروع من خلال إدراج رياضات جديدة داخل القاعة الرياضية، والرفع من عدد المنخرطين داخل المركب وتوسيع الفضاءات الترفيهية.

مقاربة كابدال ساهمت في إعطاء الجمعية تجربة رياضية من خلال تسيير مشروع جماعي يستجيب لمتطلبات التنمية على مستوى البلدية وهو ما جعل الجمعية تكسب احترام الساكنة ، وكذلك طورت الجمعية من نهج عملها استنادا إلى مقاربة كابدال².

¹المرجع نفسه، ص: 113.

²الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم- إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 116.

12. جمعية الأنشطة الشبانية "الريادة": مشروع "مواطنون فاعلون"

قام هذا المشروع بمعالجة المشاكل والعقبات التي يواجهها ممثلي لجان الأحياء من خلال دورات تكوينية لصالح 13 شاب ذو كفاءة في مواضيع التشخيص الإقليمي وكذلك الاتصال والمرافعة من طرف خبراء ومكونين وطنيين في المجال، حيث عمل هؤلاء الشباب بعد تكوينهم في تنفيذ أنشطة المشروع، منها المشاركة في الجلسات التشاركية الجوارية في الأحياء مع ساكنتها والسلطات المحلية وممثلي للمجلس الاستشاري البلدي للتعريف بالمقاربة التشاركية للتنمية والهيئات المشاركة المواطنة.

ولتنشيط هذه اللجان وتحفيز أعضائها في الاندماج في الحياة العامة على المستوى المحلي وعلى مستوى الحي، تم تدعيمها لوجستيكيا ومعنويا بمبادرة اسمها "مبادرات مجتمعية" وهي أنشطة تطوعية لتحسين صورة الحي، وذلك بشكل حملات تزيين ونظافة حسب النشاط الذي قدمه ممثلي لجان أحياء للجمعية، وتكفلت الجمعية بدعم هذا النشاط مع شباب مشروع "مواطنون فاعلون" والسلطات المحلية، وبعد ذلك تم تكريم أحسن لجنة حي نشطة قامت بتنفيذ مبادرتها. كان هناك تغيير ملحوظ على المستفيدين من المشروع وخاصة خلال الدورات التكوينية التي استفادوا منها نظرا لأهميتها، سواء في تنفيذ أنشطة المشروع أو دعم سيرتهم الذاتية.

كان لمقاربة كابدال الأثر البالغ في بروز نشاط الجمعية باعتبارها حديثة التأسيس أي قبل شهرين من إطلاق برنامج كابدال للنداء الثاني والمشاركة فيه بالمشروع، من خلاله تم

التعرف على الجمعية من طرف سكان الإقليم ويمكن القول أن نشاط الجمعية برز بشكل رئيسي بفضل مقاربة كابدال¹.

13. **جمعية أطفال التوحد وذوي الاضطرابات العقلية:** مشروع تكوين الأطفال المصابين بالتوحد على مهارات الحياة اليومية (التعليم الأساسي)

يساهم المشروع في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية وذلك في تطوير القدرات العقلية والإنمائية والإنتاجية لفئة الأطفال المصابين بالتوحد، حيث يوفر المشروع الوسائل التعليمية والأخصائيين وهذا بغرض زيادة إدماجهم داخل المدرسة والمجتمع وبالتالي زيادة فرص الاستقلالية لعائلاتهم لمزاولة أشغال أخرى أكثر أريحية.

استفاد من المشروع 50 طفل من أطفال التوحد ، وتم تكوين 30 شابا كمربين خاصين بأطفال التوحد والصعوبات الذهنية، وكذلك 250 عائلات الأطفال المصابين بالتوحد، وكذلك 30 عائلة وهم عائلات المربين الذين تم تكوينهم، وأصبحت الجمعية معروفة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي ولدى المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاعات الأخرى، وذلك بتنظيم نشاطات تشاركية بين الجمعية والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، حيث جمعت عدة نشاطات محلية وإقليمية مع مصالح البلدية وعدة مديريات في الولاية، منها مديرية النشاط الاجتماعي، مديرية الشباب والرياضة، مديرية الصحة ومختلف الجهات الأمنية².

¹الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم- إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 120.

²الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم- إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 148.

14. جمعية "الفردوس" للتضامن قورارة: مشروع محاربة آفة المخدرات

نفذت الجمعية المشروع لمدة 15 شهرا استهدفت 1106 شابا، تراوحت أعمارهم بين 12 و 20 سنة بهدف ترقية العمل الجماعي للحد من تفشي تعاطي المخدرات في أوساط الشباب، وكذلك توعية الشباب حول أضرار تعاطي المخدرات وتعزيز ممارسة الرياضة وتطوير أنشطة الترفيه شبه المدرسي على مستوى بلدية تيميمون.

ومن بين النشاطات التي أقامها المشروع، مسابقة لإنتاج أحسن فيديو إبداعي يعالج آفة المخدرات خاصة فئة الشباب، بالخصوص الشباب المتمدرس، وكذلك دورة تدريبية حول إجراءات تأسيس الجمعيات الرياضية والثقافية في المؤسسات التربوية لفائدة أساتذة التعليم المتوسط والثانوي، نظمت الجمعية في إطار المشروع دورات رياضية لصالح الشباب بالإضافة إلى مسابقات ثقافية وفكرية للأطفال منها مسابقات في الشطرنج ومكعب روبيك وذلك تحت إشراف مديرية الشباب والرياضة لتيميمون بالتنسيق مع مكتبة المطالعة العمومية¹.

15. جمعية رواحل قورارة للتطوير الاجتماعي والإبداع الشبابي والتأهيل القيادي:

مشروع إحياء تيميمون "تكوين لجان الأحياء"

في إطار تنفيذ المشروع نظمت الجمعية عدة حملات وتحسيسية ودورات تكوينية منها دورة حول آليات إدارة وتسيير الجمعيات، حيث تم تحسين مهارات 22 مشارك من ممثلي جمعيات بلدية تيميمون، ودورة حول مهارات الاتصال والإقناع، واستفاد المشاركون من دورة

¹الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم- إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 151.

تعلم الفوطوشوب والمونتاج تم من خلالها تنمية مهاراتهم في تصميم الصور وتركيب الفيديوها، كما تم تعيين فريق لتصميم فيديو وثائقي حول دور الجمعيات في تنمية المجتمع المدني، واستفاد المشاركون أيضا من دورات حول مسار الحكامة التشاركية والتخطيط الاستراتيجي، شارك فيها 22 شابا من مختلف جمعيات المجتمع المدني لبلدية تميمون، تلقوا خلالها تكوينا محكما حول مسارات الحكامة التشاركية، كما شارك 10 أعضاء من المشاركين في دورة مسار الحكامة التشاركية في إحدى مداورات المجلس الشعبي البلدي لبلدية تميمون¹.

المطلب الثالث: المخرجات والنتائج البيئية والصحية

من خلال هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على المخرجات البيئية والصحية للمشاريع التي تبنتها البلديات النموذجية لمقاربة كابدال وهي كالتالي:يمثل

الشكل رقم (04): على المخرجات البيئية والصحية للمشاريع التي تبنتها البلديات النموذجية لمقاربة كابدال

¹الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم- إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 153.

• جمعية أصدقاء البيئة الخروب: (مشروع "التدفق الأخضر" لإعادة بعث مهنة البستنة في الوسط الحضري).

01

• جمعية مديري ومسيري الأنشطة التربوية والترفيهية للشباب-الخروب: (مشروع "مدينتي صحي"، تكوين 23 شابا وشابة في مجال الصحة المجتمعية-المدينة الجديدة علي منجلي)

02

• جمعية مديري ومسيري الأنشطة التربوية والترفيهية للشباب-الخروب: (مشروع الفرز الانتقائي للنفايات الحضرية باستخدام التقنيات الحديثة، التحسيس ونشر ثقافة فرز النفايات في المصدر قبل التخلص منها)

03

• جمعية "أمل الحياة" للأمراض السرطانية- الغزوات: (مشروع إنجاز ورشة لأشغال الحرفية والتقليدية لفائدة 05 امرأة مستضعفة)

04

• الجمعية الثقافية "إتقان": (مشروع "مسعد الخضراء")

05

المصدر: من إعداد الباحث

1. جمعية أصدقاء البيئة الخروب: مشروع "التدفق الأخضر" لإعادة بعث مهنة البستنة في الوسط الحضري.

سجل المشروع توافد العنصر النسوي بشكل كبير على الدورات التكوينية في تقنيات البستنة من مختلف فئاتهم (بطلين وماكثات في البيت وطلبة وطلبة) وتقبلهم للبستنة كمهنة مستقبلية لتحسين الدخل وظروف المعيشة، كما فتحت لهم آفاق للاستثمار في هذا المجال وخاصة في العشب الطبيعي والأشجار المثمرة.

أثرت مقاربة كابدال في الجمعية من خلال الحاضنة ومن حيث العمل المشترك مع الفاعلين المحليين من سلطات محلية وجمعيات ومجتمع مدني حيث تجسدت ثمار هذه

الحاضنة في الخروج برؤية مستقبلية أساسها تحسين الإطار المعيشي وتلبية الاحتياجات البيئية والاجتماعية الخاصة بالمجموعة المستهدفة باستخدام الموارد الضرورية (البشرية، المادية، والمالية) وفق مقاربة كابدال والآليات التي منحتها للجمعية في طرق تسيير المشاريع إداريا وماليا لتجسيدها في أرض الواقع وبنجاح، وبشراكة متينة وجادة ومترابطة مع مختلف الفاعلين المحليين ومن سلطات وجمعيات ومجتمع مدني وفاعلين اقتصاديين¹.

2. جمعية مديري ومسيري الأنشطة التربوية والترفيهية للشباب-الخروب: مشروع "مدينتي صحي"، تكوين 23 شابا وشابة في مجال الصحة المجتمعية-المدينة الجديدة علي منجلي.

استفاد العديد من الأشخاص من نشاطات النوادي الصحية، وأقيمت في إطار هذا المشروع شراكات مع (جامعة قسنطينة، وديوان مؤسسات الشباب لولاية قسنطينة، ومديرية البيئة)، كما تعاونت مع (مديرية المصالح الفلاحية، مديرية التجارة، البلدية، أخصائية نفسانية، أخصائية أرطفونية، مؤسسة الصحة الجوارية بالخروب، منظمة حماية المستهلك، قداماء الكشافة الإسلامية، مديرية الخدمات الجامعية قسنطينة عين الباي، مديرية الخدمات الجامعية قسنطينة خروب)، استطاع العديد من الشباب المتكون في الصحة المجتمعية دعم سيرتهم الذاتية بشهادة تكوين موقعة من طرف جامعة قسنطينة 3، وقد عزز ذلك فرص حصولهم على عمل أو ترقية، كما أنه نشأت شبكة من العلاقات بين الشباب المتكون واستطاع بعضهم إنشاء جمعيات نشطة وشركات.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم- إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 56.

استطاعت مقارنة كابدال في إحداث تغيير جوهري في طريقة تسيير الجمعية ورؤيتها وأصبحت أكثر انفتاحا وتفاعل مع الفاعلين في الإقليم وأكثر مراعاة للسياق المحلي أثناء بلورة فكرة نشاط أو مشروع أو تنفيذها له لضمان نجاحه وديمومته¹.

3. جمعية مديري ومسيري الأنشطة التربوية والترفيهية للشباب-الخروب: مشروع الفرز الانتقائي للنفايات الحضرية باستخدام التقنيات الحديثة، التحسيس ونشر ثقافة فرز النفايات في المصدر قبل التخلص منها.

كان للمشروع أثر إيجابي على المستفيدين والفئات المستهدفة بحيث مكن جميع الأحياء من أن تعيش تجربة استثنائية بأبعاد مختلفة (بيئية، اجتماعية، ثقافية، وفرصة اقتصادية) فقد تم تحقيق النتائج المتوقعة بشكل جيد ، ما هو مؤكد هو أن 79,04% من السكان تبناوا عملية الفرز الانتقائي واحترموا تعليماته وأهم شيء في نهاية المشروع النضج البيئي والاقتصادي التي توصل إليه والذي انعكس على المستفيدين والمستفيدات بتحسين واقعهم المعيشي وبيئتهم وشكلت الدافع لديهم من أجل مواصلة المشروع بالرغم من انقضاء المدة، كما نتج من الطلب المتواصل على إقامة المشروع في بلديات أخرى على مستوى الولاية، اقتراح تعميم المشروع وتطويره بالشراكة مع المجلس الشعبي الولائي عن طريق تبادل الممارسات والخبرات مع الجهات الفاعلة المحلية.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم- إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 60.

المشروع تحصل على المرتبة الثانية وطنيا كأحسن مشروع بيئي في الملتقى الوطني للنادي البيئية والجمعيات المنظم من طرف مديرية الشباب والرياضة لولاية بومرداس في ديسمبر 2021.

وعلى مستوى التنمية المحلية للبلدية النموذجية فتمثلت انعكاساته المباشرة وغير المباشرة في خلق مناصب عمل خضراء جديدة ألا وهي أعوان الفرز الانتقائي الذي يسمح للخدمات العمومية للنظافة والبيئة في البلدية بتطوير العمل في أنظمة الفرز بشكل أنجع في حالة ما تبنت المشروع، وكذلك استغلال القيمة الاقتصادية للنفايات المسترجعة من الأحياء النموذجية عن طريق تسويقها إلى المتعاملين الخواص، وتم أيضا خفض فاتورة الخدمة العمومية للنظافة والبيئة في البلدية في الأحياء النموذجية بطريقة غير مباشرة وساهم المشروع في تعزيز دور لجان الأحياء في تحسين البيئة المعيشية.

أما بالنسبة للجمعية بعد تبنيها مقارنة كابدال في إدارة مشاريعها اكتسبت خبرة كبيرة في صياغة وإدارة المشاريع وبناء الشبكات والشركات وأصبحت أكثر نشاطا على الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام مما شجعها على الانفتاح على ريادة الأعمال الاجتماعية والتضامنية في مختلف المجالات¹.

4. جمعية " أمل الحياة" للأمراض السرطانية - الغزوات: مشروع إنجاز ورشة للأشغال الحرفية والتقليدية لفائدة 05 امرأة مستضعفة.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 64.

سعى المشروع إلى دعم حوالي 50 امرأة من الغزوات من خلال إدماجهم مهنيا في جملة من الحرف كالخياطة، والحياسة وغيرها، وكذا تطوير استخدام المواد الأولية والطبيعية غير الضارة بالصحة (الخييش، الأقمشة القطنية، الصوف الطبيعي...) لهذا الغرض تم اقتراح إنشاء ورشة للخياطة والنسيج مع صالة عرض للترويج لمنتجات الحرفيات وتسهيل بيعها في إطار الأول لبرنامج كابدال. وهدف ورشة العمل الحرفي التقليدي للنساء المصابات بالسرطان في الغزوات هو الاستجابة لبعض المشاكل التي كشفها التشخيص الإقليمي لبلدية الغزوات والأولويات التي يتضمنها المخطط البلدي للتنمية وهي البطالة وكل ما يترتب عنها من آفات اجتماعية ومشاكل صحية، وكذلك التلوث وكل ما له من أثر مباشر على تدهور صحة المواطنين في البلدية، بالإضافة إلى تراجع القطاع الحرفي في المنطقة.

سعى المشروع إلى تمكين النساء المرضي وتلك اللواتي يعانين من وضعية اقتصادية هشة بالوسائل التي تسمح لهن من الحصول على دخل، لكن الشيء الأكثر أهمية هو إتاحة مكان لهن لتبادل المعرفة وخبراتهم وإنشاء سلسلة من التضامن تخرجهن من وحدتهن حتى يتمكن من مواجهة الصعوبات بسهولة أكبر، بالإضافة إلى ذلك أتاح المشروع توفير منتجات تحترم البيئة ويمكن إعادة تدويرها على سبيل المثال كيس خاص بالخبز المنتج بقماش الخيشة أو القماش القطني للقضاء على الأكياس البلاستيكية¹ وإنتاج الكمادات عند بداية انتشار مرض كورونا وكانت الجمعية أول من ساعد القطاع الصحي والسلطات المحلية.

ومن أهم النتائج تمكين المستفيدات من الحصول على الأدوية وتلبية احتياجاتهن من الأدوية واللوازم الأخرى والمشاركة في تلبية احتياجات أسرهن، وهذا كان له أثر إيجابي على

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 79.

حالتهم النفسية. وبفضل مقاربة كابدال من خلال التدريب والدعم والمتابعة التي قدمها مكن الجمعية ولا سيما المسؤول عن المشروع من إتقان منهجية المشروع، كما سمح لها الحصول على المزيد من الدعم لتلبية احتياجات المستفيدات منه، حيث سمح المشروع بالاهتمام أكثر بالجانب النفسي للمستفيدات من الجمعية وتطوير منهجية التحسيس، وقد ساعد هذا في تعزيز ظهور الجمعية على المستوى المحلي¹.

5. الجمعية الثقافية "إتقان": مشروع "مسعد الخضراء"

تم إنجاز المشروع على مدى 15 شهرا تم خلالها إنجاز النشاطات بطريقة تشاركية مع المجلس الشعبي البلدي وكذا مصالح دائرة مسعد ومحافظ الغابات لولاية الجلفة حيث أقيمت اجتماعات دورية للجنة التوجيهية للمساحات الخضراء من أجل متابعة سير المشروع اقتراح طرق لتحسين المساحات الخضراء ببلدية مسعد. واستفاد من خلال هذا المشروع عدة لجان الأحياء (30 شاب تم تكوينهم) وسكان البلدية (مساحات خضراء مهيئة في 04 أحياء).

خلال تنفيذ المشروع كان هناك تفاعل مع الفئة المستهدفة التي تم تكوينها في مجال البستنة وتهيئة المساحات الخضراء، حيث التزم المستفيدون بالمشاركة في عمليات التهيئة والتوعية، وحرصوا على مشاركة ما تعلموه مع السكان والمتطوعين، وهذه التجربة فتحت أمامهم آفاق واسعة في مجال المساحات الخضراء وأعادت إحياء نشاط الحقائق العامة والمساحات الخضراء.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص:80.

كانت تجربة تسيير المشروع الجماعي مع كابدال تجربة مفيدة للجمعية حيث انتقلت جمعية إتنان إلى مستوى آخر من حيث احترافية التسيير والتخطيط وصياغة المشاريع وتنفيذها، حيث تعلم أعضاء الجمعية كيفية صياغة المشروع الجماعي بدقة وكيفية متابعة سير المشروع والتحضير الجيد للنشاطات وكذلك التنسيق مع الفاعلين في الإقليم والسلطات المحلية¹.

¹ الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، مرجع سابق الذكر ، ص: 104.

خلاصة الفصل الرابع:

على ضوء ما سبق يمكن القول أن برنامج كابدال عبارة عن شراكة جمعت بين الدولة الجزائرية والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بغلاف مالي من أجل دعم قدرات الفاعلين المحليين، أي الجماعات المحلية وبالتحديد عشرة بلديات التي تم اختيارها من أجل تفعيل التنمية المحلية وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية التي تقوم على أساس إشراك الفواعل غير الرسمية (المواطن، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني) في صنع القرار التنموي المحلي. والغاية من مشروع دعم قدرات الفاعلين المحليين هو بناء نموذج تطبيقي يمكن تعميمه على كافة بلديات الوطن واكتساب الخبرة في مجال الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

والملاحظ في التجربة الميدانية لبرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين هو غياب الترويج الإعلامي لهذه التجربة الديمقراطية التنموية. كما أن اختيار عشرة بلديات من مجموع 1541 بلدية على المستوى الوطني هو عدد غير كافٍ للقول بأن هذه البلديات تمثل كل مقومات وخصائص بلديات الوطن، لأن كل بلدية لها خصوصيتها ومشاكلها وطموحاتها، لذلك كان من المفروض اختيار عدد كبير وتوفير الدعم المالي والتقني لإنجاح التجربة ونقل الخبرة في مجال التنمية المحلية وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية.

وقد خضع تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين لجملة من الخطوات الموضوعية التي تطلها العمل بمجموعة من آليات الديمقراطية التشاركية مثل التشخيص الإقليمي وصياغة ميثاق بلدي للمواطنة وتشكيل المجالس البلدية، ووضع مخطط بلدي للتنمية بصفة تشاركية. ويتوقع القائمون على برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين تحقيق جملة من الأهداف منها دعم موقع مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار التنموي المحلي وتحسين الخدمة العمومية.

وقد واجهت تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين جملة من المعوقات منها الاجتماعية الثقافية المبنية على ذهنية التفرد بسلطة القرار، وأخرى سياسية متعلقة بعدم نضج التجربة الديمقراطية، ومعوقات إدارية خاصة بضعف كفاءة الإداريين نتيجة عدم خضوعهم لدورات تكوينية، ومعوقات قانونية متعلقة بعدم استكمال النصوص التشريعية والتنظيمية وعدم مواكبتها للتطورات والتحولات البيئية، ومعوقات مالية نتيجة عجز ميزانيات البلديات ما يجعل تحقيق التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية أمرا صعب المنال.

خاتمة

اهتمت الجزائر كغيرها من دول العالم بإرساء مختلف ركائز التنمية المحلية ففي ظل العولمة أصبحت التنمية ضرورة حتمية لتطوير مختلف المجتمعات المحلية من خلال مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات السياسية التي تخصه بالدرجة الأولى، إلى جانب جهود الدولة المبذولة في سبيل تحقيق ذلك، فتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر قد تجسد من خلال قوانين الجماعات المحلية (البلدية 10-11 والولاية 7-12)، لكنها لا تزال في بدايتها ما يعني أن تطبيقها محتشم، غير أنها انطلقت من منهج محدد لتحقيق أهداف محددة.

فالمقاربة التشاركية باعتبارها وسيلة لتحقيق اللامركزية تساعد في القضاء على حالات الانسداد التنموي محليا، ما يعني أنها آلية لتفعيل التنمية ولا يمكن للمقاربة التشاركية النجاح إلا من خلال تعزيز آليات التشاور عبر الاعتماد على مقاربة الحوكمة والاهتمام بالبناء المؤسسي واستغلال كل الوسائل الالكترونية وتعزيز مبدأ الثقة كون الديمقراطية التشاركية الحقبة هي المشاركة الفعالة للمواطن في اتخاذ القرار، ولتحقيقها لابد من توفر جملة من الآليات من بينها الاستفتاء الشعبي، المبادرة الشعبية وتقديم العرائض.

كما يمكن القول أن التنمية المحلية في الجزائر قد دخلت مرحلة التطبيق الفعلي من خلال توفير كل الوسائل والآليات التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية من أجل ضمان خدمة عمومية جيّدة وتحسين نوعية حياة المواطنين من جميع الجوانب عبر تبني استراتيجية التنمية المحلية التي تُعتبر من أفضل الاستراتيجيات والسياسات في تحقيق الرفاهية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، وقد تجسّد ذلك في برنامج "كابدال" فبالرغم من أنه قد عمل على ترقية المقاربة التنموية إلا أنه قد يفسح المجال لتدخل أطراف خارجية في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية.

لقد حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية حيث خلصت إلى أنه بإمكان الإستراتيجية القائمة على منطق التفاعل بين مختلف المكونات غير الرسمية ممثلة في (المواطن، المجتمع المدني، القطاع الخاص) والمؤسسات الرسمية (البلدية والولاية) العمل مع بعضها وفق منظور مقارنة الديمقراطية التشاركية والمساهمة في الدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر، والتجربة دعم قدرات الفاعلين المحليين والإصلاحات السياسية والإدارية القائمة على تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية كان لها أثر في تفعيل مسار التنمية المحلية في الجزائر. وفي هذا الإطار يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تعتبر آلية فعالة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، ومشروع دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال) ساهم بدور فعال في تفعيل التنمية المحلية في البلديات النموذجية عبر الجزائر.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضيات التي انطلقت منها كإجابات مسبقة في جانبها النظري والتطبيقي في الحالة الجزائرية وهي على النحو الآتي:

❖ **الفرضية الرئيسية:** لقد أكدت الدراسة على صحة الفرضية الرئيسية التي مؤداها كلما تم العمل بآليات الديمقراطية التشاركية وانخرطت كافة الفواعل في عملية البناء والمشاركة في القرار والفعل المحلي، كلما أدى ذلك إلى تحقيق التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضيات الجزئية التالية:

❧ **الفرضية الأولى:** لقد أكدت الدراسة صحة الفرضية الجزئية الأولى التي مؤداها كلما فتح المجال أمام المجتمع المدني للعمل إلى جانب الدولة في تحسين الإطار المعيشي للمواطن كلما أدى ذلك إلى دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر

❖ **الفرضية الثانية:** لقد أكدت الدراسة صحة الفرضية الجزئية الثانية التي مؤداها كلما تراجع دور الدولة لصالح القطاع الخاص بوضع آليات تضمن مساهمته في ترقية حياة المواطن وخلق النمو الاقتصادي كلما أدى ذلك إلى الدفع بالفعل بالتنموي المحلي في الجزائر.

❖ **الفرضية الثالثة:** لقد أكدت الدراسة صحة الفرضية الجزئية الثالثة التي مؤداها كلما توفرت الآليات القانونية والسياسية الضامنة لمشاركة المواطن في صنع القرار والفعل المحلي كلما أدى ذلك لإنجاح العملية التنموية المحلية في الجزائر.

النتائج:

لقد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن الديمقراطية التشاركية هي المشاركة الفعّالة للمواطن في اتخاذ القرار ولتحقيقها لابد من توفر جملة من الآليات من بينها الاستفتاء الشعبي، المبادرة الشعبية وتقديم العرائض.
- إن تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر تجسّد من خلال قوانين الجماعات المحلية (البلدية 10-11) والولاية (7-12) لكنها لا تزال في بدايتها ما يعني أن تطبيقها محتشم غير أنها انطلقت من منهج محدد لتحقيق أهداف محددة.
- إن المقاربة التشاركية باعتبارها وسيلة لتحقيق اللامركزية تساعد في القضاء على حالات الانسداد التنموي محلياً، ما يعني أنّها آلية لتفعيل التنمية ولا يمكن للمقاربة التشاركية النجاح إلا من خلال تعزيز آليات التشاور عبر الاعتماد على مقاربة الحوكمة والاهتمام بالبناء المؤسسي واستغلال كل الوسائل الالكترونية وتعزيز مبدأ الثقة .

- تعتبر استراتيجية التنمية المحلية هي أفضل الاستراتيجيات والسياسات في تحقيق الرفاهية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية نظراً لارتباطها المباشر بتحسين نوعية حياة المواطنين من جميع الجوانب.
- لقد كان للإصلاحات السياسية والإدارية في الجزائر أثر كبير في ترقية الفعل التنموي المحلي والانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية.
- تحتاج التنمية المحلية لتحقيقها في الجزائر إلى ضرورة توفر جملة من المتطلبات كإعداد الكوادر بتكوينها الجيد، وتوسعة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة.
- تعتبر الديمقراطية الإلكترونية من المداخل البارزة التي اعتمدت عليها الإدارة الجزائرية، لفرض الشفافية وتحسين الخدمة العمومية وحوكمة قطاع الجماعات المحلية والوقوف عند شكاوى المواطنين ومطالبهم وتلبيتها، ما من شأنه تحسين الإطار المعيشي والقضاء على مظاهر التعسف الإداري.
- تواجه التنمية المحلية في الجزائر جملة من التحديات المتعلقة بالفواعل وأخرى تقنية وإدارية ومالية، والبعض منها سياسي واجتماعي ثقافي.
- شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات الإدارية والسياسية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 تم من خلاله إحداث مؤسسات جديدة تشارك في عملية القرار وهو ما عزز من متانة الصرح الديمقراطي التشاركي.
- بالرغم من أن برنامج كابدال قد عمل على ترقية المقاربة التنموية، إلا أنه قد يفسح المجال لتدخل أطراف خارجية في الشؤون الداخلية.

التوصيات:

هناك جملة من النقاط نوردها على شكل توصيات كالتالي:

- ❖ يجب مشاركة جميع الفاعلين وتكاثف مختلف الجهود من أجل انجاح مبدأ الديمقراطية التشاركية خدمة للتنمية المحلية.
- ❖ دعم قدرات الفاعلين المحليين من خلال الالتفاف حول برنامج، كإبدال وتوفير كل الظروف والميكانيزمات لإنجاحه ومحاولة تعميمه على باقي ولايات الوطن.
- ❖ صياغة قوانين جديدة لدعم ثنائية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية لسد ما تركته القوانين السابقة من ثغرات من ناحية، وتجنب العبارات الفضفاضة وأن تنص بصورة واضحة على آليات تشاركية في ظل السياسات العامة.
- ❖ تقوية الموارد البشرية والمالية ووضع آليات واضحة لتقييم دور المجالس.
- ❖ القضاء على ظاهرة الفساد المنتشرة بين المسؤولين وضرورة استخدام التواصل الإلكتروني مع المواطنين.
- ❖ السهر على تغيير ذهنية الفاعل الجزائري وتكييفه مع مختلف أنظمة التسيير خاصة المستوردة منها من خلال غرس قيم المواطنة والتثنية السياسية.
- ❖ ضرورة إتباع سياسة التقييم وذلك بالمقارنة بين ما هو مسطر من أهداف وما تم تحقيقه من نتائج.
- ❖ ضرورة مراجعة منظومة كل من الإعلام والمجتمع المدني.
- ❖ تكريس حق الديمقراطية التشاركية، وهذا ما يجب أن يكفله الدستور بصورة واضحة ودقيقة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: المصادر

أ. النصوص التشريعية (الدساتير والقوانين والأوامر):

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 62-157 المؤرخ في ديسمبر 1962 يتضمن سريان التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 14 ديسمبر 1962 إلا ما يتعارض مع لسيادة الوطنية ج.ر.ج، العدد 02، الصادر بتاريخ 11 جانفي 1963 ملغى بالأمر رقم 73-29 المؤرخ في 5 جويلية 1973 ج ر، ج، العدد 62 الصادر بتاريخ 23 أوت 1973.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963 المؤرخ في 8-9-1963، الجريدة الرسمية، العدد 64، بتاريخ 10-09-1963.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 7 والعام 1386 الموافق لـ 18 يناير 1967 يتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية، العدد 6، الصادر في 7 شوال 1386. الموافق لـ 18 يناير المادة من 135 إلى 170.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 المؤرخ في 23-2-1989 الجريدة الرسمية العدد 9، بتاريخ 1-3-1989.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-08 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-09 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالولاية.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق لـ 7 أفريل 1990 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 16 رمضان 1410 الموافق لـ 11 أفريل 1990.

- 8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق لـ 7 أفريل 1990 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 16 رمضان 1410 الموافق لـ 11 أفريل 1990.
- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90/29 مؤرخ 13 ديسمبر 90، يتعلق بالتهيئة والتعمير ج. ر. ج. ر، عدد 52، صادر في 2 ديسمبر، معدل ومتمم للقانون 04/05، مؤرخ 14 أوت 2004، ج. ر. ج. ح، عدد صادر بتاريخ 15 أوت 2004.
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 المؤرخ في 28-11-1996 الجريدة الرسمية، العدد 76 بتاريخ 1-12-1996.
- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 2000-02، مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ: 24 يونيو 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 25 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ: 28 يونيو 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- 12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 20/01، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر 2001.
- 13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر في 20 جويلية 2003.
- 14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 20/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، يتعلق بالرقابة من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84 صادر في 29 ديسمبر 2004.
- 15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06/06 مؤرخ في 2006/02/20، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج. ر. ج. ج عدد 15، المادة 4، سنة 2006.

- 16 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر في 2006، 2010 في 2010 عدّل ومتمم بموجب القانون رقم 15/11 مؤرخ في 2 أوت 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 صادر في 2011.
- 17 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06/06 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادر في 12 مارس 2006.
- 18 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22-6-2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية، العدد 37 المؤرخة في مارس 2011.
- 19 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012. يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 2، المؤرخة في 21 صفر 1433 هـ الموافق لـ 15 يناير 2012.
- 20 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12-7 المؤرخ في 22-6-2012 المتعلق بالولاية، جريدة رسمية، العدد 12 المؤرخة في 29 فبراير 2012.
- 21 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/16 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ: 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ: 7 مارس 2016.

ب. النصوص التنظيمية: (المراسيم الرئاسية والتنفيذية):

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 73-134 مؤرخ في 10 رجب 1393 الموافق لـ 9-1973 يتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 81-380 مؤرخ في 29 صفر 1402 الموافق لـ 26 ديسمبر 1981، الجريدة الرسمية، العدد 52، المؤرخة في 2 ربيع الأول 1402 الموافق لـ 29 ديسمبر 1981.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 22 رجب 1409 الموافق لـ: 28 فيفري 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، في الجريدة الرسمية، العدد 9، المؤرخة في 23 رجب 1409 الموافق لـ: 1 مارس 1989.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91/177 يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج.ر.ج.ج، العدد 28، سنة 1991، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06/03 ج.ر.ج ح، المؤرخ في 2006.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991، يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 5-317 مؤرخ في 10 سبتمبر 2005 وبالمرسوم التنفيذي رقم 12-148 مؤرخ في 28 مارس 2012.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96/112 المؤرخ في 1996/3/23، يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20 الصادر في 1996/03/31 (ملغى).

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 07-145 مؤرخ في 19 ماي 2007، يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة. الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 22 ماي 2007.

ت. المواثيق الوطنية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، لسنة 1976.

ث: الموسوعات:

1. الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، (ب، س، ن).

ثانيا: المراجع

أ. الكتب:

2. أبراش، ابراهيم، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق، 1998.
3. أحمد، رشيد، التنمية المحلية، ط3، مصر: دار النهضة العربية، 1986.
4. أحمد مصطفى، ناصر، تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجية بحوث العمل وتشخيص المجتمع، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

5. بن أعراب، محمد، الإذاعات المحلية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية: قراءات في الإعلام المحلي، الجزائر: دار جيلطين، 2016.
6. بن غضبان، فؤاد، التنمية المحلية: ممارسات وفاعلون، عمان: دار صفاء، 2015.
7. بوحوش، عمار، "البيروقراطية في الجهاز الإداري وجب تغيير العقلية القديمة"، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 1987.
8. بوضياف، عمار، شرح قانون البلدية، الجزائر: دار جسور، 2012.
9. جعفر أنس، قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
10. خاطر أحمد، مصطفى، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، مصر: المكتبة الجامعية، 2000.
11. ديدان، مولود، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر: دار النجاح، 2005.
12. رزيق المخادمي، عبد القادر، آخر الدواء... الديمقراطية، القاهرة: دار الفجر، 2004.
13. رمضان، عبد المجيد، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، ط2، عمان: دار الحامد، 2018.
14. زرواتي، رشيد، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
15. الزعبي، ريم تيسير، التربية الوطنية: المواطنة والانتماء، الأردن: دار الخليج، 2014.

16. الزغبى، خالد سمارة، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، الأردن: شركة الشرق الأوسط للطباعة، (ب،س،ن)، 1985.
17. زيدان، جمال، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع: دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد، الجزائر: دار الأمة، 2014.
18. زين العابدين، محمد، مؤسسات المجتمع المدني الواضح والطموح: نموذج أردني، الأردن: دار الأسرة ودار عالم، 2018.
19. ساحلي، مبروك، عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
20. سي محمد، ولد ديب: الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة، 2011.
21. شبل، بدر الدين، الحريات السياسية في الجزائر: دراسة في تطور النصوص التشريعية والممارسة العملية، الأردن: دار الراية، 2016.
22. شبل، بدران، التربية المدنية: التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، لبنان: الدار المعرفية اللبنانية، 2009.
23. طارق، عبد الرؤوف أمير، احتياجات المجتمع وتحديات المستقبل، عمان: دار اليازوري، 2016.
24. طامشة، بومدين، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر: منشورات بن النديم، 2014.
25. طابع، محمد سالم، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

26. طراونه، حسن، وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة العمومية، عمان: دار اليازوري، 2011.
27. طلعت، محمود منال، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
28. طلعت، محمود منال، التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
29. عاطف، أيمن، وآخرون، الإعلام والفضاء الالكتروني، مصر: دار أطلس، 2015.
30. عايب وليد، عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة قياسية تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن، 2010.
31. عبد الرؤوف، إسماعيل، المدينة الذكية: استراتيجية دعم التحول الديمقراطي، (ب، ب، ن)، (ب، د، ن)، 2018.
32. عبد العليم، أسامة محمد، وآخرون، الإدارة الالكترونية: مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الأردن: دار المناهج، 2013.
33. عبد المطلب، عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
34. العجائي، محمد، وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، مصر: دار روافد، 2011.
35. عطا الله، خالد، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ: الجزائر أنموذجاً، عمان: دار حامد، 2018.
36. علي خاطر، شطناوي، قانون الإدارة المحلية، عمان: دار وائل، 2002.

37. علي، ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: آليات التماسك الاجتماعي، مصر: مكتبة الانجلو مصرية، ط3، 2015.
38. عميروش، محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، بيروت: مكتبة حسن، 2012.
39. عميش، علي، رزاق العربي، التحرير الإداري، الجزائر: المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، 2010.
40. عياصرة، ثائر مطلق محمد، التخطيط الإقليمي: دراسة في نظرية وتطبيقية، الأردن: دار حامد، 2009.
41. غنيم، عثمان محمد، التخطيط التنموي الإقليمي، ط1، الأردن: دار الصفاء، (ب،س،ن).
42. غيطاس، جمال محمد، الديمقراطية الرقمية، مصر: دار نهضة مصر، 2006.
43. فخري راضي، محمد، دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي، الأردن: دار أمجد، 2014.
44. الفلاح حسن، علي ابراهيم، الديمقراطية والإعلام والاتصال: دراسة في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام وطبيعة الإعلام الديمقراطي ووظائفه، الأردن: دار غيداء، 2014.
45. فيورينا، موريس، وآخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، تر: لميس فؤاد اليحي، عمان: الدار الأهلية، ط4، 2008.
46. قجالي، آمنة، الإعلام والعنف السياسي، الأردن: مركز الكتاب، 2015.

47. قرزیز ، محمود وآخرون، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، في كتاب مجموعة مؤلفين التحولات السياسية وإشكالية التنمية، بيروت: دار ابن النديم، 2014.
48. قيرة اسماعيل، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
49. كافي، مصطفى يوسف، الإدارة الالكترونية: إدارة بلا أوراق، بلا مكان، بلا زمان، بلا تنظيمات جامدة، سوريا: دار رسلان، 2011.
50. الكواري، علي خليفة، وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز الدراسات، الوحدة العربية، (ب، س، ن).
51. المبيضين، صفوان، وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، الأردن: دار اليازوري، 2015.
52. محمد أحمد، إسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2010.
53. محمد عبد الفتاح، محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.
54. محمود اسماعيل، محمد وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (ب، ب، ن)، (ب، د، ن)، 1999.
55. محيو أحمد، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
56. مدحت محمد، أبو النصر، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، مصر: المجموعة العربية، ط2، 2015.

57. مصباح، عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
 58. المعاني، أيمن عودة، الإدارة المحلية، عمان: دار وائل، 2010.
 59. المغربي، محمد الفاتح محمود، السلوك التنظيمي، عمان: دار الجنان، 2016.
 60. منصوري، نورة، قواعد التهيئة والتعمير وفق التشريع، الجزائر: دار الهدى، 2010.
 61. ناجي، عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.
 62. هنتجتون، صامويل، الموجه الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر القرن 20، تر: عبد الوهاب علوب. لندن: جامعة اكلاهوما، 1991.
 63. هنتجتون، صامويل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عود، ط1، بيروت: دار الساقى، 1993.
 64. يوسف حسن، يوسف، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الكتاب، 2017.
 65. الجمعية المحلية فاعل أساسي في مسار تنمية الإقليم - إسهامات الجمعيات المحلية في تنفيذ المخططات البلدية للتنمية بالبلديات النموذجية لبرنامج كابدال، كتيب متحصل عليه من خلال زيارة ميدانية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتاريخ: 2025-07-22
- ب. المجالات العلمية:**
1. أبراشة، فريد، "الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة جدلية الانتقال من المركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 6، ديسمبر 2020.

2. أوكيل، محمد أمين، "رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين كابدال"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 10، العدد 2، 2019.
3. بايزيد علي، سليمان محمد، "أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد 3، 2015.
4. بختي، بوبكر، "تحديات تعديل الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد 5، العدد 1، 2020.
5. بروسى، رضوان، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية - نحو مقارنة غير معيارية"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 409، 2013.
6. بلفكرات، رشيد، "إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية تجربة كابدال نموذجاً"، **مجلة الراصد العلمي**، المجلد 6، العدد 1، ماي 2019.
7. بن خدة، باديس، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، جانفي 2017.
8. بن شعيب، نصر الدين، وشريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارات التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2012.
9. بن طاهر، علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 1، العدد 1، 2011.
10. بن عبد العزيز، خيرة، "دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية قيم الديمقراطية"، **مجلة الفكر**، العدد 12، مارس 2015.

11. بن عياش، سمير، "أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة 2008"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، العدد 2، أكتوبر 2013.
12. بن ناصر، وهيبة، "التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية"، *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، العدد 6، 2013.
13. بوعيسى، سمير، "مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، العدد 5، فبراير 2014.
14. بوهلال، الطيب، "مقاربة كابدال التشاركية كآلية لتحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد 12، العدد 4، 2019.
15. دراس، عمر، "الظاهرة الجهوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق"، *مجلة اللسانيات*، العدد 28، 2005.
16. رحمانى، جهاد، وآخرون، "الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية بالجزائر: واقع وآفاق"، *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، العدد 2، (ب،س،ن).
17. زروال، سهام، "الدور التنموي للمجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية مع الإشارة للتجربة الجزائرية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، المجلد 33، العدد 2، جوان 2022.
18. زياني، صالح، وآخرون، مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر: المشكلات والآفاق، *مجلة دراسات الإستراتيجية والتنمية الشاملة*، العدد 14، 2006.

19. سعايدية، حرية، ابراهيم حملاوي، "آفاق الحكم الرشيد في ظل المستجدات الدستورية: دراسة مقارنة بين الجزائر 2016 والمغرب 2011"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 11، 2017.
20. سويقات، الأمين، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، 2017.
21. سي فضيل، الحاج، وآخرون، "إشكالية التنمية المحلية: المقومات المحلية الجزائرية للاقتصاد والإدارة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 09، جانفي 2017.
22. شاهد، إلياس، وآخرون، "تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2016.
23. شريط، الأمين، "الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"، مجلة الوسيط، العدد 6، الجزائر، 2018.
24. صالح، بن صالح، حاروش نور الدين، "كابدال" كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في لجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، أفريل 2019.
25. طامشة، بومدين، "الحكم الرشيد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد 26، 2010.
26. طاولو، أمينة، "برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال) خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 2، العدد 3، (ب، س، ن).
27. العايب، رفيق، "الديمقراطية التشاركية وآليات تطبيقها في التشريع الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 1، الجزائر 2020.

28. عبد الباقي، ناصر الدين، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، العدد 1، (ب،س،ن).
29. عبد الكريم، هشام، "الإعلام الجديد وآليات تحقيق جودة الديمقراطية من الانتقالية مقارنة في الديمقراطية المشاركة"، *مجلة الفكر*، العدد 12، 2015.
30. عياد، محمد سمير، "الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان"، *مجلة أكاديميا*، دار الكنوز، العدد 20، 2014.
31. عياس، عمار، "الحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي من خلال الديمقراطية التشاركية"، *كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة مخبر القانون العقاري والبيئي*، العدد 1، جانفي 2013.
32. فراحي، محمد، "برنامج كابدال لإرساء التعاون الدولي في إطار تجسيد الديمقراطية التشاركية"، *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*، المجلد 3، العدد 01، 2019.
33. قادة بن عبد الله، عائشة، زواد نسيم، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة في مشروع كابدال"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، المجلد 6، العدد 1، جوان 2021.
34. قدوسي، محمد، وآخرون، "التمثيل السياسي المحلي وعلاقته بالتنمية: دراسة في إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية"، *عدد خاص*، العدد 8، ديسمبر 2013.
35. لصلح، نوال، "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية: قراءة في قانون البلدية (10-11)"، *مجلة الحقيقة*، العدد 03، سبتمبر 2018.
36. مبروك، جنيدي: "الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر"، *مجلة المفكر*، عدد خاص، 2020.

37. مجادي، رضوان، الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2019.
38. مجدوب، عبد المؤمن، لمين هماش، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الأمن والتنمية، العدد 8، 2016.
39. مختاري، عبد القادر، "أثر النظام القانوني للجماعات المحلية على اللامركزية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 1، (ب،س،ن).
40. مرازقة، عيسى، "معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، 2006.
41. ميزاري، محمد، "شروط تحقيق التنمية المحلية وأهدافها"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 1، مارس 2017.

ث- رسائل الماجستير:

1. بن زرقة سي محمد، (الآليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، تخصص قانون الإدارة العامة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.
2. بوجلال عمر، (الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع والآليات التفعيل)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2014-2015.

3. بوشامي نجلاء، (المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون البلدية 90/08 أداة للديمقراطية -المبدأ والتطبيق-)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم الحقوق تخصص قانون عام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007.
4. بولاقة حدة، (واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية تخصص السياسات العامة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2010-2011.
5. تومي رياض، (أدوات التهيئة ولتعمير وإشكالية لتنمية الحضرية، مدينة الحراش نموذجاً)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006.
6. حمدي مريم، (دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية في التشريع الجزائري)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق كلية العلوم السياسية، 2016-2017.
7. رزيق نفسية، (عملية ترسيخ الديمقراطية في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
8. زياد ليلي، (مشاركة المواطنين في حماية البيئة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، تخصص القانون الدولي وحقوق الإنسان، جامعة تيزي وزو، الجزائر، الموسم الجامعي 2009-2010.

9. السعدي بن خالد، (قانون المنشآت لمصنفة لحماية البيئة في الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية فرع القانون العام، تخصص قانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، (ب، س، ن).
 10. شويح بن عثمان، (دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة البلدية)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2010-2011.
 11. عبد السلام عبد اللاوي، (دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.
 12. هرموش منى، (دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسة عامة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
- ج- أطروحات الدكتوراه:
1. بوطرفاس محمد، (الحملات الانتخابية: دراسة مقارنة بين التشريع الوطني والتشريع الفرنسي)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة الجزائر، السنة الدراسية 2010-2011.
 2. خنفري خيضر، (تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011.
 3. دهينة لطفي، (دور منظمات المجتمع المدني في تنمية ثقافة المواطنة في ظل الانفتاح السياسي، دراسة حالة الكشافة الإسلامية الجزائرية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،
السنة الجامعية 2019-2020.

4. غزلان سليمة، (علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري)، أطروحة لنيل شهادة
الدكتوراه، كلية الحقوق فرع القانون العام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010.
5. مجادي رضوان، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة"،
أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص سياسات عامة محلية، كلية الحقوق
والعلوم السياسية، فرع العلوم السياسية، جامعة سعيدة - الدكتور مولاي طاهر،
2021.

6. مقدم ابتسام، (الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية بالجزائر)، أطروحة لنيل
شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران 2، السنة
الجامعية 2018-2019.

7. ناصر فتحي، (إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحيل حول فكرة الأقلمة)،
أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، معهد علوم الأرض، قسم الجغرافيا تخصص تهيئة
الإقليم، جامعة مصطفى بن بولعيد، باتنة، السنة الجامعية 2020-2021.

ح- التقارير:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية 2010 الثروة الحقيقية للأمم:
مسارات إلى التنمية البشرية"، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي
آسيا، 2010.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أمن الإنسان يفتح نافذة جديدة لفهم تحديات التنمية في
المنطقة العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، بيروت، 2009.

خ- الملتقيات الدولية والوطنية:

1. جيايدي سميرة، "رهانات التنمية المحلية في أفق الجهوية الموسعة"، يوم دراسي حول: **الحكامة الجيدة والتنمية**، مكناس، المغرب، 2010.
 2. دراجي هشام، عمران كربوسة، "دور التشخيص التشاركي في دعم التنمية المحلية"، **مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني دور الديمقراطية التشاركية في دعم التنمية المحلية بجامعة بسكرة**، 26 فيفري 2020.
 3. عساس ناصر، "الديمقراطية التشاركية وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر بعد 2016"، **مداخلة يوم دراسي بعنوان دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر**، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 11 أبريل 2018.
- د- المواقع الالكترونية:
1. <http://www.undp.org/governance/local/.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/8/22.
 2. بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 <http://www.e-mouradia.dz/arabe/president/communiqués/recherche.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/9/24.
 3. رئاسة الجمهورية بيان مجلس الوزراء المنعقد 2 ماي 2011، نقلا من الموقع الالكتروني: <http://www.elmoradia.dz/commun.quesara/2011/com-020511,htm2023//08/15>
 4. موقع محكمة ولاية برج بوعريش، نقلا من الموقع الإلكتروني: <http://courdebordjbouaarrerdj.mjustice.dz/conference/modern-0etapplic-d-judic.pdf2>، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2023/8/27.

5. موقع وزارة العدل، نقلا من الموقع الإلكتروني: <http://www.mjustice.dz/html/conference/54.ht>، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2023-8-27.
6. موقع بوابة القانون الجزائري، نقلا من الموقع الإلكتروني: <http://droit.mjustice.dz/portailarabe/index.htm>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/8/27.
7. <http://www.mjustice.dz/html/conference/s4.htm>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/8/27.
8. موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <http://www.smpttm.gov.dz/ar/content/evolutionsecteurs>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/08/27.
9. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، <http://www.interieur.gov.dz/index.pho/ar/80>
10. الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية، <http://aps.dz/ar/algérie/48965ARABE.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/09/8.
11. وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية والتهيئة العمرانية، "كابدال شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، www.interieur.gov.dz/images/file.info، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/09/11.

12. الاتحاد الأوروبي برنامج كابدال، <http://www.euneighbourd.eu>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/9/3.
13. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بطاقة تعريفية بمشروع كابدال، <http://www.interieur.gov.dz/images/fiche-infos.ARABE.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023-08-15.
14. خبراء جزائريون وأجانب بمواجهة العزلة وخلق الثروة بالمناطق النائية، <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/535453>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023-09-30.
15. معوقات التنمية المحلية، <http://attsah.blogspot.com/2015/blog-post-76.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023-10-28.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية

1. Huntington Samuel : « democracy third wave journal of democracy3 ,1991 in [http://www.ridwell.com\(544321\)readingpdf](http://www.ridwell.com(544321)readingpdf)
2. World Economic Forum : the global competitiveness report2017-2018 ,Genève the world economic Forum 2017.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1. Baude et autre. **dictionnaire de géographie**,hatiers .paris .France ,1997.
2. Bonnal jean : **ingénierie sociale et développement local**,programme dz coopération.....net ,2008.

3. Commission Européenne,apuiie a ala décentralisation et a la governance locale dans les pays tiers ,janvier2007.
4. **courdebordjbouarreridj.mjustice.dz/conference/modern.etap
plic-d-judicepdf**
5. Jean leca « individualisme et citoyenneté » in : sur l'individualisme ,paris :presses de science po
6. La republique algérienne démocratique populaire et PNUD dociment de prijet :développement local et démocratie participative.
7. Laurent chazee, « la planification local, outil de durabilité environnemental le cas des zones humides méditerranéennes »,new medit ,N1 ,2017.
8. Madibo keita : « gouvernance locale participative pour un développement durable »,in : gouvernance participative et pratique démocratiques au Mali ,paris :l'harmattan2013.
9. Marie l'Aquin ,écotourisme et gouvernance participative ,canada : presses de l'université du Québec ,2001.
10. OCDEpromesses et lumites de la démocratie électronique : les défis de la participation citoyenne en ligne ,paris :OCDE, 2023
11. Patrick vivert. « l'autogestion :un mort bien vivant » mouvements vol05,N18 ,2001.
12. Philippe Moreau defarges ,la gouvernance ,France :pdf ,2003
13. *Rene Hostieu . « enquêtes publiques », environnement et développement durable ,2012.*
14. Réseaux Euro-méditerranéen des droits de l'homme « réformes politiques ou verrouillage supplémentaires de la société civile et de champ politique :unr analyse critique », copenhagen : réseaux euro-méditerranéen des droits de l'homme,civile 2012

- 15.** Thierry vedel : « l'idée de démocratie électronique :origines visions questions in : le désenchantement démocratique ,éditions de l'aube ,2003
- 16.** UNDP. Document de projet développement local et démocratie participative capdel ,op

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل الأهداف الاقتصادية للمشاريع التي طبقت في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال	244
02	يمثل الأهداف الاجتماعية والثقافية للمشاريع التي طبقت في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال	250
03	يمثل الأهداف البيئية والصحية للمشاريع التي طبقت في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال	255

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل التحول الديمقراطي	61
02	يمثل المخرجات والنتائج الاقتصادية للمشاريع التي تبنتها البلديات النموذجية لمقاربة كابدال	260
03	المخرجات والنتائج الاجتماعية والثقافية للبلديات النموذجية التي طبق عليها مقاربة كابدال	278
04	المخرجات البيئية والصحية للمشاريع التي تبنتها البلديات النموذجية لمقاربة كابدال	292

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	شكر وعرفان
-	إهداء
21-1	مقدمة:
الفصل الأول: الإطار النظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية	
23	تمهيد:
24	المبحث الأول: التعريف بمفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية
24	المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم والنشأة والأسس والآليات
39	المطلب الثاني: التنمية المحلية: دراسة في المفهوم والأبعاد والأهداف والمقومات والآليات...
58	المبحث الثاني: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.....
58	المطلب الأول: علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية من ناحية الأهداف والركائز المشتركة بينهما.....
69	المطلب الثاني: آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية.....
76	المبحث الثالث: المقاربات النظرية في دراسة علاقة تأثير الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية.....
76	المطلب الأول: مقارنة دعم المجتمع المباشر والحكومة المحلية والقطاعات اللامركزية.....
86	المطلب الثاني: المقاربة المفسرة للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مدخل المؤسسة.....
91	المطلب الثالث: تفسير الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من منظور مقارنة الديمقراطية الالكترونية والحوكمة المحلية.....
107	خلاصة الفصل الأول:
الفصل الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر	
110	تمهيد:
111	المبحث الأول: مسارات ومتطلبات التنمية المحلية في الجزائر.....

112	المطلب الأول: مسارات الإصلاح السياسي والإداري للجماعات المحلية وأثره في تفعيل التنمية المحلية
127	المطلب الثاني: متطلبات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية.....
134	المبحث الثاني: آليات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
134	المطلب الأول: الإصلاحات المؤسساتية الديمقراطية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر
142	المطلب الثاني: إصلاح نظام اللامركزية الإدارية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر ...
147	المطلب الثالث: الديمقراطية الالكترونية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر.....
153	المبحث الثالث: تحديات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر وفق المقاربة التشاركية
153	المطلب الأول: التحديات المعرقة لمشاركة الفواعل في التنمية المحلية
158	المطلب الثاني: التحديات التقنية والإدارية المعرقة لعملية التنمية المحلية
168	المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعرقة لعملية التنمية المحلية.
173	خلاصة الفصل الثاني:
الفصل الثالث: آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر	
175	تمهيد:
176	المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين الإصلاحات والتحديات
177	المطلب الأول: الإصلاحات السياسية والإدارية وأثرها في تعزيز الديمقراطية التشاركية
182	المطلب الثاني: تحديات تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وأثرها على التنمية المحلية
185	المبحث الثاني: مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية والتنظيمية
186	المطلب الأول: مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية
200	المطلب الثاني: مكانة الديمقراطية التشاركية في النصوص التنظيمية
207	المبحث الثالث: مظاهر تفعيل الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر.....
207	المطلب الأول: تطبيقات الديمقراطية التشاركية في تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر
215	المطلب الثاني: تطبيقات الديمقراطية التشاركية في ظل قانون التهيئة والتعمير في إطار التنمية المحلية.....
222	خلاصة الفصل الثالث:.....

الفصل الرابع: دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر من خلالبرنامج كابدال	
224	تمهيد:
225	المبحث الأول: التعريف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال).....
225	المطلب الأول: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال): دراسة في المفهوم والمهام والأهداف.....
229	المطلب الثاني: مضمون تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين.....
235	المبحث الثاني: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين: دراسة في الخطوات والمعوقات....
235	المطلب الأول: خطوات وآليات تطبيق برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين.....
238	المطلب الثاني: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين: دراسة في النتائج والمعوقات.....
243	المبحث الثالث: أهداف التنمية المحلية في البلديات التي طبق فيها برنامج كابدال
244	المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية
250	المطلب الثاني: الأهداف الاجتماعية والثقافية.....
255	المطلب الثالث: الأهداف البيئية والصحية.....
258	المبحث الرابع:تقييم واقع التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية بعد تطبيق برنامج كابدال..... ..
259	المطلب الأول: المخرجات والنتائج الاقتصادية
277	المطلب الثاني: المخرجات والنتائج الاجتماعية والثقافية.....
292	المطلب الثالث: المخرجات والنتائج البيئية والصحية.....
299	خلاصة الفصل الرابع:
302	خاتمة:
308	قائمة المصادر والمراجع:
334	قائمة الجداول والأشكال.....
336	فهرس المحتويات:
340	الملخص.....

ملخص الدراسة

المخلص باللغة العربية:

تناولت هذه الدراسة تشخيص أهمية الديمقراطية التشاركية كأحدث التوجّهات لتفعيل التنمية المحلية، من خلال إدماج المواطن في الحياة السياسية ومشاركته في صنع واتخاذ القرار، ومتابعة كافة المشاريع المحلية والمشاركة في تحقيقها، ما يعني خلق علاقة فعّالة وتعاونية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية بهدف إرساء مبادئ التنمية المحلية، وقد جسّدت الدولة الجزائرية ذلك من خلال إطلاقها لمشروع "كابدال" الذي مثّل مقاربة تشاركية نموذجية وآلية عمل تفاعلية بغية تهيئة الظروف المواتية لتجسيد الديمقراطية التشاركية والدفع بعجلة التنمية المحلية، من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين عبر تفعيل دور كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص كنتيجة حتمية لمواكبة مختلف التغيرات التي تطرأ على الدولة والمجتمع معاً من جهة وضرورة إشراك كافة الفواعل في عملية التنمية المحلية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، التنمية المحلية، برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال).

Abstract :

This study dealt with diagnosing the importance of participatory democracy as the latest trend in activating local development through the integration of citizen into-political life. Thus participation in decision-making and making the follow-up of all local projects and participation in their realization which means creating an effective and cooperative relationship between official and non-official bodies aiming to establish the principles of local development the state has embodied. Algeria did this through launching the “kabdel” project. Which represented a model participatory approach and an interactive work mechanism, creating the appropriate conditions for the embodiment of participatory democracy and accelerating the well of local development by supporting the capabilities civil society and the private sector. as an inevitable result of keeping pace with the various of local factors to activate countries changes occurring in the state and society together, on the one hand. and on other hand the necessity of involving local development process.

Key words: participatory democracy –local development- support program enhance capabilities of local actors.